الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

المشروع السنوي للأداء لمهمة المالية
لسنة 2022

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

ديسمبر 2021

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة 1

1- تقديم إستراتيجية المهمة 2

2- تقديم برامج المهمة 10

3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط 12

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة 16

برنامج الديوانة 17

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 18

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 21

2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 35

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 40

3– إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022–2024 41

برنامج الجباية 42

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 43

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 47

2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 54

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 57

3– إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022–2024 58

برنامج المحاسبة العمومية 59

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 60

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 63

2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 79

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 85

3– إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022–2024 86

برنامج مصالح الميزانية 87

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 88

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 90
2.3– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 96
3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 98
3– إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022–2024 99
برنامج الدين العمومي 100
1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 101
2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 102
2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 109
3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 110
3– إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022–2024 111
برنامج القيادة والمساندة 112
1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 113
2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 116
2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 130
3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 134
3– إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022–2024 136
الملاحق

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1. تقديم استراتيجية المهمة:

تضطلع مهمة المالية بدور أساسي في إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في الميادين المالية والجبائية. وهي بذلك تهدف إلى رسم السياسات المالية للدولة وتطويرها وتنسيق الميزانيات وترشيد وضبط الإنفاق العمومي وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا العنوان تتم استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على ميزانية الدولة وخاصة ما يتعلق منها بالتأجير العمومي.

وتنبثق عن هذه المهام الكبرى جملة من الاختصاصات تباشرها المهمة وترتكز على محاور أساسية منها ما هو متعلق بسياسات المالية العمومية، وما هو متعلق بدور التقييم والرقابة، وما يتعلق بإعداد النصوص التشريعية، وما هو من مجال الميدان التنفيذي. وتتمثل فيما يلي:

- **إعداد السياسات المالية العامة:**

- اقتراح ورسم السياسة المالية العامة بما يضمن تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في وضع السياسة النقدية العامة بالاشتراك مع الجهات المعنية لتحقيق التناسق بينها وبين السياسة المالية،
- وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالنواحي المالية التي تضمن تحقيق الأهداف الوطنية
- إعداد مشاريع الميزانية العامة للدولة ضمن مخطط الدولة والبرنامج الاقتصادي والاجتماعي والتقدم بها إلى الجهات المعنية.

- **إعداد النصوص التشريعية:**

- القيام بدراسة وإعداد التشريعات المالية والجبائية وإبداء الرأي في التشريعات التي تعدها الوزارات الأخرى التي يترتب عليها تحميل الخزينة العامة أعباء مالية جديدة،

- إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات الجبائية والمالية في ضوء التطورات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية ودراسة خطط الإصلاح التشريعي اللازم في هذا الشأن،
- المشاركة في إعداد كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمنح والقروض بالاشتراك مع الجهات المعنية.

▪ **دور التقييم والرقابة:**

- السهر على تنفيذ ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والحسابات الخاصة بالخزينة بعد المصادقة عليها ومتابعتها وتقييم النتائج بما يضمن تحقيق الاستراتيجية العامة للدولة،
- ممارسة أعمال الرقابة لمقاومة التهرب الجبائي وعمليات التهريب والغش التجاري،
- ممارسة أعمال الرقابة والمتابعة والإشراف الفني على الأجهزة المالية والحسابية في حدود القوانين والتراتيب المتعلقة بهذا الشأن،
- ممارسة أعمال الرقابة على عمليات الإنفاق المنجزة من قبل هياكل الدولة قبل دفعها لمستحقيها،
- المساهمة في تجسيم الخطة الوطنية لمقاومة الفساد وتبييض الأموال.

▪ **الدور التنفيذي:**

تقوم به من خلال تنظيم عمل مختلف البرامج العملياتية وخاصة مصالحها المركزية والخارجية التابعة للإدارات العامة الثلاث: الديوانة، الأداءات، والمحاسبة العمومية والاستخلاص التي تختص بالأساس في إسداء الخدمات للمواطنين والمؤسسات وتطبيق القوانين والتراتيب التي تؤطر ممارسة كافة المهام الموكولة إليها المتعلقة بالأساس بتعبئة الموارد العمومية وصرف النفقات العمومية وإعداد الحسابات العمومية للهياكل الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية وغيرها من المهام ذات العلاقة بالمالية العمومية.

ومن الجدير بالتأكيد أنه في إطار القيام بمهامها المذكورة، فإن جميع الهياكل المنتمية إلى مهمة المالية تواصل مجهوداتها في سبيل تطوير أدائها وتحديث السياسات المالية والاقتصادية وآلياتها خاصة في هذه الفترة الدقيقة التي تمر بها البلاد.

كما أن آفاق الاقتصاد العالمي تكتنفها العديد من المخاوف الناجمة خاصة عن تجدد موجات الإصابة بالسلالات الجديدة لفيروس كوفيد 19 بالإضافة إلى استمرار منحى ارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقية. وبقطع النظر عن آفاق النمو بعد الخروج من الأزمة الاقتصادية، فإن الأزمة الصحية سوف تترك آثارا لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار في خطة إنقاذ المالية العمومية وإنعاش الاقتصاد الوطني.

ونتيجة للوضع الداخلي والخارجي، أصبح من الضروري مضاعفة الحذر واليقظة في تحديد التوقعات الاقتصادية بالتوازي مع اتخاذ خطة تتضمن تدابير عاجلة لإيقاف هذا المنحى السلبي من جهة، وتدابير متوسطة المدى تنبني على إصلاحات هيكلية من جهة أخرى.

وعليه فإن مهمة المالية قامت بتعديلات على الأولويات الإستراتيجية لسنة 2022 بما يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة وما تحمله من تحديات لمجابهة التداعيات الإقتصادية والإجتماعية والمالية. لذلك، يتوجه التركيز على الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية التي تساهم في إيجاد التوازنات اللازمة للمالية العمومية مع إعتماد سياسة انضباط الميزانية بغاية حصر العجز في مستوى مستدام ومواصلة التدبير الحذر للدين العمومي والسعي لضمان استمراريته. كما تتجه الرؤية نحو تعزيز مساهمة المهمة في تدعيم الحوكمة ومقاومة الفساد وتجسيم برنامج تحسين مناخ الأعمال وإدماج القطاع الموازي.

ويملي هذا السياق تحديد أربعة محاور استراتيجية، بحيث تم لكل محور استراتيجي وضع عدد من الأولويات والبرامج والإجراءات لضمان تجسيمه. وتتمثل هذه المحاور الاستراتيجية في:

- ❖ دعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو

❖ برنامج إنقاذ المالية العمومية

❖ تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي

❖ مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي

وفيما يلي الأولويات والبرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2022 والسنوات الني تليها حسب كل محور استراتيجي:

1. دعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو:

– وضع وتنفيذ خطة عمل للتحكم في التوازنات العامة والعمل على التقليص في عجز الميزانية بشكل تدريجي بحيث ينخفض على مدار السنوات القادمة مع محاولة عكس منحى الدين العمومي.

- مواصلة تطبيق الإجراءات المتخذة في إطار معاضدة المؤسسات ومرافقتها نظرا لتداعيات الأزمة الوبائية العالمية "كوفيد–19" على الاقتصاد الوطني. إلى جانب مواصلة تطبيق الإجراءات التخفيفية في خلاص وجدولة الديون المثقلة وذلك تطبيقا لقرار وزير المالية بتاريخ 4 ماي 2021.
- تحسين مناخ الأعمال بهدف تشجيع المبادرة الخاصة من خلال إعطاء الأولوية لتحفيز القطاعات المتجددة ذات قيمة مضافة عالية على غرار الصناعات الصيدلية والطاقات المتجددة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- دعم الاقتصاد الوطني عن طريق تدعيم آليات تمويل المؤسسات الاقتصادية، خاصة من خلال:

✓ تطوير الإطار القانوني والتشريعي لمواصلة إجراءات دعم الصلابة المالية للبنوك وتوسيع مجال تدخلات مؤسسات التمويل الصغير

✓ مواصلة تنفيذ برنامج إصلاح وهيكلة جمعيات القروض الصغيرة

✓ مواصلة دعم نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة لمصادر التمويل ومتابعة مختلف الآليات والإجراءات التي تم اتخاذها لفائدة المؤسسات المتضررة من تداعيات الأزمة الصحية لفيروس كورونا بما يمكن من استعادة نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل

- متابعة تجسيم خطة العمل المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بهدف تطوير النفاذ إلى الخدمات المالية من خلال وضع آليات التمويل وإعادة التمويل لمؤسسات التمويل الصغير وتوجيه موارد الدولة نحو الفئات المستهدفة وتحسين الإعانات الاجتماعية من حيث نسبة التغطية والمبالغ وتمكين المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تمويلات تتماشى وحاجياتها.
- ترشيد النفقات العمومية من خلال العمل على إحكام مراقبة تأدية النفقات العمومية وذلك بتطوير دور المحاسب العمومي ومراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيّدة للنفقات
- توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة حول تنفيذ ميزانية الدولة من خلال مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي الجديد للدولة
- إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بصفة نهائية وشاملة ومواصلة التنسيق والتأطير ومتابعة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية
- إنهاء أشغال إعداد التبويب النهائي للنفقات خلال سنة 2022 مع ضبط قواعد تصرف جديدة
- تدعيم نجاعة التصرف العمومي عبر تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية من خلال توجيه الاستثمارات العمومية نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة.
- الانخراط في تنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي التي تهدف إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مراحل التخطيط والبرمجة والتقييم وإعداد الميزانية

قصد التقليص من أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات. وقد تمّ وضع اللبنة الأولى لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد الميزانيات القطاعية تطبيقا لأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية الصادر بتاريخ 13 فيفري2019. وبادر رؤساء البرامج بتحديد أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز، ويتواصل العمل لتحسين إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في إستراتيجية القطاع.

كما يتجه العمل ابتداء من سنة 2022 إلى تجميع كافة الأطراف المتدّخلة في مجال التصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية وممثل الوزارة ضمن "مجلس النظراء للمساواة بين المرأة والرجل" وكذلك الإدارات العامة الأخرى للمشاركة الفاعلة في دراسة وتحليل وتقييم نسبة التناصف بين الجنسين في مختلف المجالات التي تضطلع بها مهمّة المالية وذلك في إطار مقاربة تشاركية تقوم على تشخيص الصعوبات واقتراح الحلول لدعم وتطوير مكانة المرأة ووقايتها من جميع أشكال التمييز الموجهّة ضدّها.

2. برنامج إنقاذ المالية العمومية:

- مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية قصد تحقيق جباية عادلة وأكثر شفافية قادرة على تحفيز الاستثمار الخاص وتضمن وضوح الرؤية بالنسبة الى الفاعلين الاقتصاديين على المدى المتوسط والطويل من خلال توسيع القاعدة ومقاومة التهرب وادماج القطاع الموازي وتطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الاتصال بين الإدارة والمطالب بالأداء وانفتاح الإدارة،
- تعزيز قدرات الدولة لتعبئة الموارد من خلال تحسين الاستخلاص ورقمنة الادارة الجبائية بالإضافة إلى تحسين مردودية المراقبة الجبائية والديوانية ومواصلة النسق الإيجابي في استخلاص الضرائب سواء عبر الأداء التلقائي للمطالبين بالأداء أو

على الديون المثقلة وكذلك الحرص على استخلاص الموارد غير الجبائية بغاية تنويع مصادر الموارد من جهة والتحكم في الضغط الجبائي من جهة أخرى،

- المساهمة في إصلاح منظومة الدعم والحد من تأثيراتها على المالية العمومية وذلك بمواصلة الإجراءات التي تمكن من تخفيض فاتورة دعم الطاقة في إطار برنامج إصلاحي متكامل يمكن من توجيه الدعم إلى المجالات ذات الأولوية التي تتعلق بالأساس بتحسين أحوال المواطنين وخاصة المنتمين للفئات ذات الدخل المحدود،
- تحسين التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة مع الحرص على تنويع مصادره وتحسين آليات التصرف في المخاطر.

3. تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي:

- تطوير النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص الذي انطلق في إطار مشروع FIRST والذي يهدف إلى تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء. كما يندرج في اتجاه تحديث المسارات العملياتية وتبسيط الإجراءات للمطالبين بالأداءات وكذلك لتوفير حلول رقمية متطورة تمكن من مقاومة التهرب الجبائي ومن التوجيه الفعّال لعمليات الاستخلاص والمراقبة الجبائية،
- تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد، من خلال خاصة تطوير بوابة الخدمات الجبائية (Portail des Téléservices Fiscaux) التي تسمح لجميع المطالبين بالأداء بالانخراط عن بعد و فتح الحساب الجبائي الخاص،
- مواصلة إنجاز مشروع النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية الذي يهدف إلى إرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على أخذ القرار وتمكّن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة. وقد تم في هذا الإطار الانطلاق في تنفيذ مشروع FAST والذي يهدف إلى تدعيم قدرات المصالح المعنية لقيادة وإدارة

المشروع، وكذلك لتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنجاز النظام المعلوماتي للتصرف المالي الجديد،

- تركيز مشروع «RASSEM» لحوسبة عمليات التعريف بالإمضاء الذي يهدف إلى تحسين متابعة تسجيل العقود والكتابات المبرمة والتي تمّ في شأنها التعريف بالإمضاء ومدى احترام الالتزامات الجبائية (وقد تم الانتهاء من تطوير المنظومة والانطلاق في الإعداد لوضعها حيز الاستغلال بمركز الإعلامية لوزارة المالية)،
- تعزيز هياكل الجباية والاستخلاص برقمنة المعاملات والشفافية والتحكم في النسيج الجبائي وترشيد عمليات المراقبة الجبائية من خلال التبادل الالكتروني للمعطيات،
- تركيز مشروع «NACEF» للتصرف في أجهزة تسجيل العمليات caisses enregistreuses ومواصلة برنامج الحد من الاستعمال للنقد وكذلك تطوير اقتناء الطوابع الجبائية عن بعد بصفة تدريجية. وفي هذا الإطار تمّ إعداد المواصفات الوظيفية والتقنية للنظام المعلوماتي الخاص بالتصرف في أجهزة تسجيل العمليات وفي التثبت من البيانات المجمعة وتحليلها وكشف عمليات التحيل. كما تم إصدار طلب العروض المتعلق باقتناء المنصة المعلوماتية (المعدات والتجهيزات المعلوماتية والنظام المعلوماتي)،
- تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "المحفظة الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد على غرار المخالفات المرورية والمخالفات المنجرة عن الإضرار بالملك العمومي،
- رقمنة وتعصير المنظومات المعلوماتية للديوانة ووضع منظومة الدفع الالكتروني للأداءات والمعاليم والخطايا الديوانية حيز التطبيق في موفى سنة 2024 ،
- تطوير و إستغلال منصة إلكترونية خاصة بالمقاصة الإلكترونية لأذون الخلاص المتعلقة بالتصريح بالأداء عن بعد (اتفاقية بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي بتاريخ 19 نوفمبر 2021).

4. مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي:

- إعداد وتنفيذ خطة عمل لمقاومة التهرب الجبائي وتكريس العدالة الجبائية وتحسين التصرف في النظام التقديري من خلال تعزيز الحوكمة وحصر مستحقيه من صغار المستغلين وإلحاق من لايستجيبوا للشروط وإدراجهم في النظام الحقيقي وكذلك مراجعة قائمة الأنشطة المستثناة من هذا النظام،
- تحسين نسبة انتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي وترشيد المراقبة الديوانية والرفع من مردوديّتها وفق منهج التصرف في المخاطر،
- استغلال تشابك أنظمة المعلومات لاكتشاف كبار المتهربين والمهربين والتصدي لهم،
- مواصلة اتخاذ التدابير لإدماج القطاع الموازي،
- تنسيق مهامّ وأدوار مختلف الأطراف المتداخلة الفاعلة في الوزارة والمشاركة في مكافحة الفساد والغشّ التجاريّ والتهرّب الجبائيّ (مصالح الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية وهيئة الرقابة العامّة للمالية)،

–تعزيز قدرات المراقبين والمحقّقين وتطوير الموارد وأدوات العمل في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال،

–وضع خطة اتصال تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال للتعريف بإنجازات المهمة وخطّتها العمليّة ذات العلاقة.

2- تقديم برامج المهمة:

تتوزع مهمة المالية إلى خمسة برامج عملياتية (الديوانة، والجباية، والمحاسبة العمومية، ومصالح الميزانية، والدين العمومي) تتولى تجسيد سياساتها العمومية وتتابع تحقيق أهدافها بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

وتتنزل المحاور الاستراتيجية لمهمة المالية ضمن أهداف ومؤشرات البرامج كما يلي:

1. دعم السياسة الميزاناتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو:

يساهم برنامج الديوانة في تحسين مناخ الأعمال من خلال الأهداف المتعلقة بتسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.

كما يعمل كل من برنامج الدين العمومي والقيادة والمساندة على ترشيد النفقات العمومية من خلال الأهداف المتعلقة بتحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة والهدف المتعلق بترشيد حوكمة النفقات العمومية.

ويضطلع برنامج مصالح الميزانية بدور أساسي في وضع السياسات الإقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على تنفيذها ومتابعة تطور موارد الدولة ونفقاتها.

2. برنامج إنقاذ المالية العمومية وتدعيم توفير الموارد الضرورية لتمويل خزينة الدولة:

يعمل برنامج الدين العمومي على تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره وتطوير السوق المحلية لسندات الدولة. كما يعمل كل من برنامج المحاسبة العمومية والجباية والديوانة على تدعيم تعبئة الموارد المالية للدولة من خلال تحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين تعبئة الموارد العمومية الذاتية وترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها وتحسين نسبة استخلاص الديون.

ويعمل برنامج مصالح الميزانية على وضع وتنفيذ خطة عمل للتحكم في التوازنات حيث يصبو إلى تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة وكذلك تطبيق مقتضيات إحكام القانون الأساسي للميزانية.

3. تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي:

يعمل برنامج الديوانة على رقمنة وتعصير المنظومات المعلوماتية للديوانة وتطوير عدد الخدمات على موقع الواب خاصة منها المتعلقة بالتسريح الديواني ولامادية الإجراءات الديوانية بمساهمة شركة شبكة تونس للتجارة.

كما يساهم برنامج الجباية في تحسين مستوى جودة الخدمات وتقوم إستراتيجية برنامج المحاسبة على تطوير الخدمات وتحسين آليات العمل من خلال تأطير المنظومات

الإعلامية بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية . كما يتم العمل على رقمنة بعض الخدمات لتقريبها أكثر من المواطنين كعمليات بيع الطابع الجبائي عبر الانترنات وخلاص مخالفات الرادار الآلي وغيرها.

4. مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي:

يعمل كل من برامج الجباية والديوانة والقيادة والمساندة على تنفيذ خطة عمل لمقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد تترجم من خلال تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من ظاهرة التهرب الجبائي، ومكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة، وكذلك بتدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

3- الميزانية وإطار النفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ-بيان تطور ميزانية المهمة:

جدول عدد1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الأقسام البرامج	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
المهمة								من ميزانية الدولة
	2022	869372	73721	59536	113762	0	1116391	
	2021	791912	46500	268588	68000	0	1175000	
	نسبة التطور (2021/2022)	10%	59%	-78%	67%	0%	-5%	
	النسبة من ميزانية المهمة	78%	7%	5%	10%	0%	100%	

النسبة من ميزانية المهمة	البرامج							
	462705	**0**	**73660**	**4523**	**35007**	**349515**	**2022**	**البرنامج 1**
	386 527,0	0	42775	369	21408	321975	**2021**	
41%	20%	0%	72%	1126%	64%	9%	**نسبة التطور**	
	217406	**0**	**12486**	**120**	**8854**	**195946**	**2022**	**البرنامج 2**
	190729	0	8103	120	8036	174470	**2021**	
19%	14%	0%	54%	0%	10%	12%	**نسبة التطور**	
	320205	**0**	**23393**	**25**	**20670**	**276117**	**2022**	**البرنامج 3**
	280 634,0	0	16095	23	12595	251921	**2021**	
29%	14%	0%	45%	9%	64%	10%	**نسبة التطور**	
	10145	**0**	**1269**	**0**	**721**	**8155**	**2022**	**البرنامج 4**
	8 931,0	0	235	0	654	8042	**2021**	
1%	14%	0%	440%	0%	10%	1%	**نسبة التطور**	
	2245	**0**	**41**	**0**	**297**	**1907**	**2022**	**البرنامج 5**
	4 228,0	2245	17	41	269	1656	**2021**	
0%	−47%	−100%	141%	−100%	10%	15%	**نسبة التطور**	
	103685	**0**	**2913**	**54868**	**8172**	**37732**	**2022**	**برنامج القيادة والمساندة**
	306 237,0	0	775	268076	3538	33848	**2021**	
9%	−66%	0%	276%	−80%	131%	11%	**نسبة التطور**	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة إعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	810870	791912	869389	912840	958482
نفقات التسيير	51434	46500	73704	75933	78211
نفقات التدخلات	228842	268588	59536	209273	226053
نفقات الاستثمار	28987	68000	113762	121726	130246
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1120133	1175000	1116391	1319772	1392992
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	749886	788473,8	1130953	603197	881480

جدول عدد5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
البرنامج 1	370247	386527	462705	486464	511512
البرنامج 2	191429	190729	217406	228344	239838
البرنامج 3	285400	280634	320205	336269	353156
البرنامج 4	8128	8931	10145	10664	11209
البرنامج 5	1750	1942	2245	2352	2464
القيادة والمساندة	263179	30637	103685	255679	274813
المجموع	1120133	899400	1116391	1319772	1392992

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

برنامج الديوانة

البرنامج عدد 01: برنامج الديوانة

رئيس البرنامج : السيد يوسف الزواغي	(بداية من 12 جانفي 2018)

1-1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم استراتيجية البرنامج

يتولى برنامج الديوانة القيام بثلاث مهامّ أساسية تتعلق بالمهام الإقتصادية والجبائية والأمنية.

المهمة الاقتصادية: وذلك من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات وتحسين أدوات تسهيل التجارة المشروعة وحماية الاقتصاد والمؤسسة وخلق مناخ ملائم للأعمال.

المهمة الجبائية: وذلك من خلال ضمان تحصيل الأداءات والمعاليم عند التوريد والأتاوات المستحقة عند التصدير والتحقق من دقة العناصر التي تشكل الأساس لتحصيل الأداءات والمعاليم الديوانية عند التوريد والتصدير الإضافة إلى متابعة إستخلاص الديون المثقلة وتحسين مردودية البيوعات بالمزاد العلني.

المهمة الأمنية: وذلك من خلال التعاون مع الجهات المختصة في مراقبة وحماية الحدود الوطنية والمساهمة في مقاومة التهريب والتجارة الموازية والمساهمة في حماية البيئة وأمن المواطن والمجتمع.

وحرصا على الاستجابة لتطلعات مجتمع الأعمال وتقديم الدعم اللازم للمؤسسة والمتعامل الاقتصادي والسعى الدائم إلى تعزيز بيئة سليمة وملائمة للاستثمار والمستثمرين وتحقيق مهمتها المتعلقة بحماية المجتمع والبيئة والمواطن ومقاومة الغش التجاري والتهريب، تسعى الإدارة العامة للديوانة إلى الارتقاء بالأداء على المستوى التنظيمي والعملياتي إلى أعلى مستويات الحرفية والنجاعة وذلك من خلال إبرام العديد من الإتفاقيات على المستوى الوطني نذكر من أهمها إتفاقية اللجنة التونسية للتحاليل المالية والتي تهدف للتثبت في المصدر

الغير شرعي للعملة الموردة والمصدرة (منصة حنبعل) وإتفاقية مع الديوان الوطني للبريد حول الدفع الإلكتروني للمعاليم والأداءات والخطايا بالإظافة إلى إتفاقية تبادل المعلومات مع الإدارة العامة للأداءات.

كما تسعى في إطار تجسيم رؤيتها المستقبلية "ديوانة عصرية، فعالة ومنفتحة على محيطها" إلى جعل استراتيجيتها تقوم على الشراكة والجوار والمشاركة من خلال تطوير وملائمة وسائل وآليات عملها مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة على المستوى الدولي، لاسيما الأدلة التوجيهية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة ومن أهمها إطار معايير SAFE ودليل المتعامل الاقتصادي المعتمد ووثيقة "ديوانة القرن الحادي والعشرين" بالإضافة إلى إبرام العديد من الإتفاقيات الدولية على غرار اتفاقية كيوطو المعدلة والإتفاقية الدولية للقبول المؤقت (Carnet ATA) والإتفاقية الدولية للعبور الدولي (TIR) والإتفاقية الدولية حول الحاويات، إلى جانب عديد الإتفاقيات الثنائية المبرمة في إطار التعاون الإداري المتبادل في المجال الديواني مع عديد الدول علاوة على إتفاقية أغادير للتبادل التجاري بين تونس، مصر، المغرب، الأردن ولبنان والتي تهدف إلى تبادل المعلومات والإعتراف المتبادل بالمؤسسات التي أسندت لها صفة "المتعامل الاقتصادي المعتمد" وإتفاقية تسهيل التجارة AFE للمنظمة العالمية للتجارة والتي صادقت عليها الدولة التونسية منذ فيفري 2017.

ويعتبر من أهمّ العوامل التي ساهمت في بلوغ الأهداف المحددّة لبرنامج الديوانة خلال السنوات المنقضية العمل على رقمنة الإجراءات الديوانية والشروع في تركيز نظام معلوماتي جديد، بالإضافة إلى تدعيم المكاتب المكلفة بالعمليات التجارية ووحدات الحرس الديواني بالوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة وذلك بنسبة تأطير جملية تفوق 54%.

إلا أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الإدارة العامة للديوانة، فإن تفاقم ظاهرة التهريب وعدم الاستقرار الجيوسياسي على المستوى الإقليمي قد ساهم في بروز عصابات التهريب المنظم خاصة على مستوى المناطق الحدودية البرية، ثم إن أمام البطء المسجل في نسق تألية الإجراءات الديوانية والصعوبات اللوجستية بالموانئ التونسية وخاصة منها "ميناء

رادس"، قد إنجر عنه عديد الإنعكاسات السلبية على تسهيل التجارة الدولية وعلى خلق مناخ إقتصادي سليم لجلب الإستثمارات الخارجية.

وعلى هذا الأساس تمّ رصد الخيارات الإستراتيجية التالية:

تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية: وذلك من خلال السعي الدؤوب للتقليص في آجال التسريح الديواني باعتماد منظومة للتصرف في المخاطر مع تعزيز الرقابة اللاحقة بالإضافة إلى تدعيم شفافية الإجراءات وذلك بإستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات واعتماد المعايير الدولية.

تعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري: وذلك من خلال تدعيم وحدات الحرس الديواني بالوسائل البشرية والمادية والمعدات الخصوصية اللازمة مع تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الخارجية الاقتصادية منها والاجتماعية.

تحسين المداخيل الديوانية :وذلك من خلال الرفع في المداخيل الديوانية والسعي إلى تحقيق العدالة الجبائية وتحقيق الإنصاف في الجباية الديوانية وذلك من خلال مراجعة وتعديل الرسوم والإتاوات المترتبة عن الخدمات التي تسديها مصالح الديوانة وتحسين إجراءات الدعم لتحصيل الإيرادات

دمج مقاربة النوع الاجتماعي من خلال السعي إلى التقليص في الفوارق بين الرجل والمرأة وخلق مناخ عمل جماعي يكرس التكامل والانسجام بين الجنسين.

1.1. تقديم خارطة البرنامج:

يضم برنامج الديوانة إدارة عامة وحيدة وهي الإدارة العامة للديوانة تمّ تنزيله إلى 10 برامج فرعية:

- برنامجين فرعيين على المستوى المركزي "إسناد المصالح العملياتية" و"الحرس الديواني"

8 برامج فرعية جهوية (الإدارات الجهوية للديوانة: تونس الشمالية، تونس الجنوبية، جندوبة، سوسة، صفاقس، مدنين، القصرين وقفصة).

وقد تمّت مراجعة خارطة التنزيل العملياتي لبرنامج الديوانة وذلك بإلحاق 05 وحدات عملياتية جهوية للحرس الديواني بصفة إستثنائية ومؤقتة ضمن البرامج الفرعية الجهوية كل فيما يخصه حسب مرجع النظر.

كما تساهم شركة شبكة تونس للتجارة TTN والتي تمّ إلحاقها بالبرنامج عدد09 "القيادة والمساندة" بإعتبارها فاعل عمومي متدخل في إطار أداء برنامج الديوانة من خلال مؤشر "نسبة لامادية الإجراءات الديوانية".

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء

إنطلاقا من المحاور الاستراتيجية المذكورة تمت مراجعة الأهداف الاستراتيجية للبرنامج بإضافة هدف خاص بتطبيق مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية فيما يخص ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع وتتمّ متابعة تحقيق الأهداف من خلال 14 مؤشر قيس أداء، وتتمثّل الأهداف الإستراتيجية لبرنامج الديوانة فيما يلي:

- تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
- مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
- تحسين التصرّف في المحجوز
- تحسين نسبة استخلاص الديون
- المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع

الهدف 1-0 1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

في ظل احترام التعهدات الدولية للبلاد التونسية في مجال تسهيل التجارة، وباعتبارها الهيكل المكلف بمراقبة حركة البضائع، تواجه الديوانة تحديات كبرى تكمن في ضمان المعادلة بين "تسهيل المبادلات التجارية" و"إحكام المراقبة والتصدي للغش التجاري" من جهة أخرى. وللغرض، فهي تعمل باستمرار على تبسيط الإجراءات الديوانية وتأليتها وتقليص آجالها وتوفير خدمات تستجيب لحاجيات ولتطلعات المتعاملين الاقتصاديين وخلق علاقة شراكة مع المؤسسات مبنيّة على الثقة والشفافية مما من شأنه الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة وخلق مناخ مشجّع للاستثمارمن ناحية ، كما تعمل وفي ذات السياق على ترشيد عمليات المراقبة الديوانية والرفع من مردوديّتها وفق منهج التصرف في المخاطر من ناحية أخرى.

المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

يمكّن هذا المؤشّر من تحديد المدة الزمنية التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع ويمكن هذا المؤشر من قيس وتقييم مساهمة الإجراءات الديوانية في تسهيل التجارة الخارجية.

انجازات وتقديرات المؤشر .1.1.0.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	يوم	0.98	0.54	0.53	0.52	0.50

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يتأثر هذا المؤشر بالإجراءات التي تمّ وسيتمّ تفعيلها على غرار تأليه الإجراءات الديوانية، الترفيع في عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين، تركيز نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج يمكّن من رقمنة الأعمال والإجراءات الديوانية وتحديثها، إنجاز المخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة 2024/2020 والذي يحتوي على العديد من المشاريع التي من شانها أن تساهم في تسهيل التسريح الديواني، العمل على تركيز منظومة المراقبة اللاحقة، بالإضافة إلى دخول بيان الحمولة المسبق حيز التطبيق بناءا على الأمر حكومي عدد 1005 لسنة 2018 يتعلق بضبط طرق إعداد وإيداع بيان الحمولة المسبق بالطرق الإلكترونية.

كلّ هذه الإجراءات ستمكّن من التقليص التدريجي في أجل التسريح الديواني في السنوات المقبلة كما يتبين ذلك من القيم المنشودة لسنوات 2022،2023 و2024، والتي قدّرت بـ 0.5 يوم سنة 2024.

المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين:

تمنح صفة المتعامل الإقتصادي لكل مؤسسة منتصبة بالبلاد التونسية تمارس نشاطا مرتبطا بالتجارة الخارجية و/أو اللوجستية تكون محل ثقة لدى إدارة الديوانة وتتوفر فيها جملة من الشروط، ويمكن المؤشر من متابعة تطور عدد المتعاملين الإقتصاديين المنتفعين بهذه الصفة.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	**عدد جملي**	**79**	**89**	**107**	**128**	**153**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يـرتبط تحديـد القـيم المنشـودة لسـنوات 2022،2023 و2024 بالنسـبة لمؤشـر عـدد المتعـاملين الإقتصـاديين بالعـدد الجملـي للمطالـب التـي تـمّ إيـداعها مـن طـرف المتعـاملين الإقتصـاديين للإنتفـاع بالصـفة المـذكورة وبنسـبة المطالـب التـي تسـتجيب للشـروط وقـد لـوحظ خـلال السـنوات الأخيـرة أن نسـبة المطالـب المقبولـة والتـي إنتفعـت بالصـفة قـدّرت بـ 20% وهـي نسـبة تـمّ إعتمادهـا فـي تحديـد التقـديرات علـى المـدى المتوسط.

المؤشـــر 3.1.0.1: نســـبة لامادية الإجـــراءات الديوانيـــة المتعلقـــة بالتســـريح الديواني:

يتعلـق هـذا المؤشـر بمتابعـة تطـور لامادية الإجـراءات والوثـائق الديوانيـة منهـا التبـادل الإلكترونـي للتصـاريح المفصـلة للبضـائع، وسـند التجـارة الخارجيـة، ووثـائق المراقبـة الفنية، والفاتورة، وبيان الحمولة، والسندات المدفوعة مسبقا.

انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.1.0.1: نسبةلامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني	نسبة جملية	61	83	89	90	94

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تـمّ تحيـين القيمـة المنشـودة لسـنوات 2022، 2023 علـى ضـوء مـا تـمّ إنجـازه فـي سـنة 2020 كما تمّ تحديد نسبة 94 % كقيمة منشودة لسنة 2024.

المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني:

في إطار رقمنة الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن، يتمّ تطوير كل سنة خدمات إضافية يتمّ عرضها على الخط، ويمكن هذا المؤشر من متابعة تطور الخدمات الموضوعة على الخط.

انجازات وتقديرات المؤشر 4.1.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الوابالمتعلقة بالتسريح الديواني	عدد جملي	19	20	21	22	23

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

في إطار إنجاز الموقع الجديد للديوانة والذي تمّ إطلاقه للعموم خلال شهر نوفمبر 2018، تمّت إعادة النظر في جميع الخدمات القديمة المعروضة في اتجاه تحيينها وتحسينها كخدمة الأداء على العربات أو خدمة التعريفة المندمجة أو في اتجاه حذفها كبعض الخدمات التي لا تحقق إضافة بالنسبة للمستعمل وذلك في إطار تبسيط وتطوير الموقع الجديد للديوانة في نسخته 2019، والذي يعكس تطورا من حيث جودة الخدمات المقدمة وليس من حيث عدد الخدمات بناءً على تصور جديد. وعلى ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2020 تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات 2022 و2023 و2024 بإضافة خدمة كل سنة.

الهـــدف 2.0.1: مكافحـــة الغـــش التجـــاري والتهريـــب وتحســـين المراقبة

ترتبط ظاهرة التهريب ارتباطاعضويا بعنصر الحدود الفاصلة بين البلدان أو المجموعات الاقتصادية وقد شهدت أشكاله ومجالاته اتساعا كبيرا يظاهي تطور المبادلات التجارية على الصعيد العالمي، ليشمل علاوة على تهريب السلع عبر مسالك موازية أو رسمية، تبييض الأموال، وكذلك" قرصنة "المنتجات الفكريّة والأدبيّة والثقافية.

ويعتبر التهريب من مكبلات نمو الاقتصاد التونسي حيث يتسبب في نقص في موارد خزينة الدولة كما يشكل عائقا أمام الاستثمار ويخلّ بقواعد المنافسة بالنسبة للصناعيين والتجار الذين ينشطون في أطر قانونية ومنظمة ويساهم في تنامي ظاهرة التشغيل الهش، ولهذه الاعتبارات جعلت الديوانة من مقاومة التهريب والغش هدفا استراتيجيا، وعملت للغرض على تطوير أساليب وآليات العمل ومزيد دعمها إلى جانب القيام بجملة من الإصلاحات التشريعية.

المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري:

يمكن هذا المؤشر من قيس فاعلية إدارة الديوانة في مجال مكافحة الغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	عدد	87154	97017	111078	126413	145375

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر، حيث تمّ تحديد القيم المنشودة من

قبل كل رئيس برنامج فرعي جهوي على ضوء ما تمّ إنجازه خلال الثلاث سنوات الفارطة في مرحلة أولى وتجميعهم على مستوى مؤشر قيس أداء عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري للبرنامج في مرحلة ثانية وقد تمّ الإبقاء على التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنوات 2022، 2023 مع تحديد عدد 145375 محضر بالنسبة لسنة 2024.

المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب:

هذا المؤشر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب	**عدد**	**11834**	**20633**	**21888**	**24221**	**27854**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر، حيث تمّ تحديد القيم المنشودة من قبل كل رئيس برنامج فرعي جهوي على ضوء ما تمّ إنجازه خلال الثلاث سنوات الفارطة في مرحلة أولى وتجميعهم على مستوى مؤشر قيس أداءعدد المحاضر للحدّ من التهريب في مرحلة ثانية وذلك بإعتماد نسبة تطور بـ 6% مقارنة بإنجازات سنة 2021 و 10%مقارنة بإنجازات سنة 2022 وقد تمّ الإبقاء على التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنوات 2022، 2023 مع تحديد نسبة تطور 15 %لسنة 2024 ليبلغ بذلك عدد المحاضر 27854.

المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تحسين نسبة إنتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي وضبط حاجياته المادية والبشرية.

انجازات وتقديرات المؤشر 3.2.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	نسبة	70	68	72	75	78

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يرتكز تحديد القيم المنشودة لسنوات 2022 و2023 و2024 على تقديرات لعدد الدوريات المنشود إنجازها وذلك بالإعتماد على نسبة تطورها خلال السنوات المنقضية، حيث سجلنا 3.6% في سنة 2020 وهي نسبة تمّ إعتمادها لإحتساب القيم المنشودة المبينة بالجدول أعلاه.

الهدف 3.0.1: تحسين التصرّف في المحجوز

أسفرت المجهودات التي تقوم بها مصالح الديوانة في مجال مكافحة التهريب والغش التجاري عن حجز كميات هامّة للبضائع ووسائل النقل ممّا أدى إلى تراكم البضائع داخل مستودعات الحجز.

ولتلافي ذلك جعلت الإدارة العامة للديوانة من بين أولوياتها تحسين التصرف في المحجوز وذلك للتمكن من التخفيض في كلفة ونفقات التصرّف وتحسين وترفيع عائدات الخزينة وحماية المستهلك وحسن التصرّف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز ودعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

المؤشّر 1.3.0.1: عددالبيوعات بالمزاد العلني:

يعكس هذا المؤشر أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر 1.3.0.1: عددالبيوعات بالمزاد العلني	عدد	763	1150	1200	1300	1400

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة حسب المعطيات المجمعة بمكتب الإيداع والحجز، وقد تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات 2022، 2023 و2024 على ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2019 (1200 عملية بيع)، وقد ارتأت الإدارة العامة للديوانة المحافظة على القيم المنشودة التي تمّ تحديدها ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2021 مع تحديد 1400 كعدد بيوعات لسنة 2022 وعدم التخفيض فيه بسبب التراجع الذي شهده المؤشر في سنة 2020 والتي تعتبر سنة إستثنائية بسبب جائحة كورونا على أن يعود المؤشر إلى المستوى المأمول في سنة 2022.

المؤشّر 2.3.0.1:عدد الإحالات:

يبين هذا المؤشر عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة.

انجازات وتقديرات المؤشر 3.2.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر 2.3.0.1:عدد الإحالات	عدد	799	1350	1400	1500	1600

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يحتسب هذا المؤشّر عدد الإحالات التي تمّ القيام بها لفائدة الجمعيات أو المنظمات الخيرية أو الاجتماعية وذلك حسب المعطيات المجمعة بمكتب الإيداع والحجز، وقد تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات 2022، 2023 و2024 على ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2019 (1102 عملية إحالة). ومثل ما هو الشأن بالنسبة لمؤشر عدد البيوعات بالمزاد العلني، فإنّه وبالرغم من تراجع عدد الإحالات في سنة 2020 فقد تمّ تثبيت القيم المنشودة لسنوات 2022 و2023 والمضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021 مع تحديد عدد 1600 كقيمة منشودة لسنة 2024 على إعتبار أن 2020 كانت سنة إستثنائية.

المؤشّر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف:

يقيس هذا المؤشر عدد عمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن.

انجازات وتقديرات المؤشر 3.3.0.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف:	عدد	96	190	200	230	250

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يتمّ احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...) ويتأثر هذا المؤشر بطبيعة وحجم البضائع التي تمّ حجزها.

وقد تمّت المحافظة على القيم المنشودة التي تمّ تحديدها في المشروع السنوي للأداء لسنة 2021 بالنسبة لسنتي 2022 و2023 مع تحديد 250 عملية إتلاف كقيمة منشودة لسنة 2024.

الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون

تمّ تحديد هذا الهدف نظرا للنسبة الضعيفة لاستخلاص الديون المثقلة، حيث وجب العمل على تلافي هذا النقص باتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من نسبة استخلاص الديون المثقلة والسعي إلى تحسين المردودية والحرص على جعل هذه الديون مصدر مداخيل لخزينة الدولة.

المؤشّر 1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة:

يدل المؤشر على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة استخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة، ويمكن من متابعة تطور نسبة إستخلاص الديون المثقلة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.4.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر 1.4.0.1 نسبة إستخلاص الديون المثقلة:	نسبة	0.27	0.25	0.30	0.35	0.40

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

تمّ إعتماد نسبة تطور سنوية تقدر بـ 0.05% مقارنة بتقديرات سنة 2021 حيث تمّ الإبقاء على التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنوات 2022 و 2023 مع تحديد نسبة 0.40% لسنة 2024.

المؤشّر 2.4.0.1 نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها:

يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح واستخلاص المعاليم والأداءات الديوانية وذلك بمتابعة عدد التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات بشأنها مقارنة بجملة التصاريح.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.4.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر 2.4.0.1نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها:	نسبة	0.36	0.40	0.33	0.30	0.27

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات2022 و2023 و2024 على ضوء تقديرات سنة 2021(0.40%) من جهة وبالنظر إلى ما تمّ إنجازه فعليا سنة 2020 (0.36 %) من جهة أخرى حيث تمّ تحديد نسبة إنخفاض إيجابي تقدر بـ 0.03% في كل سنة لتبلغ نسبة 0.27% بالنسبة لتقديرات سنة 2024.

الهدف 5.0.1: المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع

يتنزل هذا الهدف في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية والذي نصّ على ضرورة ضبط هدف إستراتيجي ومؤشرات قيس أداء تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع. ويعد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من بين العوامل الهامة التي تمكّن من تحقيق أهداف البرنامج من خلال خلق مناخ عمل جيد وتكريس روح العمل الجماعي من خلال التكامل والإنسجام بين الجنسين لبلوغ الأهداف المحدّدة والمرجوة. ولقياس

مـدى تحقيـق هـذا الهـدف تـمّ ضـبط مؤشـرين إثنـين: حصـة النسـاء مـن التكـوين المستمر ونسبة النساء بمواقع صنع القرار.

المؤشّر 1.5.0.1 حصة النساء من التكوين المستمر

يمكّـن هـذا المؤشـر مـن إحتسـاب نسـبة النسـاء اللاتـي تلقـين تكوينـا مسـتمرا خـلال السـنة بالمقارنـة مـع العـدد الجملـي للعديـد الـذين تلقـوا تكوينـا. ويعـدّ هـذا المؤشـر مـن بـين المؤشـرات الهامـة التـي تكـرس مبـدأ المسـاواة بـين الرجـل والمـرأة علـى إعتبـار أهميـة التكـوين المسـتمر فـي المجـال الـديواني كعنصـر محـدّد للإرتقـاء وتنميـة القدرات ومنح فرص أكبر لتولي خطط وظيفية في المستقبل.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.5.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر 1.5.0.1 حصة النساء من التكوين المستمر	نسبة	%10	%12	%14	%15	%16

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يـتمّ احتسـاب هـذا المؤشـر بقسـمة العـدد الجملـي للنسـاء اللاتـي تلقـين تكوينـا فـي جميـع المجـالات الديوانيـة خـلال السـنة علـى العـدد الجملـي للعديـد المتكـون خـلال السـنة. وقـد تـمّ فـي سـنة 2020 تشـريك عـدد 588 مـن الإنـاث مـن مجمـوع 5791 فـي الـدورات التكوينيـة أي بنسـبة 10%. وعلـى اعتبـار أن نسـبة العديـد الـديواني مـن النسـاء يمثّـل 15.7 % مـن مجمـوع العديـد الـديواني، تـمّ تحديـد القـيم المنشـودة لسـنوات 2022 و2023 و2024 علـى أسـاس بلـوغ نسـبة 16% لتحقيـق المسـاواة بـين الجنسـين أخـذا بعين الإعتبار نسبة العديد لكل جنس.

المؤشّر 2.5.0.1 : نسبة النساء بمواقع صنع القرار

يمكّن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع صنع القرار بخطة قيادية كمدير أو رئيسة مكتب والذي يتمّ إحتسابه بقسمة عدد النساء اللاتي تمّ تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية. ويعتبر هذا المؤشر هامّا على اعتبار أنّه يعطي صورة حقيقية لمجهودات الإدارة العامة للديوانة قصد التكريس لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من خلال تشريكها الفعلي في التوجهات العامة وإعطائها الصلاحيات الكافية للإدارة والتصرف والمساهمة في أخذ القرار وضبطوتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.5.0.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر 2.5.0.1 نسبة النساء بمواقع صنع القرار	نسبة	%7	%9	%11	%13	%15

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يتمّ إحتساب هذا المؤشر بقسمة عدد النساء اللاتي تمّ تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية. وقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2022، 2023 و2024 بزيادة نسبة 2% لتبلغ القيمة المنشودة للمؤشر في موفى 2024 نسبة 15% على إعتبار أن عدد النساء بسلك الديوانة بلغ 1174 في موفى شهر جوان 2021 وهو ما يمثّل نسبة 15.7 % من العديد الجملي للديوانة الذي بلغ 7462 في نفس الفترة.

العديد الديواني	نساء		عدد الخطط القيادية	تقديرات عدد الخطط القيادية بالنسبة للنساء		
	العديد	النسبة		2022	2023	2024
7462	1174	15,70%	110	12	14	16

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

تعتزم الإدارة العامة للديوانة القيام بالأنشطة ودعائم الأنشطة التي يبينها الجدول الموالي قصد تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات لسنة 2022:

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الديوانة

الوحدة ألف دينار

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022		الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الهدف 1-0 1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	0.53	نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية	1144 9243	- القيام بحملات تحسيسية للضباط المكلفين بدراسة التصاريح من طرف رؤسائهم المباشرين لدعوة أصحاب التصاريح لإتمام إجراءات المعاينات والاستظهار بالوثائق اللازمة في أقرب الآجال - القيام بمتابعة مردودية الضباط المصفين (inspecteur liquidateur) من قبل منظوريهم. - العمل التدريجي على استعمال الطريقة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة في احتساب الآجال (Etude sur le temps nécessaire pour la mainlevée) - تركيز تطبيقة إعلامية بمنظومة SINDA تمكّن من تركيز إنذار آلي يقوم على تنبيه رئيس المكتب أو من ينوبه في صورة تجاوزت مدّة معالجة التصريح الديواني من قبل الضابط المصفي الآجال العادية والمحدّدة مسبقا (Timeur).
	المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين	107	نشاط عدد 1: تعصير ومساندة المصالح العملياتية للديوانة	438995	-تمكين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من الموارد البشرية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديّتها. -التنسيق مع مختلف المكاتب الجهوية

	الاقتصـــــاديين المعتمدين		نشـــاط عـــدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		والإدارات المركزية قصد تذليل الإشكاليات والصعوبات التي تعترض الشركات المنتفعة بهذه الصفة. – دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الانتفاع بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات. –العمل على ابرام إتفاقيات الإعتراف المتبادل مع البلدان الأخرى للشركات المنتفعة بهذه الصفة ممّا سيمكن من الرفع في القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية، – إجراء دورات تكوينية حول استعمال التطبيقة الإعلامية الجديدة الخاصّة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد
	المؤشـــــــر 3.1.0.1: نســـبةلامادية الإجـــــراءات الديوانيـــــة المتعلقـــــة بالتســـــريح الديواني	89	نشـــاط عـــدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		– تألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد.
	المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الوابالمتعلقة بالتسريح الديواني	21	نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		إضافة خدمات أخرى على موقع وابالإدارة. – تحيين البيانات والمعطيات المدرجة بموقع الواب بصفة دورية – تفعيل التراسل الإلكتروني الداخلي عبر موقع الأنترنات – الـــردّ علـــى تســـاؤلات ومشـــاغل المـــواطنين والمتعـــاملين الإقتصـــاديين الـواردة علـى موقـع الـواب فـي أحسـن الآجال –توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لخلية الإتصال.
الهـــــــدف 2.0.1: مكافحـــــة الغـــــش التجـــــاري	المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	111078	نشـــاط عـــدد 2: تنمية القدرات نشـــاط عـــدد4: مقاومـــة التهريـــب	10063	– تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن

والتهريب وتحسين المراقبة			والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية		ومساحات التسريح الديواني والمكتب الحدودي بسوسة. -الحرص على الإستغلال الحيني لبرمجية تسجيل المحاضر الديوانية
	المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب	21888	نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد4: مقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية		تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية (الإقتصادية والإجتماعية...) - إعداد قائمات في المخازن والمستودعات المعدّة لتخزين البضائع المهربة (النقاط السوداء). - إرساء قاعدة بيانات التهريب والتجارة الموازية تتضمن خاصة المواد المهرّبة حسب القطاعات، المواقع، المسالك، المهربين والمخالفات المرفوعة من قبل كافة الأسلاك. - تنظيم الدوريات المشتركة - تنظيم عمليات مداهمة المخازن والمحلات المستهدفة - إحداث نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية. - تنظيم حملات كبرى تستهدف التهريب على المستوى الوطني - تعميق الأبحاث على المستوي الديواني، الجبائي والتجاري في أهم عمليات التهريب المحبطة. -الإنخراط في المنظومات الدولية المتعلقة بمكافحة التهريب والإرهاب المدارة من قبل المنظمة العالمية للديوانة(AIRCOP، GLOBAL SHIELD،CCP ، الخ) - توفير المزيد من فضاءات الحجز المجهّزة. - منع عمليات العبور البري بالنسبة لبعض البضائع الحساسة والمغذية للتهريب والتجارة الموازية. - وضع آلية تقفي الأثر بالنسبة لبعض المواد الحساسة (المواد الكحولية المستوردة) - إجراء دورات تكوينية مستمرّة

					ومشتركة في مجالات الإستعلام، المراقبة المرورية والتدخل، مكافحة التهريب، الجرائم المالية والجرائم المنظمة. – تعزيز أعمال مكافحة التهريب بتعزيز الإمكانيات البشرية والمادية.
	المؤشـــــــــر 3.2.0.1: نسـبة التواجـد الفعلـي لوحـدات المراقبة:	72	نشـــاط عـــدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد4: مقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية		– تدعيم تواجد وحدات الحرس الديواني عبر توفير الإمكانيات التقنية واللوجستية. – تسهيل عمليات نقل البضائع المحجوزة من أماكن الحجز إلى مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة).
الهـــدف 3.0.1: تحســين التصــرّف في المحجوز:	المؤشّـــــــر 1.3.0.1: عـــددالبيوعات بالمزاد العلني:	1200	نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		
	المؤشّـــــــر 2.3.0.1:عـد د الإحالات:	1400	نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		
	المؤشّـــــــر 3.3.0.1: عـدد محاضـر الإتلاف:	200	نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		
الهـــــدف 4.0.1: تحســـين نســـــبة اســـتخلاص الديون:	المؤشّر 1.4.0.1 نسبة إستخلاص الديون المثقلة	0.30	نشـــاط عـــدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة		– حث قباض الديوانة على متابعة إستخلاص الديون المثقلة والحرص على عدم ضياعها بالتقادم – الحرص على إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الإستخلاص ويتضمن، الإجتماعات الدورية وعقود الأهداف مع القباض

		الموارد الديوانية			وإستراتيجية الإستخلاص السنوية مع متابعة تنفيذها -إستهداف الديون الهامة التي تتجاوز قيمتها 100000 دينار باللجوء إلى منظومة صادق ورفيق - برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق - التراسل الإلكتروني بين إدارة الإستخلاص وكافة القباض عن طريق المنظومة الإلكترونية FTP - تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان. - إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات. - دراسة إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.
	المؤشّر 2.4.0.1نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	0.33	نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		- متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع (بالنسبة للتصاريح المبسطة DAE). - إستخراج قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يتم إستخلاص الأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.
الهدف 5.0.1:المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع:	المؤشّر 1.5.0.1 حصة النساء من التكوين المستمر	%14	نشاط عدد 2: تنمية القدرات		- تدعيم نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية في مختلف الإختصاصات
	المؤشّر 2.5.0.1 نسبة النساء بمواقع صنع القرار	%11	نشاط عدد 1: تعصير ومساندة المصالح العملياتية للديوانة		

3.2 – مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تعتبر شركة شبكة تونس للتجارة والمصنفة كفاعل عمومي عنصرا فاعلا على مستوى تحقيق أداء برنامج الديوانة بالنسبة للهدف الأول تسهيل عمليات التسريح الديواني وخاصة بالنسبة للمؤشر المتعلق بنسبة لامادية الإجراءات الديوانية. كما يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية في تحسين أداء البرنامج في الجانب المتعلق برقمنة وتعصير المنظومات المعلوماتية للديوانة.

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

يندرج إطار النفقات متوسط المدى الخاص ببرنامج الديوانة لسنوات 2022-2024 ضمن الأهداف الاستراتيجية التي ترنو الإدارة العامة بلوغها والذي بدوره لا يتحقق إلا بتوفير الآليات ووسائل العمل الضرورية والذي تتطلب التدعيم من سنة إلى أخرى نظرا لتزايد الحاجيات ولتآكل وسائل العمل المستعملة حيث وجب صيانتها وتجديدها.

هذا ومن ناحية أخرى فإن الموارد البشرية تعتبر الأداة الفعالة في تحقيق الاستراتيجيات المرسومة من حيث العدد ومن حيث القدرات بما يعني أنه من الضروري إيجاد آليات لتعويض الأعوان المغادرين وإنجاز مراحل تكوين لتحسين القدرات.

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	329637	321975	349515	366991	385340
نفقات التسيير	22661	21408	35007	36057	37139
نفقات التدخلات	328	**369**	4523	4600	4700
نفقات الاستثمار	17621	42775	73660	78816	84333
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	370247	386527	462705	486464	511512
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	463705	-	-

برنامج الجباية

البرنامج عدد 2: برنامج الجباية

رئيسة البرنامج : السيدة كلثوم بن رجب بالنيابة	(بداية من شهر أوت 2021)

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.2 تقديم إستراتيجية البرنامج

تقوم استراتيجية برنامج الجباية على تدعيم العدالة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي وتعبئة موارد الخزينة ودعم وتكريس القيم التي تلتزم بها إدارة الجباية تجاه المطالب بالأداء والمتمثلة في النزاهة والشفافية والحياد. كما تعمل على تطوير وملائمة وسائل وطرق عمل إدارة الجباية والارتقاء بمصالحها إلى أفضل مستويات حوكمة التصرف وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها المتعلقة بإدارات الجباية العصرية.

كما تندرج استراتيجية البرنامج في إطار جملة من التعهدات والاتفاقيات الدولية والوطنية والمتمثلة بالأساس في تبادل المعلومات سواء على المستوى الدولي أو مع هياكل وطنية:

- **في إطار التبادل الدولي للمعلومات:**

أ- *مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:*

تمت المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المادة الجبائيةالمعتمدة من قبل مجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقتضى القانون الأساسي عدد 8 لسنة 2013 مؤرخ في 1 أفريل 2013. وتم دخول التبادل الدولي للمعلومات عند الطلب حيز التنفيذ ابتداء من 1 فيفري 2014.

أما التبادل الأوتوماتيكي للحسابات المالية CRS فهو في طور الإنجاز حيث تنتفع تونس بمساعدة تقنية من قبل المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية على أن تقدم تونس جدول زمني لدخول التبادل الأوتوماتيكي للحسابات المالية حيز التنفيذ (إمضاء تونس لاتفاقية في الغرض).

ب- *مع الولايات المتحدة:*

تم الشروع في تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" FATCA إثر صدور القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2019 مؤرخ في 1 أوت 2019 يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" وملحقيه والأمر الرئاسي عدد 131 لسنة 2019 مؤرخ في 1 أوت 2019

- **في إطار اتفاقيات تبادل المعلومات مع هياكل وطنية:**

قامت إدارة الجباية بعقد اتفاقيات مع كل من الإدارة العامة الديوانة، واللجنة التونسية للتحاليل المالية، والسجل الوطني للمؤسسات، والصندوق الوطني للتأمين على المرض، وبورصة الأوراق المالية.

ولتنفيذ سياسته العمومية، يرتكز البرنامج على موارد بشرية ذات كفاءة ونسبة تأطير عالي حيث بلغت نسبة تأطير الصنف أ1 لباقي الأعوان دون اعتبار العملة 46,6%. كما يعتمد على منظومة تطوير كفاءات عصرية من خلال برامج تكوينية موجهة حضوريا وعن بعد تمكن من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي ومع بعض المنظمات الدّولية فيما يخص التّعاون الدولي على غرار الإدارة العامة للمالية العمومية بفرنسا ومركز اللقاءات والدراسات لمسيري الإدارات الجبائية وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية وخاصة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد.

كما تتم الاستفادة من المساعدة الفنية في إطار اتفاقيات ممضاة مع مؤسسات وطنية ودولية (صندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوربي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية...).

لكن وبالرغم من ذلك من الضروري تعزيز الموارد البشرية بغاية تحسين نسبة تغطية النسيج الجبائي بآلية المراجعة الجبائية وتفادي الضعف المسجل في نسبة الامتثال الجبائي التلقائي من قبل المطالبين بالأداء.

وبناء على ذلك يتم العمل على المحاور والأولويات الاستراتيجية المتعلقة بالأساس بـ:

- مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية قصد تحقيق جباية عادلة وأكثر شفافية قادرة على تحفيز الاستثمار الخاص وتضمن وضوح الرؤيا بالنسبة الى الفاعلين الاقتصاديين على المدى المتوسط والطويل من خلال توسيع القاعدة ومقاومة التهرب وادماج القطاع الموازي وتطوير الخدمات الجبائية.
- تدعيم سياسة التواصل والاتصال مع المتعاملين مع إدارة الجباية من خلال تطوير عدد الخدمات الجبائية المسداة عن بعد وتدعيم سياسة الاتصال والتواصل مع المتعاملين مع إدارة الجباية في اتجاه تنويع قنوات التواصل (الهاتف، البريد الإلكتروني، موقع واب، تطبيقات إعلامية، مواقع التواصل الإجتماعي...).
- الرفع من المردودية لتعبئة موارد ميزانية الدولة من خلال تطوير القدرات المهنية لأعوان الجباية باعتماد آلية التصرف حسب المخاطر وتحسين ظروف العمل وتعصير نظم المعلومات المعتمدة وترشيد منظومة حوكمة التصرف الإداري والمالي ومقاومة التهرب الجبائي من خلال تنفيذ عدة مشاريع لإصلاح المنظومة الجبائية وإعادة تنظيم وضبط مشمولات مصالح إدارة الجباية في اتجاه تدعيم وتطوير قدراتها في الاستقصاء والنفاذ إلى المعلومة ذات الطابع الجبائي وحمل المطالبين بالأداء على الالتزام بواجباتهم الجبائية واعتراض وردع المخالفين منهم.

وعليه يعمل البرنامج على تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
- الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
- ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مرد وديتها

2.1 تقديم خارطة البرنامج:

يضم برنامج الجباية مصالح الإدارة العامة للأداءات بتفرعاتها المركزية والجهوية والتي تسهر على تحقيق أداء البرنامج. ويحتوي على 32 برنامجا فرعيا منها أربعة برامج فرعية مركزية حيث أنه تمّ تحيين خارطة تنزيل البرنامج التي وقع اعتمادها في مرحلة أولى خلال سنة 2019 باعتبار أهمية بعض الإدارات المنضوية ضمن البرنامج الفرعي المركزي " القيادة والمساندة وتعصير هياكل المراقبة الجبائية". وتم إحداث ثلاثة برامج فرعية مركزية جديدة لسنة 2022 وهي:

- البرنامج الفرعي المركزي عدد02 "حوكمة التصرف في ملفات المؤسسات الكبرى"
- البرنامج الفرعي المركزي عدد03 "حوكمة التصرف على المستوى الوطني في ملفات المطالبين بالأداء ومجمعات الشركات"
- البرنامج الفرعي المركزي عدد04 "حوكمة التصرف في ملفات المؤسسات المتوسطة"

كما تمت المحافظة على نفس خارطة التنزيل العملياتي للبرامج على المستوى الجهوي (28 برنامج فرعي جهوي).

2-أهداف ومؤشرات أداء البرنامج

2- 1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء

الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

يندرج هذا الهدف في إطار تيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية وحث المطالبين بالأداء على الإمتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجباية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية وكذلك تحسين جودة الإستقبال وتوفير أحسن ظروف إسداء الخدمات الإدارية والتقليص في آجال إسداء الخدمات. وعليه وفي هذا الإطار، تمت إضافة مؤشر قيس أداء جديد يتعلق بـ "نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما".

المؤشر.1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد

في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم منذ سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. وفى صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به والإجابة عن سؤاله في غضون اجل أقصاه 48 ساعة.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر.1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد	%	99.9	100	100	100	100

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بالرغم من تحقيق نسبة إنجاز تفوق 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية، يتمّ الإبقاء على متابعة نتائج هذا المؤشر نظرا لأهميته البالغة وذلك في إطار الحرص على مواصلة المتابعة تحقيق نسبة إنجاز تبلغ 100%.

علما أن مركز الإرشاد الجبائي عن بعد هو حاليا موضوع برنامج تعصير تمّ الشروع فيه خلال سنة 2021 يرمي إلى توسيع مهامه (خدمات متعددة) وتدعيم سبل التواصل مع المواطنين لتشمل، إضافة إلى الهاتف، البريد الإلكتروني وإحداث منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب.

المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية

يندرج هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجباية الرامي إلى التخلي تدريجيا على مدى خمس سنوات عن طريقة التصرف اليدوي في مجموعة من الشهائد (35 شهادة) مسلمة من قبل مصالح الجباية إلى المتعاملين معها واستبدالها بتطبيقة إعلامية تمّ وضعها للغرض بما يساهم في توحيد نماذج الشهائد المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف العبء على الأعوان.

يتمثل المؤشر في متابعة نتائج أعمال إدراج الشهائد بالتطبيقة الإعلامية سنويا وفقا لمخطط التنفيذ.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية	عدد	5	5	5	5	5

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تمّ تحقيق نسبة إنجاز بلغت 100% خلال السنوات الثلاث المنقضية (2018-2020) وسيتم الحرص على احترام برنامج التنفيذ بنفس النسبة خلال الفترة اللاحقة. علما وأن إدارة

الجباية بصدد ضبط قائمة جديدة في شهادات ستتم برمجة إدراجها بالمنظومة الإعلامية انطلاقا من سنة 2023.

المؤشر 3.1.0.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما

تم خلال سنة 2021 إدراج هذا المؤشر ضمن إطار الأداء لبرنامج الجباية لسنة 2022 نظرا للأهمية الفائقة لتقليص آجال الإرجاع بالنسبة للمعنيين بالأمر بالنظر إلى أهمية توفر السيولة خاصة في تداعيات جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الاقتصادية.

ويندرج هذا المؤشر في إطار تحسين علاقة الإدارة بالمطالب بالأداء من خلال تقليص آجال دراسة ملفات مطالب استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة وحصرها في حدود 30 يوما.

وتمكن نتائج هذا المؤشر من متابعة نسبة معالجة الإدارة للملفات في غضون 30 يوما من تاريخ إيداعها بمكتب الضبط مستوفاة الشروط والوثائق.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.1.0.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما	%	19.9	22	25	30	35

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تمّ تقدير نسبة الإجابة على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما بـ 25 % لسنة 2022 وتعمل مصالح الجباية على تحسين هذه النسبة من خلال تقليص آجال دراسة الملفات حيث قدرت بـ30 % لسنة 2023 و35% لسنة 2024.

الهدف 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

يمكن هذا الهدف من تقييم مدى نجاعة مصالح الجباية في الحد من ظاهرة التهرّب الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي.

المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

يمكن المؤشر من تقييم مدى نجاعة تدخلات الإدارة في دفع المطالبين بالأداء إلى تسوية وضعياتهم من حيث إيداع التصاريح الجبائية.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	عدد	30	23	24	25	26

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تسعى إدارة الجباية إلى دفع المطالبين بالأداء إلى إيداع تصاريحهم الجبائية من خلال:

- القيام بحملات تحسيسية تذكرهم بقرب حلول الآجال لتفادي توظيف خطايا مالية.
- دعوة المتخلفين عن إيداع تصاريحهم لتسوية وضعيتهم في غضون 30 يوما من توصلهم تنبيه لتفادي إصدار قرار في التوظيف ضدهم.

وهو ما سيمكّن من تحسين تطور نسبة الإيداع بمعدل نقطة مقارنة بالسنة السابقة.

المؤشر2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية.

يتم التصدي للتهرب الجبائي من خلال كشف المخالفات الجبائية ومعاينتها بواسطة محاضر جبائية جزائية يتمّ تحريرها وذلك بمناسبة أعمال رقابية في أطر مختلفة أهمها متابعة المتخلفين عن إيداع تصاريحهم الجبائة والمراجعة الجبائية والمراقبة الميدانية والمراقبة بالطريق العام.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر2.2.0.2: عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية	عدد	34 669	50 000	55 000	60 000	65 000

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تسعى الإدارة إلى الترفيع في نجاعة التدخلات بعنوان كشف المخالفات الجبائية ومعاينتها بواسطة محاضر جبائية جزائية بزيادة 5.000 محضر مقارنة بالسنة السابقة.

المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية

في إطار التصدي للتهرب الجبائي تقوم الإدارة بعمليات مراجعة جبائية تهدف إلى التثبت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء. وتسعى الإدارة إلى تكثيف عدد العمليات المنجزة من خلال تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة بأعوان محققين وتقليص مدة المراجعة باعتماد آلية المراجعة الهادفة (الحد من الفترة أو الأداءات المعنية بالمراجعة).

ولمساندة المصالح المكلفة بالمراجعة تسعى الإدارة إلى تدعيم نظام الإستقصاء والنفاذ إلى المعلومة الجبائية من ذلك تكثيف الجهود الرامية إلى إبرام إتفاقيات تبادل معلومات ذات طابع جبائي مع أطراف من داخل وخارج البلاد التونسية.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.2.0.2:عدد عمليات المراجعة الجبائية	عدد	11 914	20 000	25 000	30 000	35 000

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تعمل الإدارة على الترفيع في عدد عمليات المراجعة بمعدل 5.000 عملية إضافية مقارنة بالسنة السابقة وذلك بتكثيف عدد العمليات المنجزة من خلال تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة بأعوان محققين وتقليص مدة المراجعة باعتماد آلية المراجعة الهادفة (الحد من

الفترة أو الأداءات المعنية بالمراجعة). وتدعيم نظام الإستقصاء والنفاذ إلى المعلومة الجبائية.

الهدف 3.0.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية من خلال توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائيّة نحو القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائيّة المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهميّة وحجم النشاط.

المؤشر 1.3.0.2: مردود المراقبة الجبائية

يتمثل مردود المراقبة الجبائية في مجموع المبالغ التي أصبحت مستحقة لفائدة الخزينة تبعا لمجموع تدخلات الإدارة المنتهية بصلح أو بحكم قضائي بات أو بعدم الإعتراض على قرار التوظيف الإجباري.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.3.0.2: مردود المراقبة الجبائية	مليون دينار	3 177	3 500	4 000	4 500	5 000

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تسعى الإدارة إلى الترفيع في مردود المراقبة الجبائية بمعدل زيادة 500 مليون دينار مقارنة بالسنة السابقة.

المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

يتمثل المؤشر في قيس مدى نجاعة الإدارة في توفير السيولة لفائدة خزينة الدولة من خلال مقاربة المبالغ المدفوعة بالحاضر تبعا لتدخلات مصالح المراقبة من مجموع المردود المتأتي من تدخلات منتهية بصلح.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح	%	23.42	35.0	36.0	37.0	38.0

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

في إطار المساهمة في تعبئة موارد الخزينة والرفع من مستوى السيولة، تحث الإدارة أعوانها على تفضيل نهج الصلح على النزاع الجبائي خاصة إذا تضمن دفع جزء من المبلغ بالحاضر. وفي هذا الصدد تسعى الإدارة إلى الترفيع في نسبة الدفع بالحاضر بزيادة 5% مقارنة بالسنة السابقة.

المؤشر 3.3.0.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية:

يتمثل المؤشر في تحديد النسبة الوسطى ضمن قائمة النسب الراجعة لمختلف هياكل المراقبة والمتعلقة بنسبة المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل مختلف المحاكم الإبتدائية بما يعكس مدى وجاهة أسس التعديل وجودة أعمال الفرق المكلفة بالمراقبة والصلح والنزاع الجبائي.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.3.0.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية	%	73	74	75	76	77

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تحث الإدارة أعوانها على تفضيل نهج الصلح وعدم اللجوء إلى النزاع الجبائي إلا بالنسبة إلى الملفات المتضمنة لحجج ومؤيدات متينة. وفي هذا الإطار تسعى الإدارة إلى الرفع من نسبة التأييد بـ 1% مقارنة بالسنة السابقة.

2.2 – تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد 06 : بيان الأنشطة والتدخلات

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022		الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة ،ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	المؤشر.1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد	100	أ1 : تصور ومتابعة وتأطير مصالح الجباية	204881	▪ تأهيل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد وإدارة المؤسسات المتوسطة للحصول على شهادة ISO 9001 المتعلقة بجودة التصرف. ▪ تعصير مركز الإرشاد الجبائي عن بعد بهدف توسيع مهامه (خدمات متعددة) وتدعيم سبل التواصل مع المواطنين لتشمل، إضافة إلى الهاتف، البريد الإلكتروني و منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب. ▪ تطوير تطبيقات تمكن من تبادل الإعلامات والمكاتيب المتعلقة بالأداء بين مصالح الجباية والمطالب بالأداء بالوسائل الإلكترونية الموثوق بها. ▪ استكمال الأعمال المتعلقة بمشروع الحصول شهادة المطابقة لمواصفات نظام الجودة بإدارة المؤسسات الكبرى. ▪ رقمنة عدد من مسارات تدخلات مصالح المراقبة بهدف تجريدها من طابعها المادي. ▪ استكمال الأعمال المتعلقة بإحداث الحساب الجبائي للمطالب بالضريبة (compte fiscal). ▪ القيام بسبر آراء حول مدى رضاء المتعاملين مع
	المؤشر 2.1.0.2 :عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائدالجبائية	5			
	المؤشر 3.1.0.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما	25			

					الهياكل المعنية بإرساء منظومة جودة التصرف ISO 9001 ▪ تيسير التواصل بين مصالح الجباية ودافعي الضرائب وذلك بتفعيل سياسة الاتصال داخل إدارة الجباية وتحديد مهامها وبعث خطة مكلف بالإعلام والإرشاد بالمصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات وتركيز منظومة عصرية للاستقبال بمختلف مصالح الجباية وتكوين أعوان وإطارات إدارة الجباية في مجال الاتصال والتواصل
الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	24	أ3 :مراقبة الإمتثال الجبائي	8455	▪ تركيز وتفعيل مراكز مراقبة أداءات إضافية. ▪ إستعداد تونس لتنفيذ معيار التبادل الآلي للمعلومات المتعلق بالحسابات المالية. ▪ إستعداد تونس لتفعيل التبادل حسب كل دولة (CbC) في إطار BEPS. ▪ بتدعيم منظومات الإستقصاء وتبادل المعلومات.
	المؤشر2.2.0.2: عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية	55000	أ4: إسداء الخدمات ومتابعة ومساندة مصالح المركز الجهوي	2618	▪ تدعيم صلاحيات فرقة الأبحاث الجبائية ومكافحة التهرب الجبائي بإقرار اختصاصها في إثارة الدعوى العمومية في المخالفات الجبائية الجزائية التي تتولى معاينتها وفي إصدار قرارات التوظيف الإجباري في إطار الأبحاث التي تتعهد بها تلقائيا أو في إطار الإنابات العدلية والقضائية. ▪ العمل على توفير كل مستلزمات حماية البنية التحتية والمعلوماتية للمصالح المركزية للإدارة العامة للأداءات والهياكل الراجعة لها بالنظر وخاصة إدارة المؤسسات الكبرى وإدارة المؤسسات المتوسطة ووحدة المراقبة الوطنية والابحاث الجبائية وفرقة الابحاث ومقاومة التهرب الجبائي. ▪ استكمال أشغال مشروع تركيز منظومة تسجيل العمليات المتعلقة بالاستهلاك على عين المكان. ▪ إجراء بحث نوعي يخص بعض الأنشطة ذات المخاطر الجبائيّة والماليّة. ▪ مواصلة الحملة التحسيسية خارج إطار المراقبة بهدف ترسيخ الوعي الجبائي للمطالبين بالأداء وحثهم على تسوية وضعيتهم تلقائيا دون تدخل مصالح المراقبة.
	المؤشر 3.2.0.2:عدد عمليات المراجعة الجبائية	25000			

ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها	**المؤشر 1.3.0.2: مردود المراقبة الجبائية**	4000	**أ2 : التصرف في الملفات ذات الإنعكاس الجبائي الهام**	1451	▪ **تقييم منظومة SéDAR المتعلقة بإنتقاء الملفات للمراجعة الجبائية بهدف تحسين والرفع من مردوديتها.** ▪ **تنمية قدرات أعوان وإطارات إدارة الجباية بالاعتماد على برامج تكوينية موجهة حضوريا وعن بعد وتمكينها من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي ومع بعض المنظمات الدّولية فيما يخص التّعاون الجبائي ودعم الوعي الجبائي.** ▪ **ملاءمة المنظومات الإعلامية الخاصة بالجباية (منظومة "رفيق"و" التصريح عن بعد "و"صادق " و "محاكي الأداءات" Tunimpôt) مع أحكام قانون المالية لسنة 2022 ومختلف النصوص القانونية التي ستدخل حيز التطبيق خلال سنة 2022.** ▪ **المصادقة على التطبيقة الإعلامية التي ستمكن المطالبين بالأداء من إيداع الجداول والقائمات والكشوفات (تصريح المؤجر، القائمة المفصلة في الفواتير التي تم إصدارها بتأجيل توظيف الأداءات على رقم المعاملات؛ أذون التزود) عن بعد.** ▪ **متابعة استغلال التطبيقة الإعلامية الخاصة بإيداع الإضبارة الجبائية " Liasse Fiscale" عن بعد من قبل المطالبين بالأداء المعنيين بهذا الإجراء للقيام بالتعديلات الضرورية عند الاقتضاء وتمكينها من إستيعاب عملية مسك المحاسبة بالعملة الأجنبية .** ▪ **إدخال المنظومة الإعلامية الجديدة الخاصة بالجباية والاستخلاص "رفيق2" في مرحلتها الأولى حيز الاستغلال والعمل على تطوير المرحلة الثانية من هذه المنظومة .** ▪ **المصادقة على الفضاء الافتراضي الخاص بكل مطالب بالأداء في نسخته الأولى ووضعه حيز الاستغلال والعمل على تطويره ليمكن من منح الشهادات عن بعد وإيداع مطالب استرجاع فائض الأداء ومتابعة مآلها وإيداع القوائم والجداول عن بعد (تصريح المؤجر، قائمة الفواتير بتأجيل الأداء على القيمة المضافة قائمة في الشراءات بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة) والاطلاع على رزنامة آجال إيداع التصاريح الجبائية.**
	المؤشر 2.3.0.2 :نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.	36.0			
	المؤشر 3.3.0.2 :موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية	75			

					▪ وضع المنصة الإلكترونية التي ستمكن المطالبين بالأداء من إسناد شهائد الخصم من المورد عن بعد حيز الاستغلال وكذلك التطبيقة التي سيتم تحميلها على الهاتف المحمول للتحقق من صحة شهادة الخصم من المورد. ▪ المشاركة في الأشغال المتعلقة بإنجاز مشروع الفوترة الإلكترونية وإعداد تطبيقة إعلامية لاستغلال هذه الفواتير عند القيام بعمليات المراقبة الجبائية. ▪ المشاركة في الأشغال المتعلقة بضبط خدمات الواب (web services) التي سيتمّ تركيزها بمنصة الترابط البيني لتمكين مختلف الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية من التبادل الإلكتروني للمعطيات.

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يعتبر مركز الإعلامية بوزارة المالية فاعلا عموميا يتدخل في أداء البرنامج باعتباره أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع وتمكن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة، حيث تم الانطلاق في تطوير نظام معلوماتي جديد للجباية والاستخلاص تم بمقتضاه تطوير قاعدة بيانات مرجعية موحدة والتصرف فيها والانخراط عن بعد في الخدمات الجبائية والحساب الجبائي.

3- إطار لنفقات البرنامج متوسط المدى (2022- 2024):

قدرت اعتمادات البرنامج المخصصة لسنة 2022 ماقدره 217406 مقابل 730 190 لسنة 2021 أي بنسبة تطور تقدر بـ 14%.

جدول عدد08:

إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج الجباية (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	180908	174470	195946	205744	216030
نفقات التسيير	8484	8036	8854	9120	9393
نفقات التدخلات	85	120	120	120	120
نفقات الاستثمار	1952	8103	12486	13360	14295
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	191429	190730	217406	228344	239838
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	191429	190730	217406	228343	239838

برنامج المحاسبة العمومية

البرنامج عدد 3 : برنامج المحاسبة العمومية

رئيس البرنامج : السيد رفيق شوشان	(بداية من سنة 2019)

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته

1.1- تقديم استراتيجية البرنامج:

ترتكز استراتيجية برنامج المحاسبة العمومية على تدعيم تعبئة الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية وتأدية نفقاتها وفق النصوص القانونية والتراتيب الجاري بها العمل وعلى تقديم حسابات موثوقة للدولة وتطوير نظامها المحاسبي والارتقاء به إلى مستوى النظم المحاسبية العالمية للدول المتقدمة، كما تعمل على تعصير الخدمات المقدمة من قبل مختلف القباضات المالية إلى المواطنين والمطالبين بالأداء عبر تطويرها ورقمنتها ضمانا للمبادئ الدستورية الهادفة إلى خدمة المواطن والصالح العام في إطار الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة.

وقد تم ضبط إطار أداء البرنامج حول أربعة محاور استراتيجية تتعلق بـ:

- **استخلاص الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية:**

يتمثل التحدي الأكبر خلال هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المالية العمومية في **تدعيم تعبئة الموارد العمومية** الذاتية الجبائية والغير جبائية **لضمان تمويل خزينة الدولة** وضمان **استمرارية المرفق العمومي** من جهة و**للتقليص من عجز الميزانية** من جهة أخرى خاصة في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تراجع جراء تفشي جائحة كورونا الصحية منذ سنة

2020 والذي تواصل تأثيرها إلى سنة 2021 وهو ما نتج عنه تقلص للنمو الوطني وتفاقم لعجز ميزانية الدولة.

حيث يتميز البرنامج بموقعه الهام في الدورة الاقتصادية من حيث نوعية الخدمات التي يقدمها وعلاقته بالمؤسسات الاقتصادية والتي قام بمساندتها جراء الجائحة الصحية التي أضرت به من خلال جملة من الإجراءات التخفيفية التي تحمي من جهة حقوق خزينة الدولة وتساند المؤسسة من جهة أخرى لضمان استمراريتها.

كما يتولى البرنامج أيضا القيام بكل الإجراءات لتعبئة موارد الجماعات المحلية التي تمكنها من ضمان توازناتها المالية من جهة والإيفاء بتعهداتها السنوية من جهة أخرى.

- **تأدية النفقات العمومية في أحسن الآجال:**

يعمل البرنامج في إطار تطبيق أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية ومقتضيات مجلة المحاسبة العمومية من خلال شبكة المحاسبين العموميين على تنفيذ النفقات العمومية من خلال القيام بالمهام الرقابية الموكلة إليهم من قبل المشرع وترشيد مسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر والسّعي إلى تقليص آجال خلاص دائني الدّولة بما يضمن عدم الإضرار بوضعيتهم المالية.

- **تقديم حسابات موثوقة وفي الآجال مصادق عليها من قبل محكمة المحاسبات**

إعتبارا إلى اضطلاع البرنامج بالمسؤولية المحاسبية تحرص كامل المراكز المحاسبية للدولة على توفير معلومة محاسبية موثوق بها يتم تجميعها لإعداد الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة له وتقديمها للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة.

وانطلق البرنامج منذ سنوات في إنجاز مشروع تطوير النظام المحاسبي للدولة وفق نظام المحاسبة العامة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد. وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2021 إمضاء اتفاقية تمويل لسنتين للأعمال التحضيرية لاقتناء نظام معلوماتي

محاسبي للدولة مع البنك الألماني KFW من جهة، كما يشارك برنامج المحاسبة العمومية في مختلف الأعمال الخاصة بتطوير النظام المعلوماتي الميزانياتي في إطار الاتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتعاون USAID من جهة أخرى.

- **تعصير الإدارة ورقمنة الخدمات المقدمة من قبل القباضات المالية وتحسين جودتها**

يتميز البرنامج بعلاقته المكثفة مع المواطنين عبر تقديم عدة خدمات أساسية ذات طابع اقتصادي واجتماعي ولذا فان إستراتيجية البرنامج تقوم على تطوير الخدمات وتحسين آليات العمل وظروفه من خلال تأطير المنظومات الإعلامية بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية. كما تعمل على رقمنة بعض الخدمات لتقريبها أكثر من المواطنين كعمليات بيع الطابع الجبائي عبر الانترنات وخلاص مخالفات الرادار الآلي وغيره.

ويعتمد البرنامج في تنفيذ إستراتيجيته وتحقيق أهدافه على تدعيم الموارد البشرية للبرنامج وتطوير الكفاءات حيث يتميز البرنامج بموارد بشرية ذات كفاءة متكونة من 6200 عون وإطار متخصص في مجال المالية العمومية وشبكة مكونة من 400 قباضة مالية وبلدية في الاختصاصات موزعة على كامل تراب الجمهورية يسعون لتقديم الخدمة في أحسن الظروف وأحسن الآجال وذلك من خلال العمل على توفير فضاءات ملائمة لاستقبال المواطنين والمطالبين بالأداء من خلال أشغال البناء والتهيئة والصيانة حسب معايير خاصة تضبطها المصالح المختصة.

2.1- تقديم خارطة البرنامج

يتفرع برنامج المحاسبة العمومية إلى:

- 3 برامج فرعية على المستوى الوطني:

1. قيادة ومساندة وتطوير المراكز العملياتية للمحاسبة العمومية
2. قيادة وتنفيذ المرحلة المحاسبية لتأدية النفقات العمومية

3. تجميع حسابات الدولة والتصرف في الحساب العام للدولة بالبنك المركزي

29- برنامج فرعي على المستوى الجهوي "التصرف المالي والمحاسبي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية"

1.2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تم خلال سنة 2021 العمل على تطوير أهداف ومؤشرات البرنامج في إطار حوار التصرف بين مختلف مسؤولي البرنامج والذي تم على إثره تعديل بعض الأهداف والمؤشرات التي تبرز أهم مجالات تدخل البرنامج من جهة والمجهودات المبذولة من قبل المحاسبين العموميين لتحسين النتائج المسجلة في إطار المهام الموكولة إليهم هذا علاوة على أهم الملاحظات الواردة بتقرير محكمة المحاسبات.

وعلى هذا الأساس، يمكن حوصلة أهداف برنامج المحاسبة العموميّة لسنة 2022 بما يلي:

الأهداف	المؤشرات
تحسين تعبئة الموارد العمومية	• موارد الدولة: - نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية. - نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائية وغير جبائية). • موارد الجماعات المحلية: - نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات. - نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة.
ضمان إحترام آجال تأدية النفقات العمومية	- معدل آجال تأدية النفقات.

مسك محاسبة موثوقة وتقديمها في الأجال	– أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له الى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.
تحسين جودة الخدمات	- معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية - عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني.

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

الهدف 1.0.3: تحسين تعبئة الموارد العمومية

تسعى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص لضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانيات الجماعات المحلية.

وتعتبر عمليّة استخلاص الدّيون العموميّة المهمّة الأساسيّة للإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسيّة في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانيّة السّنة. وبالتالي تسعى الإدارة إلى ضمان توفير هذه الموارد بتركيز كل الآليات اللازمة التي تخول للمحاسب العمومي أن يقوم بكلّ ما يلزم من إجراءات تؤدّي إلى استخلاص المبلغ المضمن بإذن الاستخلاص. وتختلف مهمّة المحاسب العمومي حسب نوعية الموارد التي كلّف بجبايتها: استخلاص الأداءات والمعاليم بصفة فورية أو استخلاص بعنوان ديون مثقلة.

موارد الدولة:

المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية

تقوم الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص باستخلاص الموارد الفورية للدولة من موارد جبائية وغير جبائية وذلك عن طريق إيداع المطالبين بالأداء للتصاريح الجبائية مباشرة بشبابيك القباضات المالية أو عن طريق التصريح عن بعد وتشترك في هذا الهدف مع مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق النجاعة في هذا المجال، باعتبار أن مصالح المراقبة الجبائية مكلفة بمتابعة مدى احترام المطالبين بالأداء لواجبهم الجبائي وتقوم بالإجراءات

الضرورية لحملهم لتسوية الإغفال عن إيداع التصاريح الجبائية أو لتسوية مبالغ الأداءات المستوجبة إثر عمليات المراجعة الأولية والمراقبة المعمقة.

ويتعين أن تضمن هذه المهمة تطورا للمداخيل الفورية الجبائية وغير الجبائية تفوق أو تساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 1.1.3:نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية*	مليون دينار	28486.9	-	-	-	-
	نسبة مائوية	-6.11%	%15	%15	%11	%11

ملاحظة: طرأ تغيير في تقديم المعطيات المالية للدولة وذلك حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS) من قبل الإدارة العامة للموارد والتوازنات.

تحليل وتوضيح التقديرات على مدى الثلاث سنوات:

تم خلال سنة 2020، تسجيل تراجع في نسبة تطوّر استخلاص الموارد الفورية من موارد جبائية وغير جبائية تقدر بـ 6.11 % مقارنة بسنة 2019 ويرجع ذلك إلى ما شهده الاقتصاد العالمي والوطني من جراء انتشار الوباء وغلق القباضات المالية خلال فترة الحجر الصحي. ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 15% سنة 2021.

ويعتزم خلال سنة 2022 على تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 15 % وذلك من خلال العمل على متابعة تطور الاستخلاصات الفورية المحققة واستخلاص المعاليم التي تستوجب مجهودات إضافية لاستخلاصها من قبل السادة قباض المالية كالأحكام والقرارات العدلية والمخالفات المرورية التي سوف تساهم بتوفير سيولة إضافية لخزينة الدولة. وبالنسبة للسنوات 2023 و 2024 يعتزم تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 11%.

المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائي وغير جبائي)

تفضي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة من ناحية وإلى ضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقا لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي. وتنقسم الديون المثقلة إلى ديون جبائية وديون غير جبائية.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.0.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 3.1.3:نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائية وغير جبائية)	مليون دينار	1218	–	–	–	–
	نسبة مائوية	-23%	15%	%15	%15	%15

تحليل وتوضيح التقديرات على مدى الثلاث سنوات:

تم خلال سنة 2020، تسجيل تراجع في نسبة تطوّر **استخلاص الديون المثقلة** الجبائية وغير الجبائية تقدر بـ 23 %مقارنة بسنة 2019 حيث تم استخلاص 1218م.د مقابل 1820.45م.د سنة 2019. (إذا ما أخذنا بعين الاعتبار للمبالغ الهامة المستخلصة بصفة استثنائية خلال سنة 2019 على مستوى قطب استخلاص آداءات المؤسسات الكبرى التي بلغت 503 م.د. تصبح **نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة دون اعتبار المبالغ الهامة المستخلصة بصفة استثنائية 3%).**

ومن المتوقع خلال سنة 2022 تحقيق نسبة تطور تبلغ 15% مقارنة بسنة 2021، نظرا للإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها في إطار مساندة الشركات المتضررة جراء انتشار الوباء العالمي COVID-19 الذي أضر بالقطاع الاقتصادي منذ سنة 2020 وتتمثل في :

- **مواصلة تطبيق الإجراءات المتخذة في إطار معاضدة المؤسسات ومرافقتها نظرا لتداعيات الأزمة الوبائية العالمية كورونا على الاقتصاد الوطني:**

مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار:

1- **العفو الجبائي** تطبيقا لمقتضيات الفصل 7 من المرسوم عدد 30 المؤرخ في 12 جوان 2020 الذي بمقتضاه تم تنقيح الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019 **(التمديد إلى 7 سنوات عوضا عن 5 سنوات)**، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لحث المنخرطين للالتزام بها.

2- تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 308 المؤرخ في 08 ماي 2020 المتعلق بضبط مقاييس تعريف **المؤسسات المتضررة** وشروط انتفاعها بأحكام المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 16 أفريل 2020؛ المتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدة تداعيات انتشار فيروس كوفيد -19. وتطبيقا لذلك صدر قرار السيد وزير المالية بتاريخ 12 جوان 2020 **لتحديد مبالغ جدولة الديون والتي يمكن أن تمتد إلى 7 سنوات.**

كما تم إصدار قرار ثاني للسيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بتاريخ 4 ماي 2021 تم من خلاله تسهيل شروط الانخراط بالنسبة للشركات المتضررة دون دفع التسبقة التي يمكن خلاصها في أجل حدد بـ 31 ديسمبر 2021 مع إمكانية التمديد على 7 سنوات.

- **<u>الأنشطة الدورية لمتابعة وتنشيط الاستخلاص للديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية:</u>**

- تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الدّيون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.
- تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة.
- تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية.
- دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.
- تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لقباضات الديوانة وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية.
- دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- مواصلة العمل على إرساء بروتوكول لتبادل المعطيات مع وزارة العدل فيما يتعلق بتسجيل الأحكام والقرارات القضائية والخطايا والعقوبات المالية لتحسين استخلاص معاليم التسجيل المستوجبة على الأحكام والقرارات وكذلك الخطايا والعقوبات المالية.
- انطلاق العمل الفعلي بالمنظومة " Scoring des RAR" وبمنظومة التصرف في نزاعات الاستخلاص.
- الانطلاق في إعداد التصور حول الحلول الفنية لتشبيك منظومة "رفيق" ومنظومة "سندة" بهدف تألية عملية الاعتراض الإداري.

موارد الجماعات المحلية:

المؤشر 3.1.0.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

يعتبر استخلاص موارد الجماعات المحلية من المهام الموكولة إلى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بالإضافة إلى استخلاص موارد الدولة، فهي تساهم في تمكين الجماعات المحلية من استخلاص جملة الموارد المقدرة بميزانياتها مما سيمكنها من ضمان توازناتها المالية من جهة والإيفاء بتعهداتها السنوية من جهة أخرى.

إنجازات وتقديرات المؤشر3.1.0.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 4.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	مليون دينار	1134	-	-	-	-
	نسبة مائوية[3]	91%	100%	100%	%100	%100

تحليل وتوضيح التقديرات على مدى الثلاث سنوات:

يعتزم خلال سنة 2022 والسنوات الموالية تحقيق نسبة 100 % من تقديرات ميزانيات الجماعات المحلية وذلك بالعمل على جملة من الإجراءات التي تمكن من تحسين المردودية:

- متابعة الوضع المالي لميزانيات الجماعات المحلية في إطار الكوفيد-19.
- متابعة سير إستخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- المساهمة في تركيز مسار اللامركزية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي والمحاسبي للجماعات المحلية.

المؤشر4.1.0.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

إن مجهود جباية الموارد المحلية أساسي للتصرف المالي الناجع في ميزانيات الجماعة المحلية بما أنه يوفّر الموارد التي تمكّن من ضمان توازناتها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية. وتنقسم موارد الجماعات المحلية إلى موارد فورية وموارد مثقلة تتمثل في المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية، ...

ويمكن هذا المؤشر من إبراز المهام الموكولة إلى القابض البلدي في متابعة استخلاص الديون المثقلة بدفاتره وبمتابعة المدينين لخلاص المعاليم البلدية المثقلة عبر جملة من الأعمال الجبرية المتاحة لضمان استخلاص ديون الجماعات المحلية.

إنجازات وتقديرات المؤشر4.1.0.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر4.1.3:نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة	مليون دينار	154.5	169.95	-	-	-
	نسبة مائوية[3]	%(-33)	%10	%10	10%	10%

(3) : تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

تحليل وتوضيح التقديرات على مدى الثلاث سنوات:

تم خلال سنة 2020، استخلاص مبلغ 154.5م.د من المعاليم المثقلة للجماعات المحلية والذي تراجع مقارنة بنتائج سنة 2019 حيث تم استخلاص 233.1 م.د.

يعتزم خلال سنة 2022 العمل على تحقيق نسبة تطور استخلاص المعاليم المثقلة تقدر بـ10% وذلك بالعمل على جملة من الإجراءات المتمثلة في:

- المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية وذلك عبر المتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك.
- مواصلة العمل على تعميم استعمال المنظومة GRB بجميع البلديات بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.

الهدف 2.0.3: ضمان احترام آجال تأدية النفقات العمومية

تعمل الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص على تأدية النفقات العمومية المرخّص فيها بقانون المالية في أسرع الآجال إلى مستحقيها.

كما تتولى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص مهمّة تنفيذ النفقات العمومية وتحرص على التوظيف الأمثل لمسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية من جهة والسّعي إلى تقليص آجال خلاص دائني الدّولة بما يضمن عدم الإضرار بوضعيتهم المالية من جهة أخرى. وباعتبار أنّ مرحلة تأدية النفقة تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، أوكل المشرّع إلى المحاسب العمومي مهمّة رقابية شاملة للحدّ من مخاطر الإضرار بمصالح الخزينة في صورة تأدية نفقات تشوبها اخلالات تمس من صحتها.

المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

يمكّن هذا المؤشّر من احتساب معدّل الآجال بين التأشير على أوامر الصرف وتاريخ تأديتها إلى مستحقيها. مع العلم أن المحاسب العمومي مطالب بإنجاز الأعمال الرقابية ثم التأشير على الأمر بالصرف في صورة ثبوت صحّة النفقة أو رفضه في صورة معاينة إخلال أو نقص قبل انتهاء الأجل الأقصى المخصص لفترة المراقبة والمحدد بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 أكتوبر 1986 بـ 5 أيام لنفقات التأجير وبـ15 يوما بالنسبة لباقي النفقات. وينبغي على المحاسب العمومي أن يحرص على تأدية النفقة في أسرع الآجال وعدم تجاوز الأجل الأقصى.

انجازات وتقديرات المؤشر1.2.0.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين	يوم (1)	5	5	5	5	5

(1) :الآجال الفاصلة بين تاريخ التأشير من قبل المحاسب العمومي تاريخ تأدية النفقة إلى مستحقيها.

تحليل وتوضيح التقديرات على مدى الثلاث سنوات:

بلغ معدل آجال التأشير على النفقات العمومية السنوات الفارطة معدل 5 أيام. ونظرا لما تمثله هذه الآجال من أهمية للإيفاء بتعهدات الدولة تجاه المتعاملين معها سيتم العمل على المحافظة على هذا المؤشر خلال سنة 2022 وذلك من خلال خاصة:

- مواصلة برنامج الرقمنة وتطوير التحويل الإلكتروني والتي تمكن من:
  - تحسين وسائل متابعة عمليّات الرّفض للتّحويلات البريديّة "RAP-RV
  - تقليص أجال التّحويلات.

- فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان والإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراءات العمومية.
- وضع برمجة تتعلق بإرسال وثائق أذون بالتحويل عبر شبكة إلكترونية تتضمّن كل المعطيات الخاصة بالتحويل بالتنسيق مع مصالح مركز الإعلامية ومصالح البنك المركزي.
- إنشاء قاعدة معطيات للتوثيق الإلكتروني لوثائق تأهيل آمري الصرف.
- الربط الآلي عن طريق البريد الإلكتروني مع المركز المحاسبي للقنصليات والسفارات بالخارج وذلك بهدف التقليص في آجال إرسال مذكرات الرفض والإجابة على مذكرات الرفض من قبل المحاسبين.

الهدف 3.0.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها وفي أحسن الآجال ويندرج ذلك في إطار تجسيم مبادئ الشفافية والحوكمة، حيث أنه يتم إعداد حسابيّات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوّها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

وفي هذا الإطار يتم إعداد الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له وتقديمها للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق الميزانية وإرساله إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه.

المؤشر 1.3.0.3: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.

عملا بأحكام الفصل 209 من مجلّة المحاسبة العموميّة، يقع إعداد وتقديم الحساب العام لإدارة المالية قصد عرضه على محكمة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة

الموالية للسنة التي تم بعنوانها إعداد هذا الحساب. ويتم تقديم مشروع غلق الميزانيّة في نفس الآجال.

وتجدر الإشارة أن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية، رغم المجهودات المبذولة، لم تتمكن من احترام هذا الأجل القانوني بصفة آلية بسبب عديد الإجراءات التي تجدر مراجعتها (مثال القروض المباشرة).

انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.0.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر :أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه	عدد الأشهر	15 شهرا (1)	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا

(1) تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2018 بتاريخ 13 مارس 2020 عوضا عن موفى 2019.

تحليل وتوضيح التقديرات على مدى الثلاث سنوات:

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الآجال لبلوغ الهدف المحدد. وسيتم في ذلك العمل على:

- التنسيق مع مختلف المحاسبين العموميين لإرسال حساباتهم في الآجال.
- القيام بدورات تكوينية في مجال مسك الحسابيات.
- تركيز منظومة "رفيق" لدى قباض الديوانة لمسك الحسابيات آليا.
- مواصلة الأعمال التمهيدية لتركيز النظام المعلوماتي للمحاسبة العامة للدولة في إطار اتفاقية مع KFW خلال سنة 2022.

الهدف 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة وتهيئة المقرات وصيانتها وتكوين الأعوان وتوفير وسائل الدفع الالكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالبين بالأداء بمختلف القباضات المالية ورقمنة بعض الخدمات المسداة.

المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

يعتبر الاستقبال المباشر مهمّا بالنسبة للقباضات المالية فهي مسؤولة عن تحسين العلاقة مع المؤسسات والمواطنين وإسداء الخدمة بالجودة المطلوبة. ويبرز ذلك من خلال تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية وتوزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة الخدمات هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات من خلال تقليص وقت انتظار المواطنين وتقديم الخدمة الجيدة والسريعة.

وفي هذا الإطار تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص تجسيم برنامج تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، حيث تمّ تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى بتطبيقة تم تطويرها في الغرض.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.4.0.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر : معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	دقيقة	5	5	5	5	5

تحليل وتوضيح التقديرات على مدى الثلاث سنوات:

يتواصل العمل على تحسين جودة الخدمات بالقباضات المالية بالمحافظة على معدل مدة الانتظار إلى 5 دقائق فقط مع تطوير طريقة الاحتساب من خلال توسيع مجاله بتعميم التطبيقة الخاصة لاحتساب معدل الانتظار بالقباضات المالية والتي تم تطويرها بكفاءات من الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والتي ستساهم في تحسين هذا الهدف من خلال المراقبة الدقيقة له. وسيتم في هذا الإطار العمل على الأنشطة التالية:

- مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية.
- مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة،
- مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيقة الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية.
- تجديد وصيانة التجهيزات والمعدات الإعلامية،
- إحداث مراكز محاسبية جديدة قصد تقريب الخدمات من المواطنين.

المؤشر 2.1.0.4: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

انخرطت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية منذ سنة 2019 في إستراتيجية تطوير طرق الدفع الالكتروني بالقباضات المالية والذي يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة وتسهيل التعامل مع المطالبين بالأداء، وذلك باعتماد البطاقات البنكية كوسيلة جديدة للدفع حيث

يمكن للمطالبين بالأداء استعمال بطاقاتهم البنكية لخلاص الخدمات التي تقدّمها القباضة المالية. كما يهدف كذلك إلى تقليص تداول الأموال نقدا بمختلف المراكز المحاسبية مما ساهم في تقليص العدوى من الكوفيد-19.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.4.0.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني	العدد	131+ (235)	104+ (339)	23+ (362)	-	-

تحليل وتوضيح التقديرات على مدى الثلاث سنوات:

انخرط البرنامج منذ سنة 2008، في مشروع تجهيز القباضات المالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني حيث تم تجهيز 47 قباضة مالية غير أن التجربة واجهت عديد الصعوبات التقنية التي أثرت سلبا على فعاليتها.

وقد تم العمل في مرحلة ثانية على تجاوز هذه الإشكاليات وذلك بإعادة النظر في المشروع لتجاوز جميع العوائق التقنية المعترضة سابقا والذي يندرج في إطار التمشي للتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية.

وقد انطلقت دراسة المشروع سنة 2018 لإعادة النظر ولتجاوز نقائص التجربة السابقة بالتشارك مع مركز الإعلامية لوزارة المالية والشركة النقدية التونسية والبنك المركزي. وتمّ في هذا الإطار إمضاء اتفاقية مع البنك الوطني الفلاحي سنة 2019 و تجهيز 104 قباضة مالية وإعداد أدلة الإجراءات اللازمة للأعوان والإطارات الذين تم تكوينهم في الغرض.

ويساهم هذا المشروع في تقليص تداول الأموال نقدا وحماية الأعوان من انتقال العدوى بالكوفيد-19 وتحسين جودة الخدمات بالقباضات المالية. ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2022، تجهيز جميع القباضات المالية الموزعة على كامل تراب الجمهورية لتبلغ 362 قباضة مالية من خلال تحقيق الأنشطة التالية:

- مواصلة العمل على تجهيز بقية المراكز المحاسبية من قباضات مالية وبلدية وديوانة ومراكز استخلاص مواد الاختصاص بمطرفيات الدفع الالكتروني والذي سيساهم في تقليص السيولة المتداولة نقدا بمختلف المراكز المحاسبية.
- الانطلاق في إعداد المسارات التقنية لتركيز مطرفيات الدفع لدى القباضات البلدية وذلك بدراسة إمكانية تشبيك منظومتي "رفيق" و منظومة التصرف في موارد الميزانية للبلديات "GRB".
- تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "المحفظة الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والعادية والمخالفات المنجرة عن الإضرار بالملك العمومي).
- مواصلة أنشطة تكوين وتأطير قباض المالية والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع.
- القيام بعمليات تحسيسية للمواطنين حول استعمال مطرفيات الدفع والتذكير بعدم خلاص أية مبالغ إضافية (قانون المالية لسنة 2021).

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد6: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج المحاسبة العمومية

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022		الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
تحسين تعبئة الموارد العمومية	نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية	15%			-العمل على متابعة تطور الاستخلاصات الفورية والعمل على استخلاص المعاليم التي تستوجب مجهودات إضافية لاستخلاصها من قبل السادة قباض المالية كالأحكام والقرارات العدلية والمخالفات المرورية التي سوف تساهم بتوفير سيولة إضافية لخزينة الدولة.
	نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	%15	-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية و إعداد الحسابات العمومية. -تنشيط و تنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي	301619 17720	- مواصلة تطبيق الإجراءات المتخذة في إطار معاضدة المؤسسات ومرافقتها نظرا لتداعيات الأزمة الوبائية العالمية كورونا على الاقتصاد الوطني: مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار : 1- العفو الجبائي تطبيقا لمقتضيات الفصل 7 من المرسوم عدد 30 المؤرخ في 12 جوان 2020 الذي بمقتضاه تم تنقيح الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019 (التمديد إلى 7 سنوات عوضا عن 5 سنوات)، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحث المنخرطين للالتزام بها. 2-تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 308 المؤرخ في 08 ماي 2020 المتعلق بضبط مقاييس تعريف المؤسسات المتضررة وشروط انتفاعها بأحكام المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 16 أفريل 2020؛المتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدة

تداعيات انتشار فيروس كوفيد – 19.وتطبيقا لذلك صدر قرار السيد وزير المالية بتاريخ 12 جوان 2020 لتحديد مبالغ جدولات الديون والتي يمكن أن تمتد إلى 7 سنوات. كما تم إصدار قرار ثاني للسيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بتاريخ 4 ماي 2021 تم من خلاله تسهيل شروط الانخراط بالنسبة للشركات المتضررة دون دفع التسبقة التي يمكن خلاصها في اجل حدد بـ 31 ديسمبر 2021 مع إمكانية التمديد على 7 سنوات. • <u>الأنشطة الدورية لمتابعة وتنشيط الاستخلاص:</u> – تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الدّيون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص. – تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة. – تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية. – دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ. – تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لقباضات الديوانة وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية. – دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة					

					والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية. - مواصلة العمل على إرساء بروتوكول لتبادل المعطيات مع وزارة العدل فيما يتعلق بتسجيل الأحكام والقرارات القضائية والخطايا والعقوبات المالية لتحسين استخلاص معاليم التسجيل المستوجبة على الأحكام والقرارات وكذلك الخطايا والعقوبات المالية. - انطلاق العمل الفعلي بالمنظومة " Scoring des RAR" و بمنظومة التصرف في نزاعات الاستخلاص. - الانطلاق في إعداد التصور حول الحلول الفنية لتشبيك منظومة "رفيق" ومنظومة "سندة" بهدف تألية عملية الاعتراض الإداري.
تحسين تعبئة الموارد العمومية	نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	100%			- متابعة الوضع المالي لميزانيات الجماعات المحلية في إطار الكوفيد-19. - متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية بالتنسيق مع مصالح البلديات. - المساهمة في تركيز مسار اللامركزية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي و المحاسبي للجماعات المحلية. - تنظيم أيام تكوينية لفائدة أمناء المال الجهويين ومحاسبي الجماعات المحلية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بأدوارهم الجديدة.

	نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة	%10			-المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية.... عبر المتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات. -متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك. -مواصلة العمل على تعميم استعمال المنظومة GRB بجميع البلديات بالتنسيق مع مصالح البلديات. -تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.
ضمان إحترام آجال تأدية النفقات العمومية	معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين	5ايام	الرقابة المحاسبية للنفقات العمومية والتأشير عليها والإذن بدفعها	326	مواصلة أعمال تطوير عمليات التّحويل الالكتروني التي تمكن من: ○ تحسين وسائل متابعة عمليّات الرّفض للتّحويلات البريديّة "RAP-RV" ○ تقليص أجال التّحويلات. -فتح دورات تكوينية لمزيد تأطير الأعوان والإطارات المكلفة بتأدية النفقات العمومية في مجال الشراءات العمومية. -التنسيق مع مصالح مركز الإعلامية و مصالح البنك المركزي قصد وضع برمجة تتعلق بإرسال وثائق أذون بالتحويل عبر شبكة إلكترونية تتضمّن كل المعطيات الخاصة بالتحويل. -إنشاء قاعدة معطيات للتوثيق

					الإلكتروني لوثائق تأهيل آمري الصرف. -الربط الآلي عن طريق البريد الإلكتروني مع المركز المحاسبي للقنصليات والسفارات بالخارج وذلك بهدف التقليص في آجال إرسال مذكرات الرفض والإجابة على مذكرات الرفض من قبل المحاسبين.
مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الأجال	أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه	12 شهرا	-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية. -التصرف في الحسابات الخاصة والودائع والأمانات وتجميع الحسابات. -تنشيط و تنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.	539	- التنسيق مع مختلف المحاسبين العموميين لإرسال حساباتهم في الآجال. - القيام بدورات تكوينية في مجال مسك الحسابيات. مواصلة الأعمال التمهيدية لتركيز النظام المعلوماتي للمحاسبة العامة للدولة في إطار اتفاقية مع KFW خلال سنة 2022.
تحسين جودة الخدمات	معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	5 دقائق	-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية و إعداد الحسابات العمومية. -تنشيط و تنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي		-مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية. -مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، -مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيقة الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية. -تجديد وصيانة التجهيزات والمعدات الإعلامية، -إحداث مراكز محاسبية جديدة قصد تقريب الخدمات من المواطنين.

	عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني	+23 قباضة إضافية المجموع: (362)	-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية و إعداد الحسابات العمومية. -تنشيط و تنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي		- مواصلة العمل على تجهيز بقية المراكز المحاسبية من قباضات مالية ومراكز استخلاص مواد الاختصاص بمطرفيات الدفع الالكتروني والذي سيساهم في تقليص السيولة المتداولة نقدا بالمراكز المحاسبية. - تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "المحفظة الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والعادية والمخالفات المنجرة عن الإضرار بالملك العمومي) - مواصلة أنشطة تكوين وتأطير قباض المالية والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع. - القيام بعمليات تحسيسية للمواطنين حول استعمال مطرفيات الدفع والتذكير بعدم خلاص أية مبالغ إضافية (قانون المالية لسنة 2021).

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

لمركز الإعلامية لوزارة المالية دور كبير في دعم مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظرا لمهمته في التصرف في المنظومات والتطبيقات الإعلامية من خلال:

- في مجال استخلاص الموارد العمومية للدولة: يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية بتطوير المنظومة "رفيق" وفق احتياجات مصالح البرنامج في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية للدولة ومقتضيات قانون المالية كما يساهم بمساندة البرنامج في تجهيز القباضات بالمعدات الإعلامية الخاصة بمستعملي المنظومة رفيق وصيانتها دوريا وبرمجة تجهيز المعدات الغير مطابقة لمواصفات العمل بهذه المنظومة وذلك بالتنسيق مع وحدة الإعلامية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.
- في مجال تأدية النفقات: من خلال التدخل لتطوير احتياجات مصالح البرنامج على مستوى منظومة "أدب" من جهة والتطبيقة الخاصة بالأمانة العامة للمصاريف ومساندته في المهام الموكولة إليه في تأدية النفقات ومسك الحسابيات.
- كما يساند البرنامج الفرعي للخزينة العامة للبلاد التونسية في توفير واستغلال التطبيقة الخاصة بتجميع حسابات المراكز المحاسبية للدولة.

3-إطار نفقات البرنامج متوسط المدى لسنة 2022-2024:

إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المحاسبة العمومية، يتطلب توفير الوسائل اللوجستية والمادية التي تساهم في تسهيل عمل الإطارات والأعوان من جهة وفي تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتقريبها لهم من جهة أخرى.

ومن أهم هذه الوسائل، توفير مقرات مهيأة وفي حالة جيدة حسب معايير مضبوطة (مثال ذلك: أشغال تهيئة وصيانة القباضة المالية بقربة، والقباضة المالية بمجاز الباب وعدة قباضات أخرى)، تجديد التجهيزات والمعدات، تكوين الإطارات والأعوان، المحافظة على

سلامة المقرات والأموال والقيم بتوفير وسائل السلامة الضرورية لذلك. وخاصة سلامة الأعوان وحفظ صحتهم وصحة المواطنين وجميع إجراءات التوقي من الكوفيد-19.

قدّرت إعتمادات الدّفع المبرمجة لبرنامج المحاسبة العمومية بـ 320205 أ. د. سنة 2022 و336269أ.د. سنة 2023 و353156أ.د سنة 2024.

جدول عدد08:

إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج المحاسبة العمومية (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	263535	251921	276117	289923	304419
نفقات التسيير	13165	12595	20670	21290	21929
نفقات التدخلات	13	23	25	25	25
نفقات الاستثمار	8687	16095	23393	25031	26783
نفقات العمليات المالية		0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	285400	280634	320205	336269	353156
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	285400	280634	320205	336269	353156

ملاحظة: يتم رصد اعتمادات سنوية تقدر بـ **1900أ.د** تتعلق بصفقة لاقتناء العلامات الجبائية على الخمور المعبأة في قوارير على حساب أموال المشاركة.

برنامج مصالح الميزانية

البرنامج عدد 4 :مصالح الميزانية

رئيس البرنامج : السيدة درصاف الكويس	(بداية من سنة 2020)

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج

يضطلع برنامج "مصالح الميزانية" بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها، ويعمل على متابعة تطور موارد الدولة ونفقاتها من خلال إعداد ونشر كل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بنسق إنجاز وتنفيذ ميزانية الدولة سواء على مستوى الموارد أو على مستوى النفقات لتقييم الفوارق بينها وبين التقديرات ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى.

كما انخرط برنامج "مصالح الميزانية" منذ سنة 2013 في برنامج طويل المدى لإصلاح المالية العمومية من خلال إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بصفة نهائية وشاملة وما يتطلبه ذلك من إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية في إطار مشروع Fiscal and Accounting System of Tunisia" (FAST)" وضبط قواعد التصرف الجديدة والتنسيق والتأطير ومتابعة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

كما يعمل البرنامج على متابعة وتقييم وثائق الأداء لمختلف المهمات وتطور الأهداف والمؤشرات بما يمكن من تقليص الفوارق المسجلة خاصة منها المتعلقة بمبدأ "المساواة وتكافؤ

الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين فئات المجتمع" حسب مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية.

كما تسعى مصالح الميزانية إلى متابعة تطبيق الإجراءات الاستثنائية التي لها انعكاس مالي على ميزانية الدولة المعتمدة من طرف الحكومة للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والمالي وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لتغطية النفقات ذات الأولوية. مما يتطلبه على المدى المتوسط الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد وتكريس مزيد من النجاعة على مستوى التدخلات والإنفاق العمومي للحد من نزيف المالية العمومية. مما يساهم في التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط بهدف مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية.
- متابعة تطور موارد الدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها لدعم مسار التنمية الجهوية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة بالجهات.
- قيادة وتنسيق الأعمال المتعلقة بتطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي للميزانية.
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

يضم برنامج مصالح الميزانية 6 إدارات عامة تسهر على تحقيق أدائه:

- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

- الإدارة العامة للموارد والتوازنات
- الإدارة العامة للتأجير العمومي
- الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى
- وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف المركزية
- الإدارة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

وتتنزل هذه الإدارات ضمن برنامج فرعي مركزي واحد "التصرف في الموارد والنفقات".

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 1.1.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

نظرا لما يكتسيه ضبط تقديرات ميزانية الدولة من أهمية بالغة لضبط الإمكانيات والموارد المالية المتاحة والتي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي ومن أجل المحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة الميزانية تم اختيار هدف "**تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة**". وهو يتنزل في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.

يتم قيس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

المؤشر 1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية:

تنقسم الموارد الذاتية لميزانية الدولة إلى مداخيل جبائية وأخرى غير جبائية. وتمثل المداخيل الجبائية الجزء الأهم من هذه الموارد حيث بلغت 89% في 2020. وهو ما يفسر اختيار هذا المؤشر.

مناب المداخيل الجبائية من جملة الموارد الذاتية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
%	82	91	92	88	89	88	89	89

يعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة بهدف التقليص في الفوارق بين التقديرات والانجازات مما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور الحاصل خلال السنوات الأخيرة في نسبة الموارد الجبائية من جملة الموارد الذاتية للدولة (حوالي 89%) تستدعي مزيد التفكير في السياسات الوطنية المتبعة.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	%	17,0	3,0	3,0	2,5	2,5

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

في إطار تحسين تقديرات الموارد الجبائية يتم العمل على تطوير مجموعة من أدوات النمذجة والتنبؤ وخاصة منها:

- تطوير واستغلال أدوات التنبؤ والنمذجة على المدى القصير،
- إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية،
- إعداد وتطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID)،
- تطوير أدوات تحليل السياسات المالية والقيام بسيناريوهات محاكاة مصفرة من خلال استغلال نماذج التوازن العام المحسوب (Modèle d'Equilibre Général Calculable) (في إطار تعاون فني مع USAID).

كل هذه الأدوات ستضفي أكثر نجاعة على مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية مما سيؤدي إلى تحسن في تقديرات المؤشر المذكور إلى 2.5% سنتي 2023 و 2024.

المؤشر 2.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار:

إن الرفع من نسق الاستثمار العمومي وانجاز مشاريع وبرامج تنموية بالجهات هو الذي سيسمح من تحقيق معدلات نمو تمكن من استعادة عافية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بالجهات وخلق فرص جديدة للتشغيل وضمان التوازنات العامة. لذلك فإن جودة التقديرات المتعلقة بنفقات الاستثمار يعتبر مؤشرا هاما يعكس برمجة الاعتمادات اللازمة لدعم مجهود الدولة في هذا المجال من ناحية ويؤكد على ترسيم المشاريع مستوفية الشروط طبقا لتوجهات الدولة في إطار منشور إعداد ميزانية الدولة للسنة المعنية.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 2.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	%	3	0.1	0.1	0.1	0.1

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بالنسبة لتقديرات المؤشر على مدى ثلاث سنوات 2022-2024، يتوقع تسجيل استقرار في جودة التقديرات عند 0.1 %.

الهدف 2.1.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

باعتبار أنه تمت المصادقة على للقانون الأساسي للميزانية عدد 15 مؤرخ في 13 فيفري 2019، تم وضع خطة متكاملة استعدادا لتطبيق جميع ما جاء به من أحكام سواء بالنسبة إلى التي دخلت حيز التطبيق مباشرة أو التي ستدخل بصفة تدريجية طبقا للأحكام الانتقالية. وتبعا لذلك، فإن هذا الهدف يرمي إلى متابعة تطبيق مقتضيات هذا القانون.

وباعتبار أن بعض الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية سيتم تطبيقها على مراحل، فقد تم الاختيار لقيس ومتابعة هذا الهدف المؤشرين التاليين:

المؤشر1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها:

يقيس هذا المؤشر عدد الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة التي توظف مواردها لتغطية نفقات ذات صلة بطبيعتها وذلك تطبيقا للفصل29 من القانون الأساسي للميزانية.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	%	50	60	70	80	90

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تعتمد تقديرات المؤشر للثلاث سنوات 2022-2024 على توقع استعادة فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة تدريجيا لنسق أعماله والانتهاء من مرحلة التشخيص خاصة في ما يتعلق بالحسابات المحدثة قبل صدور القانون الأساسي للميزانية. وتم قدير نسبة إنجاز سنوي بـ10% لبلوغ 90% في سنة 2024.

المؤشر 2.2.1.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات:

نص الفصل 16 من القانون الأساسي للميزانية على أنه "يضبط تبويب مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية".

وفي هذا الإطار صدر قرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 والمتعلق بالتبويب الانتقالي لنفقات ميزانية الدولة في انتظار استكمال أشغال إعداد التبويب النهائي للنفقات الذي سيتم تطبيقه ابتداء من سنة 2023 طبقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية. وباعتبار أنه تم اعتماد المرحلية في تطبيق التبويب الجديد للنفقات (البرامجي والميزانياتي

والمحاسبي)، تم اختيار مؤشر نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات لمتابعة وتقييم مدى تطبيق أحكام هذا القانون.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.2.1.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات	%	86	100	-	-	-

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يرتبط تطبيق التبويب النهائي للنفقات بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية. يعمل على إعداد هذا المشروع فريق عمل مكلف بإعداد جملة من المعطيات ذات العلاقة بإرساء هذا النظام مشروع FAST (Fiscal and Accounting System of Tunisia). وينتظر الانطلاق في تطبيقه عند إعداد ميزانية الدولة لسنة 2023 وهو ما يفترض الانتهاء من إعداده بداية سنة 2022 على أقصى تقدير.

الهدف 3.1.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

في إطار دفع الشفافية في المجال المالي، تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى تنفيذ الميزانية من موارد ونفقات وتصرف في الدين العمومي، ويتم وضعها على البوابة الرسمية لوزارة المالية. ويمكن التذكير بأهمها:

- النشرية الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة: تحوصل النتائج المسجلة على مستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS).

- التقرير نصف السنوي حول تطور المالية العمومية: يقدم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على مدى السداسية لمقارنتها مع التقديرات ومع نتائج نفس الفترة، كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على التوازنات العامة.

وتكمن أهمية هذا الهدف في الإيفاء بالتزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة خاصة بعد انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية.

ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار المؤشرين المواليين:

المؤشر1.3.1.4: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية.وتحتوي هذه النشرية على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.

تحظى هذه النشرية باهتمام الكثير من المستعملين حيث أنها تمكنهم من متابعة تنفيذ الميزانية بصفة شهرية وبالتالي إضفاء أكثر شفافية في المالية العمومية.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.3.1.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	يوم	55	35	35	35	35

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم الحفاظ على نفس مستوى التقديرات لمؤشر آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية على المدى المتوسط أي 35 يوم على المدى المتوسط.

المؤشر 2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

يتمثل المؤشر المتعلق بدورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذي يتم إعداده من طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية خاصة بعد انخراط تونس في مبادرة الحكومة المفتوحة، وكذلك لتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index.

يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات والتدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	شهر	4,1	3	3	3	3

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم تقدير مؤشر آجال نشر التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة بـ3 أشهر على مدى الثلاث سنوات 2022 و2023 و2024، وذلك وفقا للمعايير المنصوص عليها بدليل شفافية المالية العامة التابع لصندوق النقد الدولي، في حين بلغ المؤشر 4.1% سنة 2020.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

لا يرتبط أداء البرنامج بصفة مباشرة بتطور النفقات بقدر ما يرتبط بأداء الموارد البشرية ونسق أعمال فرق العمل التي تتم برمجة أعمالها في إطار دعائم الأنشطة. ويمكن لهذه الدعائم أن يكون لها انعكاس مالي على ميزانية البرنامج من ذلك برمجة اعتمادات خاصة

بالتكوين في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف. كما أن بعض دعائم الأنشطة يتم انجازها في إطار تعاون فني مع مؤسسات الخبرة الأجنبية. ويبين الجدول التالي جملة من هذه الدعائم:

جدول عدد 6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج مصالح الميزانية

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022		الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
تطوير جودة تقديرات الموارد الجبائية	المؤشر 1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	3%	إدارة ميزانية الدولة	9255	تطوير أدوات التنبؤ والنمذجة على المدى القصير والمتوسط (في إطار تعاون فني مع الاتحاد الأوروبي)، إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية، إعداد وتطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID)، تطوير أدوات تحليل السياسات المالية والقيام بسيناريوهات محاكاة مصفرة من خلال استغلال نماذج التوازن العام المحسوب (في إطار تعاون فني مع USAID)، إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية و المالية، برمجة جملة من الدورات التكوينية للإطارات المسؤولة عن إعداد التقديرات في مجال البرمجة المالية وأدوات التنبؤ والنمذجة.
	المؤشر 2.1.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	0.1%			إرساء متابعة دورية لتقدم انجاز المشاريع (بمعدل...) تنظيم دورات تكوينية للأعوان في تقنيات التقدير والتصرف في المشاريع ضبط برنامج لزيارات ميدانية للمشاريع الهامة بالتنسيق مع القطاعات (المشاريع الكبرى إعداد دليل إجراءات حول التصرف ومتابعة المشاريع

تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد	المؤشر 1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	%70	1. إدارة ميزانية الدولة 2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد		- مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإصلاح منظومة الحسابات الخاصة وتدعيمه. - القيام بدراسة في إطار التعاون الفني لتقييم جدوى هذه الصناديق وانعكاساتهاعلى القطاعات الممولة (USAID).
	المؤشر 2.2.1.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات	%100	1. إدارة ميزانية الدولة 2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	890	– مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات – الاستعانة بخبراء في إطار التعاون الفني خاصة مع الاتحاد الأوروبي (Expertise France) – تنظيم دورة تكوينية خاصة لفائدة فريق العمل حول المقاييس العالمية للتبويب _ مواصلة أشغال فرق العمل المكلفة بإعداد جملة من المعطيات ذات العلاقة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية (مشروع FAST) Fiscal and Accounting System of Tunisia (FAST)
تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية	المؤشر 1.3.1.4 : آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ	35 يوم	إدارة ميزانية الدولة		- عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق، - توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية، - تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين وإضفاء أكثر جودة للمعطيات.
	المؤشر 2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	3 أشهر			- توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية، - تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين و إضفاء أكثر جودة للمعطيات - تركيز فريق دائم ممثل من كل المتدخلين للنظر في التقارير لتقييمها والمصادقة عليها وإصدارها في الآجال.

3.2 – مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يلعب مركز الإعلامية بوزارة المالية دورا هاما في أداء البرنامج وذلك باعتباره أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المـالية العمومية في إطار مشـروع

"Fiscal and Accounting System of Tunisia" (FAST) وذلك من خلال دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع.

يهدف هذا المشروع إلى إرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع وتمكن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة.

3-إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

لا يرتبط أداء البرنامج بصفة مباشرة بتطور النفقات بل يرتبط ارتباطا وثيقا بأداء الموارد البشرية. ويعتمد في ذلك على نسق أعمال فرق العمل في إطار دعائم الأنشطة التي يتم انجاز بعض منها في إطار تعاون فني مع مؤسسات الخبرة الأجنبية.

وتم اعتماد نسبة تطور للنفقات بالاعتماد على نسق التطور في السنوات السابقة مع تطبيق مقتضيات أحكام منشور إعداد الميزانية الدولة لسنة 2022: 5% نسبة تطور سنوية لنفقات التأجير، 3% بالنسبة لنفقات التسيير و7% بالنسبة لنفقات الإستثمار.

جدول عدد 08:

إطارالنفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	7344	8042	8155	8563	8991
نفقات التسيير	574	654	721	743	765
نفقات التدخلات	0	**0**	0	0	0
نفقات الاستثمار	210	235	1269	1358	1453
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	8128	8931	10145	10664	11209
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	8128	8931	10145	10664	11209

برنامج الدين العمومي

البرنامج عدد 5: الدين العمومي

رئيس البرنامج :	(بداية من سنة 2015)
السيدة كوثر بابية	

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم استراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج الدين العمومي بمهمة أساسية تتمثل في التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة. ويقوم البرنامج بدور محوري في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك عن طريق المشاركة في إعداد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالدين العمومي من خلال وضع تقديرات موارد الاقتراض الداخلية والخارجية وخدمة الدين وقائم الدين العمومي. كما يسعى إلى الاستجابة لحاجيات تمويل الميزانية من موارد الاقتراض في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية.

ويبقى تحقيق استقرار نسبة المديونية والعمل على التحكم في مخاطر الدين العمومي رهين عوامل خارجية عديدة ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية وبالسياسة النقدية وسياسة الصرف للبنك المركزي التونسي إضافة للظرف الاقتصادي المحلي والعالمي. فمستوى التداين هو نتيجة لسياسات اقتصادية ومالية عامة تتجاوز استراتيجية الدين العمومي وهيكل التصرف في الدين.

كما أن تحسين مؤشرات المديونية يبقى مرتبطا أساسا بتحسّن مستوى عجز الميزانية ونسبة النموّ وباستقرار الدينار مقابل عملات التداين الأجنبية.

وتتمثل سياسة برنامج الدين العمومي في:

-تعبئة موارد الإقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة،

-التحكم في كلفة الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر المرتبطة به، مع السعي إلى تحقيق إستقرار نسبة المديونية في مستوى يضمن إستمرارية المالية العمومية،

-العمل على تطوير وتنشيط السوق الداخلية لرقاع الخزينة بهدف التقليص من مخاطر إعادة التمويل وخاصة تعزيز مناب الدين الداخلي بهدف التقليص من مخاطر الصرف.

2.1 تقديم خارطة برنامج الدين العمومي:

يضم برنامج الدين العمومي إدارتين عامتين وهما الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي والإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

ويتكون البرنامج من برنامج فرعي مركزي واحد "التصرف في الدين العمومي"، الذي يتفرع بدوره إلى وحدة عملياتية واحدة "هيكل التصرف في الدين العمومي".

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء لبرنامج الدين العمومي:

يكتسي التصرف في الدين العمومي أهمية بالغة خاصة في ظل التحديات المالية والاقتصادية التي تعمقت بشدّة مع تواصل أزمة كورونا الصحية. وتتمحور سياسة التصرف في الدين بشكل أساسي حول السعي إلى ضمان تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة والموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به.

الهدف 1.1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره

يتمثل الهدف الأول لبرنامج الدين العمومي في"تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره"، ويتنزل هذا الهدف في إطار السعي لضمان استمرارية الدين العمومي من خلال تنويع مصادره والتحكم في كلفته وتحسين آليات التصرف في مخاطره.

تقديم المؤشّرات:

قصد تحقيق الهدف المتعلق بتحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره تتمّ متابعة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالمديونية والتصرف في الدين والتي تمكّن من تقييم حافظة الدّين العمومي والمخاطر المحيطة بها، والتي تتمثّل أساسا في:

-مخاطر سعر الصرف المتأتية من الديون المعنونة بالعملات الأجنبية،

-مخاطر إعادة التمويل المرتبطة بمدة سداد القروض،

-مخاطر نسب الفائدة المرتبطة أساسا بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.

المؤشر 1.1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي

يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي.

إنجازات وتقديرات المؤشر

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 1.1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي	%	%4.4	%4.5	%4.4	%4.3	%4.5

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تجدر الملاحظة أنّه تم تعديل وتحيين القيم المنشودة للمؤشر مقارنة بما تم تضمينه في المشروع السنوي للأداء لسنة 2021 حيث أن تقديرات سنة 2021 هي عبارة عن تقديرات أوّلية تمّ وضعها قبل المصادقة على قانون المالية لسنة 2021، وحسب ق م 2021 فإنّ تقديرات معدل تكلفة الدين العمومي تساوي 4.1%.

يمكن أن يتمّ تحيين التقديرات الخاصّة بسنوات (2022-2024) لاحقا خاصّة مع استمرار حالة الضبابية حول تأثير جائحة كورونا على المالية العمومية وإذ كان الاقتصاد سيتعافى قريبا أم أن الأزمة ستلقي بضلالها لفترة أطول، ممّا سيؤثّر على حاجيات التمويل وبالتالي كلفة الدّين العمومي.

المؤشر 2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي الجملي، وذلك قصد التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمديونية الخارجية منها مخاطر سعر الصرف.

إذ تكون أغلب الديون الداخلية معنونة بالعملة المحلية (بالدينار) وبالتالي غير معرضة للمخاطر الناجمة عن إمكانية تراجع سعر صرف الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية.

إنجازات وتقديرات المؤشر 2.1.1.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
المؤشر 2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%	%34.1	%31	%35.6	%35	%35.9

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

على ضوء المصادقة على قانون المالية لسنة 2021 تمّ تحيين تقديرات المؤشر ليمثل بذلك مناب الدين الداخلي من الدين العمومي 38.3%عوضا عن 31 %.

وقد تمّ تحيين القيم المنشودة للمؤشر لسنوات 2022 ،2023 و2024 على ضوء إنجازات سنة 2020، وأخذا بعين الاعتبار لتداعيات أزمة فيروس كورونا على هيكلة الدين العمومي وتواصل سياسة الاعتماد بصفة كبيرة على الدين الداخلي لدعم جهود الدولة لتوفير التمويل المطلوب لمواجهة تبعات الأزمة في السنوات القليلة القادمة (مع إمكانية تعديل هذه التقديرات لاحقا خلال السنة إثر المصادقة على قانون المالية).

- **المؤشر3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي**

قصد تقييم مخاطر إعادة التمويل تمّ اعتماد مؤشر معدل مدة سداد الدين العمومي،وهو عبارة عن معدل المدّة الزمنية المتبقية لسداد الديون.

انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.1.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	سنة	6.1	≤7	≤7	≤7	≤7

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم وضع القيم المنشودة للمؤشرات التي تعنى بتقييم المخاطر المحيطة بالدين العمومي استنادا للمعايير الدولية التي تؤطّر التصرّف في الدين.

المؤشر 4.1.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

يمكن هذا المؤشر من متابعة وتقييم مخاطر تغير نسب الفائدة في غضون سنة ويشمل ذلك القروض ذات نسب الفائدة المتغيرة والقروض التي يحلّ أجلها خلال سنة (أي قائم الدين الذي ستتغير شروطه المالية في ظرف سنة والذي يجب إعادة تمويل هو الذي يمكن أن يصبح معرّضا لارتفاع نسب الفائدة).

إنجازات وتقديرات المؤشر 4.1.1.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 4.1.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة	%	39.9	≥40	≥40	≥40	≥40

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم وضع القيم المنشودة للمؤشرات التي تعنى بتقييم المخاطر المحيطة بالدين العمومي استنادا للمعايير الدولية التي تؤطّر التصرّف في الدين.

الهدف 2.1.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

في إطار السعي لتحسين وثيقة المشروع السنوي للأداء وقصد اختيار مؤشرات تعكس فعليا المجهودات المبذولة بهدف تطوير السوق المحلية لسندات الدولة، ونظرا لأن المؤشر "عدد المناقصات في السنة" لا يعكس في حد ذاته قدرة أو نجاعة برنامج الدين العمومي على تعبئة الموارد المالية ولا يعكس أيضا درجة تطور السوق المحلية لسندات الدولة حيث يعتبر "عدد المناقصات" مؤشر نشاط أكثر منه مؤشر نجاعة أو نتائج، تم تعويض المؤشر "عدد المناقصات في السنة" بمؤشر يعكس فعليا مجهودات برنامج الدين العمومي في تنشيط وتطوير السوق المحلية لسندات الدولة، وفي هذا الإطار قمنا باعتماد المؤشر التالي:

المؤشر 1.2.1.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية

يمكّن هذا المؤشر من مقارنة موارد الاقتراض الداخلي (رقاع الخزينة والاكتتاب الوطني) بالتقديرات التي تمّ وضعها في إطار قانون المالية للسنة. ويعكس هذا المؤشر المجهودات

المبذولة بهدف التقليص من الفوارق بين التقديرات والانجازات بما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية، حيث يقتضي مبدأ المصداقية المضمن بالقانون الأساسي للميزانية عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية.

إنجازات وتقديرات المؤشر1.2.1.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.1.5:نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية	%	%87.4	%100	%100	%100	%100

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

لتحسين نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية، يجب أن يتمّ تعبئة موارد اقتراض داخلية في حدود التقديرات المذكورة في قانون المالية للسنة. وفي هذا الإطار، وقع تحديد القيم المنشودة للمؤشّر للسنوات القادمة بقيمة 100% (أي أنّه يجب العمل على أن تكون الإنجازات مساوية للتقديرات).

المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية

يمكّن هذا المؤشر من متابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها عاملا أساسيا لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات، إذ يبرز هذا المؤشر مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو ما يمثل مقياسا لمدى تطورها (لايمكن تطوير السوق المحلية لسندات الدولة بدون سوق ثانويّة عالية السيولة).

إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1.5 :

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%	41.1	25	30	30	30

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تمّ تحيين القيم المنشودة للمؤشر لسنوات 2022، 2023 و2024 على ضوء إنجازات سنة 2020.

الهدف 3.1.5: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

يعنى هذا الهدف بتحسين نسق تسوية السحوبات المنجزة بعنوان القروض الخارجية الموظفة على منظومة "أدب" ويتنزل في إطار متابعة تنفيذ المشاريع التنموية المرسمة في ميزانية الدولة وفي الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية والممولة بقروض خارجية كليا أو بصفة مشتركة على موارد ميزانية الدولة.

المؤشر 1.3.1.5: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة:

قصد تحقيق الهدف المتعلق بتحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع تم اعتماد مؤشر لقيسه ويتنزل في إطار تنفيذ الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية ويمكن من إبراز نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.1.5:

مؤشر قيس أداء الهدف	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 1.3.1.5: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة	%	40	20≥	40≥	40≥	40≥

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم تقدير نسبة إنجاز للنفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة لسنوات 2022-2024 بقيمة ≥ 40%.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الدين العمومي

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022		الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي ومخاطره	المؤشر 1.1.1.5:معدل كلفة الدين العمومي	4.4%	التصرف في الدّين وسيولة الخزينة ومتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع	2245	
	المؤشر2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%35			–مواصلة العمل على تنويع منتوجات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي. –المحافظة على حضور منتظم ومستمر على السوق المحلية لرقاع الخزينة بالنسبة لجميع الآجال مع الأخذ بعين الاعتبار لتطور ظروف السوق.
	المؤشر3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	7≤			–تفادي تراكم آجال تسديد الديون وذلك بتوزيع آجال القروض الجديدة على نحو سلس وتفضيل القروض متوسطة وطويلة المدى على القروض قصيرة المدى إذا أمكن. –السعي إلى إرساء تصرف نشيط في الدين العمومي بهدف التقليص من مخاطر إعادة التمويل عن طريق تحسين جدول سداد الدين العمومي وخفض ذروة التسديدات بالقيام بعمليات مبادلة لرقاع الخزينة قصد التخفيف من حدة الضغوطات على المالية العمومية.
	المؤشر4.1.1.5: مناب الدين الذي				– استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة.

	سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة.	≥40%			
تطوير السوق المحلية لسندات الدولة	المؤشر 1.2.1.5 نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية	100%			– تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية. –المحافظة على حضور منتظم ومستمر على السوق المحلية لرقاع الخزينة.
	المؤشر2.2.1.2: حجم التداول في السوق الثانوية	30%			–الحرص على تطبيق كراس الشروط الخاص بالمختصين في رقاع الخزينة.
تحسين نسق تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع	المؤشر1.3.1.5: نسبة النفقات المنجزة غير المساواة من النفقات المنجزة	≥40			– العمل على حث منفذي المشاريع وآمري الصرف على تسوية هذه النفقات على منظومتي "سياد" و"أدب"في الآجال المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وطبقا لمنشور السيد وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 والعمل على مراجعته وتنقيحه بما يتناسب مع مقتضيات القانون الأساسي للميزانية المذكور أعلاه والعمل على إرساء منظومة " موظفة "الخاصة بتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

3.2– مساهمة الفاعل العمومي في أداء البرنامج:

يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية في تحقيق أداء البرنامج من خلال تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين. حيث يعتمد برنامج الدين على قاعدة معطيات للدين الخارجي (سياد) التي أنشأت بالأمر عدد 94–2147 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 وتمثل هذه القاعدة التي تم تطويرها من طرف مركز الإعلامية لوزارة المالية بالتعاون مع مصالح

البنك المركزي التونسي دعامة لمنظومات التصرف في الدين والتي تشمل تقريبا كافة أدوات الدين (الدين الخارجي – الدين المضمون– ديون المؤسسات العمومية – مناقصات القروض الرقاعية– تسوية السحوبات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة...). كما تستوعب هذه المنظومات جميع المراحل الإجرائية والعملية للتصرف في الدين.

وفي إطار تحديث الأنظمة المعلوماتية للمالية العمومية التي شرعت وزارة المالية في تنفيذه بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية FAST حيث تم بمقرر وزير المالية المؤرخ 25 أوت 2020 تكوين فريق عمل لمنظومة "الدين والتصرف في تقديرات الخزينة وأخذ القرار" وقد أوكل فريق العمل المذكور لمركز الإعلامية لوزارة المالية بتنفيذ مشروع تحديث منظومات الدين في جانبيه الفني والإجرائي وذلك طبقا لأحسن الممارسات والنماذج العالمية في المجال.

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024:

جدول عدد08

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	1532	1656	1907	2002	2102
نفقات التسيير	212	268,8	297	306	315
نفقات التدخلات	0	**0**	0	0	0
نفقات الاستثمار	6	17	41	44	47
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1750	1941,8	2245	2352	2464
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1750	1941,8	2245	2352	2464

برنامج
القيادة والمساندة

البرنامج عدد 09: برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : السيد عبد الرحمان الخشتالي	(بداية من 15 أفريل 2017)

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 – تقديم استراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، حيث يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء الخدمات ذات الاختصاص والتي توفر دعما أفقيا لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الوظائف والأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والمتمثلة أساسا في القيادة والإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراءات والاتصال.

كما أن المهمة تساهم في مقاومة الفساد وغسل الأموال، تتولى المهمة عبر هيئة الرقابة العامة للمالية، سنويّا،إنجاز مهمّات مراقبة التصرف في الأموال العمومية، ومهمات تدقيق لحسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية. وفي هذا الإطار، تواصل المهمة تنفيذ اتفاقية تعاون وشراكة الممضاة في 22 ديسمبر 2017 بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كما يتمّ تفعيل اتفاقية التعاون الدولي مع الديوان الأوروبي لمكافحة الفساد OLAF المتعلقة بتبادل المعلومات والبيانات وتنمية المهارات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مكافحة الفساد.

ومن المعلوم فإن تحقيق إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة وأولوياته يقتضي تشخيص مواطن القوة قصد تدعيمها ومواطن الضعف قصد العمل على مجابهتها والتقليص من

حدتها. وفي هذا المجال من الضروري الإشارة إلى أن البرنامج، في هذا الظرف الدقيق التي تمر به المالية العمومية واعتبارا للسياسات العامة للدولة المتعلقة بالتحكم في كتلة الأجور، يواجه البرنامج عدة تحديات لتسديد الشغورات الضرورية لتطوير الموارد الذاتية للدولة وتحسين ظروف العمل وتطوير الخدمات المسداة للمواطنين والمؤسسات.

وتبعا لما سبق، تمّ تحديد أولويات برنامج القيادة والمساندة بالأساس فيما يلي:

- ✓ حوكمة التصرف في الموارد البشرية حيث يساهم البرنامج في وضع تصوّر لمقاربة شاملة لتنمية إدارة الموارد البشرية بما يتناسب مع التوازنات العامّة الاقتصادية والمالية للبلاد من ناحية وكذلك مع محتوى أهداف التنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 المتعلقة خاصة بمقاربة النوع الاجتماعي للقضاء على التمييز ودفع التنمية الشاملة،
- ✓ ترشيد النفقات العمومية بما يضمن توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج من خلال الحرص على توفير الإمكانيات الضرورية وتأمين الخدمات المتعلّقة بالجانب المالي في إعداد وتنفيذ الميزانية والسهر على حسن التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة إضافة إلى إنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات وأشغال التهيئة والصيانة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات وفقا لأحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية وجميع النصوص القانونية والترتيبية التي تؤطر مجال الإنفاق العمومي، من ذلك مواصلة العمل على تركيز الرقابة الداخلية والرقابة المعدلة للنفقات،
- ✓ مكافحة الفساد وغسل الأموال بغاية تعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية من خلال خاصة تعزيز قدرات المراقبين والمحقّقين وتطوير الموارد وأدوات العمل في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وكذلك الانفتاح على التجارب المقارنة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال والاستئناس بأفضل الممارسات في هذا المجال،

- ✓ تدعيم رقمنة الإدارة وتطوير المنظومات المعلوماتية بمساهمة مركز الإعلامية لوزارة المالية من خلال إرساء منظومات معلوماتية متطورة تمكن من معاضدة الإصلاحات الهيكلية للمهمة وتكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على أخذ القرار وتمكن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة. كما تساهم شركة شبكة تونس للتجارة في تسهيل وتبسيط الإجراءات من خلال دعم لامادية الإجراءات الديوانية والفوترة الإلكترونية حيث يشجع كل من البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة على بعث المشاريع الصغرى بالتعاون مع جمعيات القروض الصغرى.

1.2- خارطة البرنامج:

تتمثّل خارطة التنزيل العملياتي لبرنامج القيادة والمساندة لمهمّة المالية فيما يلي:

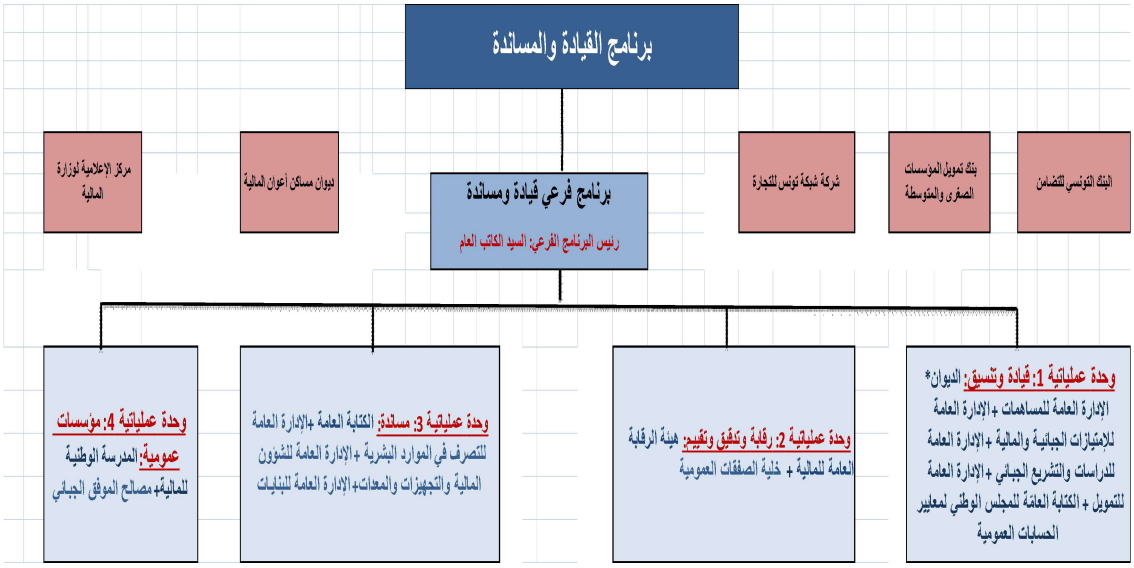

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2. تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

الهدف 1.1.9: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة

في ظلّ غياب الانتدابات خلال السنوات الأخيرة، وإثر تسجيل نسب عالية في عدد المغادرين في كل البرامج شهدت الحاجيات في الموارد البشرية نسقا متصاعدا خاصة مع بروز ضرورة تعبئة موارد ذاتية إضافية لتمويل الميزانية من ناحية، وانخراط المهمة منذ سنوات في برنامج تحسين جودة الخدمات المسداة ومزيد تقريب الإدارة من المتعاملين معها من ناحية ثانية.

وفي هذا الإطار وحيث أنّ الموارد البشرية بمختلف الفئات والمستويات والتخصصّات تعد الدعامة الأساسية التي يتمّ الاستناد عليها لتحقيق الأهداف المرسومة لا سيما في مجال تعبئة الموارد المالية الضرورية لميزانية الدولة ومقاومة الغش التجاري والتهريب، فإنّه من الضروري اتخاذ جملة من التدابير العاجلة من أجل المحافظة على الكفاءات الموجودة وحسن استخدامها وتوزيعها إضافة إلى العمل على استقطاب كفاءات جديدة عن طريق فتح مناظرات خارجية للانتداب تضاف إلى الانتدابات المبرمجة بالنسبة لخريجي مدارس التكوين وتسديد الشغورات عن طريق آليات النقلة أو الإلحاق في إطار الحراك الوظيفي.

هذا ويتجه العمل على مزيد تدعيم مقاربة النوع الاجتماعي من خلال توسيع الفرص المتاحة لفائدة العنصر النسائي وإدماج المرأة في الدورة التنموية وفي مواقع صنع القرار.

وعليه وانطلاقا من هذه الأولويات تم تحديد ثلاثة محاور أساسية والمتمثّلة في:

- تسديد الشغورات بمهمّة المالية،
- التناصف بين الجنسين بمهمّة المالية،
- التكوين لفائدة أعوان وزارة المالية.

المؤشر 1.1.1.9: نسبة تسديد الشغورات بمهمة المالية في الآجال

يمكن هذا المؤشر من متابعة مدى القدرة على تلبية حاجيات مختلف برامج مهمة المالية من الإطارات والأعوان عن طريق:

- تأمين جملة من التدابير العاجلة والاستثنائية بعد الحصول على موافقة السلط المختصّة قصد فتح مناظرات خارجية استثنائية للانتداب في مختلف الرتب والأسلاك ذات الصبغة المستعجلة والملّحة وذلك وفق أولويات المهمة لتحقيق أهدافها،
- تعزيز الانتدابات الاستثنائية الخارجية بانتداب الإطارات من خريجي مدارس التكوين المصادق عليها وهي بالأساس: المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر ومعهد تمويل التنمية للمغرب العربي.
- اعتماد الحلول البديلة في سدّ النقص من الموارد البشرية بمختلف الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة من خلال استقطاب الكفاءات والخبرات من مختلف الوزارات لفائدة وزارة المالية في إطار إمّا برمجة الحراك الوظيفي الخارجي والذّي يتّم عن طريق التناظر أوعن طريق الإلحاق والنقل الفردية أو الحراك الوظيفي الداخلي بين مختلف الهياكل صلب الوزارة.

انجازات وتقديرات المؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 1.1.0.9: نسبة تسديد الشغورات بوزارة المالية في الآجال	%	_	37	52	57	63
المؤشر الفرعي الأول 1.1.1.0.9: نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب عن طريق المناظرات الخارجية خلال السنة المالية المعنية	%	_	-	10	10	10
المؤشر الفرعي الثاني: 2.1.1.0.9: نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب من خريجي مدارس التكوين خلال السنة المالية المعنية	%	_	30	32	35	38
المؤشر الفرعي الثالث 3.1.1.0.9: نسبة تسديد الشغورات عن طريق النقلة والإلحاق خلال السنة المالية المعنية	%	_	7	10	12	15

تحليل وتوضيح انجازات وتقديرات المؤشر

يتجه العمل ابتداء من سنة 2022 على برمجة الانتداب الخارجي الاستثنائي قصد تغطية الحاجيات المستعجلة والملّحة في مختلف الرتب والأسلاك والمعبّر عنها من قبل كافّة برامج مهمّة المالية بمناسبة إعداد ميزانية مهمة المالية على المدى المتوسط (2022-2024) ووفقا للدراسات المعتمدة حول تشخيص الوضع الراهن يقدر النقص في الموارد البشرية بـ 10894 خطة لكافة البرامج (3343 لبرنامج المحاسبة و5300 لبرنامج الجباية و1858 لبرنامج الديوانة دون احتساب العملة و393 لبرنامج القيادة والمساندة وبرنامج الدين وبرنامج مصالح الميزانية باحتساب العملة)،

وفي هذا الإطار، سيتّم بعد الحصول على تراخيص استثنائية في الانتدابات الخارجية إعداد يمتد إلى 2027 لتغطية مختلف هذه الحاجيات بمعدّل يصل إلى حوالي 1815 خطّة سنويا وهو ما يعادل حوالي 10 % من العدد الجملي للخطط الشاغرة المراد تسديدها سنويا.

كما سيتواصل العمل على تسديد الشغورات عن طريق النقل أو الإلحاق لتسديد حوالي 200 خطّة بالنسبة لبرنامجي الجباية والمحاسبة العمومية خلال سنة 2022.

كما سيتّم تدعيم مختلف برامج مهمّة المالية بالإطارات والكفاءات من الصنف الفرعي أ1 من خريجي مدارس التكوين المتخصّصة إلى جانب العمل على تنظيم مناظرة خارجية استثنائية لانتداب فوج خاصّ بوزارة المالية من خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي بعنوان سنة 2022.

المؤشر 2.1.1.9 نسبة تقدّم الدراسة المتعلقة بالتناصف بين الجنسين بوزارة المالية:

تم ضبط هذا المؤشر في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية والتوجهات الصادرة بالمنشور عدد 12 الصادر بتاريخ 11 جوان 2021 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022.

وفي هذا الإطار، يتجه العمل ابتداء من سنة 2022 إلى تجميع كافة الأطراف المتدّخلة في مجال التصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية للمشاركة الفاعلة في دراسة وتحليل وتقييم نسبة التناصف بين الجنسين وذلك في مختلف المجالات التي تضطلع بها مهمّة المالية حيث سيتّم إحداث لجنة مختصّة في الغرض، والتي ستعمل في إطار مقاربة تشاركية على تشخيص الوضعية واقتراح التدابير التي تمكن من دعم وتطوير مكانة المرأة ووقايتها من جميع أشكال التمييز الموجهّة ضدّها.

انجازات وتقديرات المؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 2.1.1.9: نسبة تقدّم الدراسة المتعلقة بالتناصف بين الجنسين بوزارة المالية	%	-	38	72	78	83
المؤشر الفرعي الأول 1.2.1.1.9: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي	%	-	38	42	45	48
المؤشر الفرعي الثاني 2.2.1.1.9: نسبة النساء المعيّنين في اللجان المحدثة بوزارة المالية	%	-	-	30	32	35

تحليل وتوضيح انجازات وتقديرات المؤشر

يجمع المؤشر مؤشرين فرعيين اثنين (02)، يهمّ أحدهما مجال مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي الذّي تمّ ضبطه بمناسبة إعداد مشروع إطار الأداء لسنة 2021 قصد التدعيم التدريجي لمكانة المرأة عبر تمكينها من الوصول إلى المناصب العليا مقارنة بالرجال وذلك تحقيقا للعدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين. ويتعلق المؤشر الفرعي الثاني بنسبة تواجد النساء باللجان المحدثة، فإنّه

يتجه العمل إحداث لجنة المحدثة تقوم بدراسة المعطيات وإعداد الإحصائيات الخاصّة بنسبة تواجد المرأة صلب هذه اللجان حسب الجنس والخطّة الوظيفية ومركز العمل.

مثّلت انجازات هذا المؤشر الفرعي الأول بعنوان سنة 2021 نسبة 38 % وذلك على المستوى الوطني، إلاّ أن تحليل هذا المؤشر أفرز تباينا هامّا وعدم توازن من حيث درجة الخطّة الوظيفية والجهة حيث تبين أنّ النسبة الهامّة تهمّ أساسا الإطارات النسائية المباشرات بالمصالح المركزية للوزارة وتخص أساسا ولايات تونس الكبرى دون غيرها من ولايات الجمهورية التونسية. لذلك تسعى الوزارة إلى تحسين درجة التوازن في مقترحات التسميات في الخطّة الوظيفية سواء بين الجنسين أو بين مختلف الجهات وكذلك حسب درجة الخطّة المسندة ورصدت تقديرات خلال السنوات الثلاث المقبلة تتراوح بين نسبة 42% بعنوان سنة 2022 وصولا إلى نسبة 48 % خلال سنة 2024.

أمّا بخصوص المؤشر الفرعي الثاني والمتعلّق بـ "نسبة تواجد النساء المعيّنين باللجان المحدثة في وزارة المالية"، سيتجه العمل على تفحصّ أهمية تواجد العنصر النسائي صلب هذه اللجان ودورها المحوري في اتخاذ القرارات الكفيلة بضمان حسن سير أعمالها في كنف المساواة ودون تمييز بينها وبين العنصر الرجالي وبالتالي تمثّل تقديرات نسبة تواجد المرأة صلب هذه اللجان 30 % بعنوان سنة 2022 وصولا إلى 35 % خلال سنة 2024.

المؤشر 3.1.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين:

يندرج هذا المؤشر في إطار حوكمة وتحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات أعوان وإطارات مهمة المالية وهو يقيس مدى تنفيذ برامج التكوين الخصوصية والأفقية وتطور عدد المنتفعين بالتكوين وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق نسبة الإنجاز المبرمجة. وبالنظر للظروف الصحية التي فرضتها جائحة كورونا العالمية تم اللجوء إلى إرساء منظومة التكوين على الخطّ حيث شرعت المدرسة الوطنية للمالية في إرساء منصّة تكوين عن بعد لفائدة إطارات وأعوان وزارة المالية. ويندرج هذا المشروع في إطار

برنامج تعصير وتطوير منظومة التكوين من خلال استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة من جهة وإلى تحسين جودة التكوين.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات (%)		تقديرات (%)		
		*2020	*2021	2022	2023	2024
نسبة إنجاز مخطّط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية (%)	%	47	**70**	**75**	**80**	83

* باعتبار الظروف الصحية التي فرضتها جائحة "كوفيد – 19".

تحليل وتوضيح التقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين من برامج مشتركة وخصوصية من قبل إدارة المدرسة الوطنية للمالية، دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة، 47% بعنوان سنة 2020، ومن المنتظر أن تتحسن هذه النسبة خلال سنة 2021 (70٪) وذلك رغم إمكانية التوقف الظرفي للأنشطة التكوينية نتيجة تفشي فيروس كوفيد –19.

وستعمل المدرسة على مزيد دعم نمو مؤشر قيس الأداء، خلال سنة 2022 من خلال جملة من الإجراءات المبرمجة حتى تبلغ نسبة إنجاز المخطط السنوي 75 % لسنة 2022 و80% سنة 2023.

الهدف 2.1.9 : ترشيد حوكمة النفقات العمومية

يندرج هذا الهدف ضمن سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكل الإداري.

المؤشر 1.2.1.9:آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:

تمثل آجال فتح أو إحالة وتفويض الاعتمادات حلقة هامة في مسار التصرف في الميزانية خاصة أن تحقيق حاجيات مصالح الوزارة في الآجال يساهم في بلوغ الأهداف المرسومة من

جهة وإحكام التصرف في ميزانية الدولة من جهة أخرى. حيث يبرز هذا المؤشر تطوّر دراسة طلبات فتح الاعتمادات والتصرف فيها في الآجال وتقييم مدى قدرة الإدارة على الاستجابة لحاجيات الهياكل المعنيّة وتوفير ما يلزمها من اعتمادات لاستمرارية المرفق العمومي وعدم تعطيل سير العمل الإداري.

وحيث تم خلال السنة الحالية فتح كامل اعتمادات التعهد ونسبة 50% من اعتمادات الدفع كما تم تجميد كامل الاعتمادات المتعلقة بنفقات التدخلات وتجميد 50% من نفقات الاستثمارات، فإنه لن يتم مستقبلا طلب فتح اعتمادات لدى الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات إلا في صورة طلب فتح اعتمادات تكميلية أو رفع التجميد. لذا فقد تم تغيير طريقة احتساب المؤشر وذلك بتغيير طريقة احتساب المؤشر الفرعي المتعلق بالآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الاعتمادات وتعويضه بمؤشر الآجال الإدارية لدراسة الطلب وتوزيع الاعتمادات من طرف الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

كما تم إلغاء المؤشر الفرعي المتعلق بالآجال الإدارية التي تستغرقها الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الاعتمادات.

في هذا الإطار تم اعتماد02 مؤشرات فرعية للإلمام بكل جوانب المؤشر المذكور ترتكز أساسا على الإجراءات المعتمدة للتمكن منفتح وإحالة وتفويض الاعتمادات في آجال معقولة تمكن من تنفيذ السياسات المرسومة من قبل الوزارة.

- المؤشر الفرعي 1: آجال دراسة طلب فتح الاعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات. والهدف منه هو السعي إلى التقليص في المدة المخصصة لدراسة المطالب وتوزيع أو تحويل الاعتمادات المطلوبة من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
- المؤشر الفرعي 2: آجال إحالة أو تفويض الاعتمادات لقيس المدة التي تتطلبها استكمال إجراءات إحالة أو تفويض الاعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشوؤن المالية والتجهيزات والمعدات والتقليص منها.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
المؤشر 9-1-2-1 **آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:**	يوم	11	3	2	2	2

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

شهد المؤشر آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات ارتفاعا مقارنة بما هو مبرمج في سنة 2020 بـ 6 أيام ويعود ذلك لتعطل سير العمل الإداري من توزيع ومعالجة للمراسلات الواردة خلال فترة الحجر الصحي الموجه وذلك تبعا للإجراءات استثنائية التي اتخذتها الدولة قصد مجابهة فيروس كورونا والمتمثلة في عمل أعوان الدولة بالتناوب وبنصف الوقت المحدد بالأمر عدد 1710 لسنة 2012.

وحيث تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات لتقليص آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات وذلك بالحرص على بلوغ الآجال الدنيا للمؤشر الفرعي المتعلق بدراسة طلبات الفتح وإحالة وتفويض الاعتمادات وذلك بتقليص التقديرات بـ 01 يوم بالنسبة لسنوات 2022-2023-2024.

المؤشر 2.2.1.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية:

إن العمل على تعديل الآجال المستوجبة في كامل مسار إنجاز الصفقات والاستشارات يساهم بشكل مباشر في تحسين أداء الإدارة فقد تم اعتماد مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية لمتابعة مدى سرعة استجابة مصالح الإدارة لطلبات الهياكل المختلفة اعتبارا لطول مسار إنجاز عملية الشراء انطلاقا من إعداد كراسات الشروط وصولا إلى عملية الاستلام.

وحتى نتمكن من تحديد مجال اعتماد المؤشر بدقة تم استثناء المسار المتعلق بالصفقات العمومية الذي يخضع لأحكام الأمر المنظم للصفقات العمومية عدد 1039 لسنة 2014 للاختلاف الإجرائي من حيث الآجال والمتدخلين حيث تخضع الصفقات العمومية لمتدخلين

إضافيين (لجان مراقبة الصفقات العمومية) وآجال إضافية للبت في محاضر الفتح والتقييم، كما تختلف الصفقات العمومية عن الشراءات العمومية من حيث الحجم فلا يتجاوز عدد الصفقات العمومية خلال السنة الواحدة عادة أربعة صفقات عمومية تابعة للمصالح الراجعة بالنظر إلى برنامج القيادة والمساندة ومصالح الميزانية والدين العمومي.

وفي إطار تطوير المؤشر تم إدراج الآجال المتعلقة ببقية مراحل مسار الشراءات حتى يتسنى تحسين القدرة على الأداء في مجال الشراءات وذلك من خلال ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل فيما يلي:

أ) **آجال إعداد كراسات الشروط:**

تتمثل في قيس المدة الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.

ب) **آجال التقييم الفني والمالي:**

تتمثل في قيس المدة الزمنية الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي من خلال إعداد محضر فتح وتقييم العروض.

ج) **آجال الاستلام الوقتي:**

تتمثل في قيس المدة الزمنية الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وإنجاز الشراءات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020(*)	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
المؤشر 2.2.1.9:آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية	يوم	140	62	61	60	60

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات خلال السنوات القادمة إلى التقليص من مدة إنجاز المؤشر إلى 61 يوم تقديرات (2022) وصولا إلى القيمة المنشودة 60 يوم سنة (2023-2024).

المؤشر3.2.1.9 : آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات:

يهدف هذا المؤشر إلى تقليص آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات الذين قاموا بإيداع ملفاتهم طبقا للإجراءات الجاري بها العمل. وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسيين وهما آمر الصرف (المرحلة الإدارية) والمحاسب العمومي (المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يعنى بالمدّة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوما.

وتجدر الإشارة أن هذا المؤشر يهتم بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع احتساب الآجال المستوجبة لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم بخلاص النفقات المتعلقة بإنجاز اقتناءات وإسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس نجاعة الإدارة في تأدية النفقات العمومية وتحسين جودة خدماتها وتدعيم ثقة المزودين ومسدي الخدمات في مصداقية الإدارة من خلال حرصها على خلق توازن بين تحقيق المصلحة العامة (التزود بالمواد والخدمات وتحقيق استمرارية المرفق العام) وضمان حق المزودين مسدي الخدمات في خلاص مستحقاتهم المالية في آجال معقولة.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
المؤشر 9-1-2-3 : آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	يوم	27	22	22	21	20

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بالرغم من تواصل جائحة كورونا خلال سنة 2021 وصدور مقرر الرقابة المعدلة بصفة متأخرة فان هذا المؤشر لم يتقلص، وتسعى في هذا الإطار مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات إلى التقليص في آجال خلاص المزودين وذلك من خلال ضبط تقديرات سنة 2022 بـ 22 يوما وسنة 2023 بـ 21 يوما وسنة 2024 بـ 20 يوما.

المؤشر 4.2.1.9 : نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات:

تقوم الإدارة العامة للبنايات بمتابعة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة التابعة لوزارة المالية خاصة وأن هذه الآجال قد شهدت تأخيرا في إنجاز المشاريع سواء كان ذلك على مستوى الدراسة أو الأشغال بالمقارنة بما هو منصوص عليه بالتراتيب الخاصة بالبنايات المدنية.

وتعود أسباب التأخير إلى صبغة هذه المشاريع التي تكتسي الصبغة الجهوية والتي تشمل أكثر من 80%من الاعتمادات المرسمة بالميزانية حيث أن هذه الصبغة تتميز بتعدد الأطراف المتدخلة من وزارة المالية والمجلس الجهوي ومراقب المصاريف العمومية ومصالح الإدارة العامة للبنايات وبالتالي تستغرق مدة القيام بهذه الأشغال أطول من المدة المتعلقة بالأشغال ذات الصبغة الوزارية.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
المؤشر 4.2.1.9 نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات	%	64.2	89.5	94.5	100	100

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تسعى مصالح الإدارة العامة للبنايات إلى الترفيع في نسبة تنفيذ مشاريع (دراسة وإنجاز) وذلك من 89.5%(ق.م 2021) و% 94.5 (تقديرات 2022) إلى 100% سنة (2023 و2024).

الهدف 3.1.9: تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي

تتولّى هيئة الرقابة العامّة للماليّة سنويّا، إنجاز أكثر من 60 مهمّة مراقبة وتدقيق حسابات، ويمكن تبويب مهمات الرّقابة حسب طبيعة المصالح والهياكل على النحو التالي:

- مهمات تخص مصالح وزارة المالية، أو هياكل تعمل تحت إشرافها،
- مهمات تفقد وبحث تخص منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية،
- مهمات تفقد وتقييم وبحث تخص عدة إدارات وهياكل أخرى،
- مهمات تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية.

وتفضي مهمات الرّقابة والتّقييم إلى إعداد تقارير تتضمّن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهياكل المعنية لتداركها مستقبلا، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العمومية والاستعمال الأمثل للموارد المالية المخصّصة لها. وتنجز مهمّات المراقبة طبقا للبرنامج السنوي الذي تعدّه الهيئة بالتنسيق مع الهيئة

العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك بعد المصادقة عليه من طرف الوزير المكلّف بالمالية، وتحرص الهيئة على إنجاز مهمّاتها طبقا للمعايير الدّوليّة للمراجعة والتّدقيق.

وتتمثّل أسباب اعتماد الهدف المذكور في:

- تطبيق مقتضيات الفصل 71 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 الذّي ينصّ على تكليف هياكل الرقابة الإداريّة بفحص وتقييم وثائق الأداء المشار إليها بالفصل 63 من نفس القانون الأساسيّ إلى حين صدور الإطار المنظّم لتقييم الأداء.
- ضبط البرنامج السنوي لتدخّل الهيئة اعتمادا بالأساس على دراسة المخاطر وطلبات مختلف الوزارات والهياكل المعنيّة والإفادات والعرائض المتأكّدة.
- تعزيز متابعة نتائج المهمّات الرّقابية المنجزة من قبل الهيئة من خلال إحتساب نسب تسوية الإخلالات والنّقائص المستخرجة من تقارير الرقابة والتفقّد من قبل الهياكل الخاضعة للرقابة.

المؤشر 1.3.1.9: نسبة مهمّات الرقابة المنجزة والتي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء.

يتمثّل المؤشّر في احتساب نسبة مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها والقائمة على دراسة المخاطر والمتعلّقة بالأساس بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق الأداء خلال السّنة مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخّل الهيئة.

إنجازات وتقديرات المؤشّر:

	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1.3.1.9 : نسبة مهمّات الرقابة المنجزة والتي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء	نسبة مائويّة	55,6%	%25	%30	%35	%40

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يستند ضبط برنامج التدخّل السنويّ للهيئة بالأساس إلى دراسة المخاطر وطلبات مختلف الوزارات والهياكل المعنيّة والإفادات والعرائض المتأكّدة واستغلال المعطيات المتوفّرة للهيئة حول ملفّات شبهات الفساد. كما تقوم الهيئة بفحص وتقييم وثائق الأداء المشار إليها بالقانون الأساسيّ للميزانية.

وستعمل الهيئة على إتمام مهمّات المراقبة والتدقيق التّي تمّ الشّروع في إنجازها سنة 2021 والضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصّة بها.

كما ستواصل في نفس منهجيّة العمل المتمثّلة في الترفيع في حصّة المهمات التّي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق أداء البرامج والمهمّات مقارنة بالبرنامج السنويّ لتدخّلها.

المؤشر 2.1.3.9: نسبة تسوية النّقائص والمصادقة على التّوصيات أو التعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة

يتمثل المؤشّر في احتساب نسبة تسوية النّقائص والاخلالات والمصادقة على التوصيات أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة ضمن التقارير النهائية للتفقّد والتّقييم.

وقد تمّ اعتماد المؤشّر وإعادة صياغة تسميته وهو يمكّن الهيئة من تدعيم دورها الرقابيّ على التصرّف العمومي من خلال تسوية النقائص والاخلالات من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة.

إنجازات وتقديرات المؤشّر:

	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 2.3.9: نسبة تسوية النّقائص والمصادقة على التّوصيات أو التعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة.	نسبة مائويّة	%79,6	45%	50%	55%	60%

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

نظرا لغياب طريقة موحّدة بخصوص صياغة التوصيات على مستوى التقارير الأوّليّة للرّقابة، تحرص الهيئة على مزيد إيضاح طريقة احتساب المؤشر.

كما ستعمل على تنظيم جلسات عمل مع الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة بخصوص تسوية النقائص والاخلالات المسجّلة وتطبيق التوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التّقارير الأوّليّة للتفقّد.

2.2.تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات قيس الأداء:

الأهداف	تقديرات المؤشر 2022		الأنشطة	تقديرات اعتمادات الأنشطة	دعائم الأنشطة (بدون مفعول مالي)
تحسين التصرف في الموارد البشرية	تسديد الشغورات بوزارة المالية	%52	التصرف في المسار المهني لأعوان وزارة المالية	9248	– التحديد المسبق للحاجيات الملحة والضرورية من الانتدابات الخارجية وانتدابات خريجي مدارس التكوين والانتدابات عن طريق النقلة أو الإلحاق قصد تسديد الشغورات المعبر عنها من قبل كافّة برامج وزارة المالية على المستويين المركزي والجهوي، – اعتماد آلية التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات عند القيام بعمليات توزيع الأعوان المنتدبين وفق صيغ الانتداب المذكورة أعلاه، – تحديد آجال مضبوطة للجان المعنية بالنظر في ملفات الترشح لتسديد الشغورات بالوزارة

					عن طريق التناظر والتصريح بالنتائج، – رفع تقارير دورية إثر كلّ عملية انتداب إلى لجنة القيادة التي تتولى مراقبة عملية الانتداب وتوزيع الأعوان وتعيينهم في الوظائف التي تتلاءم مع المؤهلات المطلوبة في الوظيفة، – تنظيم دورات تكوينية في مجالات فرز ملفات الترشح وتقييم المترشحين وفق مؤهلاتهم العلمية وتجربتهم المهنية، – تنظيم دورات تكوينية في مجالات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات وهندسة التكوين.
	نسبة تقدّم الدراسة المتعلقة بالتناصف بين الجنسين بوزارة المالية	%72			– إحداث لجنة قيادة تتولى دراسة مقاربة النوع الاجتماعي بوزارة المالية ودور المرأة مقارنة بالرجل في احتلال المناصب القيادية وفي معالجة الملفات الهامة ذات الصلة بمهمة المالية صلب اللجان المحدثة، – اعتماد مقاييس موضوعية تمكن من دراسة وتحليل التناصف بين الجنسين بوزارة المالية، – إعداد إحصاءات حول مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة كلا الجنسين على المستوى المركزي وخاصّة الجهوي حسب الخطة الوظيفية المسندة، – تنظيم دورات تكوينية في مجال الميزانيات الحساسة للنوع الاجتماعي، – الحثّ على إعداد مقررات تهمّ تركيبة اللجان والمهام المسندة إليها في معالجة الملفات ذات الصلة بمهمة المالية.
	نسبة إنجاز مخطط التكوين	%75	التكوين	2425	- مواصلة حوار التصرف والتنسيق مع مختلف مصالح المهمة قصد الإتفاق على برامج تكوينية قابلة للتنفيذ. - تفعيل الدراسة بمرحلة التكوين الأساسي وفق مقتضيات الأمر عدد 1359 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 المتعلق بتنظيم مناظرات الدخول وضبط مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية مما يقتضي:	

					• تدعيم الموارد المالية للمدرسة • تطوير قدرات المدرسة في مجال هندسة التكوين (إبرام إتفاقية تكوين مع المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين) • مراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي للمدرسة الوطنية للمالية. - مراجعة الأمر عدد 1359 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 المتعلق بتنظيم مناظرات الدخول وضبط مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية مع إحالة مشاريع الأوامر الحكومية والقرارات ذات الصلة قصد المصادقة والتأشير والنشر - تطوير منظومة التكوين المستمر لفائدة أعوان وزارة المالية - مراجعة الإطار القانوني والترتيبي المتعلق بالتكوين التأهيلي - إرساء منظومة التكوين على الخط.
ترشيد حوكمة النفقات العمومية	آجال فتح واحالة تفويض الاعتمادات		المساندة اللوجستية	57742	– إعداد دليل تركيز منظومة الرقابة الداخلية للميزانية يتضمن الإجراءات والإنجازات الخاصة بالتصرف في الاعتمادات ابتداءمن تاريخ طلب فتح وتفويض أو إحالة الاعتمادات وملائمتها مع أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية والتراتيب المتعلقة بالتصرف في الميزانية والمخاطر المحتملة وكيفية تفاديها. –مواصلة برمجة دورات تكوينية بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة حول إجراءات التصرف في الاعتمادات لتمكين مختلف المصالح المختصة من الاطلاع على الأحكام الجديدة المنصوص عليها بالقانون الأساسي الجديد للميزانية.
	آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية				– تدعيم تركيبة لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بكفاءات كما تم تكليف إطار بالكتابة القارة للجنة ليتم التسريع في إعداد التقارير المتعلقة بكل شراء عمومي،

					– تكليف لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بالمصادقة على كراسات الشروط لضمان الشفافية والمنافسة النزيهة
	آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات				– الحرص على التقليص في آجال المصادقة على الفواتير من طرف المصالح المنتفعة بالخدمة. –إرساء منظومة الرقابة الداخلية لاستباق الأخطار التي تهدد عملية خلاص المزودين ومسدي الخدمات والعمل على تفادي التنازع السلبي أو الإيجابي لبعض المهام المكونة لعملية الخلاص. –السعي الى إرساء منظومة إعلامية يتمكن من خلالها المزود الاطلاع على مراحل إجراءات خلاص فواتيرهم دون الرجوع إلى الإدارة.
	نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة				إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية. – إعداد برنامج الاجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو لاجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال – توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية، تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع. – إعداد مراسلات تذكير و عقد اجتماعات دورية بالنسبة للمشاريع ذات الصبغة الجهوية المعطلة إلى مختلف الأطراف المتدخلة
تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.	نسبة مهمّات الرقابة المنجزة والتي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء	%30	رقابة وتدقيق وتقييم	8267	- اعتماد منهجيّة التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسسات المعنية بالرقابة التي يمكن أن تتضمّن شبهات فساد و أو غسل أموال، واستغلال المعطيات المتوفّرة لدى الهيئة حول ملفات شبهات الفساد. – التنسيق مع مصالح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بخصوص التقصّي في بعض الملفات التّي تحوم عليها شبهات فساد وأو غسل أموال.

					– برمجة دورات تكوينيّة خصوصيّة تتعلّق بأليات مكافحة الفساد وغسل الأموال. – إدراج مهمات تدقيق الأداء كمحور قارّ ضمن برنامج تدخّل الهيئة.
	نسبة تسوية النّقائص والتّوصيات المصادق عليها أو التعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة.	%50			– إعداد بطاقة من قبل رئيس الفريق بمناسبة إصدار التقرير النهائي للمهمة، تضبط نسبة تسوية النقائص والمصادقة على التوصيات أو التي تعهّد المتصرّف بتطبيقها مقارنة بعدد الملاحظات والتوصيات الصادرة على مستوى التقرير الأولي للتفقّد.

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تم تصنيف خمسة فاعلين عموميين يساهمون في تحقيق أداء برامج مهمة المالية كما يبينه الجدول الموالي:

جدول عدد7:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الإعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة المهمة	الاعتمادات المحالة من الميزانية بعنوان سنة 2022
ديوان مساكن أعوان المالية	**يقوم ديوان مساكن أعوان المالية** بشراء مساكن وإعدادها للكراء أو للبيع لفائدة أعوان الوزارة وسترتكز مجهودات الديوان خلال الفترة القادمة 2022-2024 على تمويل مختلف برامج اقتناء مساكن على النحو التالي : * منحة من ميزانية الدولة * قروض بضمان من الدولة من المؤسسات البنكية *تمويلات ذاتية متأتية من النشاط العادي للديوان.	2586أد
مركز الإعلامية لوزارة المالية	**يسعى مركز الإعلامية لوزارة المالية** الى مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وحيث يهدف المشروع الى إرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على التمكن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة وذلك من خلال: * تفعيل أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية * وضع نظام محاسبي متطور يتعلق بالتصرف بميزانية الوزارة قصد تكريس	

	مبدأ الشفافية والمصداقية *تطوير المنظومة الإعلامية الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتحقيق العدالة الجبائية * تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات الاقتصادية عن بعد *تركيز منظومة إعلامية خاصة بالإدارة العامة للديوانة وذلك للارتقاء بالخدمات الديوانية	
البنك التونسي للتضامن	**يسعى البنك التونسي للتضامن** بمقتضى اتفاقية إطارية مع مهمة المالية بتاريخ 04 أفريل 2017 إلى التشجيع على بعث المشاريع الصغرى بالتعاون مع جمعيات القروض الصغرى في إطار منظومات اقتصادية (80 % من الاعتمادات المرصودة) ورصد قروض موسمية (20% من الاعتمادات المرصودة) كما تم وضع خطة تمويل المؤسسات الصغرى المتضررة من جائحة كوفيد -19	250 م د

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 :

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	27914	33848	37732	39617	41600
نفقات التسيير	6338	3538	8172	8417	8670
نفقات التدخلات	228416	268076	54868	204528	221208
نفقات الاستثمار	511	775	2913	3117	3335
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	263179	306237	103685	255679	274813
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	117247	-	-

بطاقات المؤشرات

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنـامج الديوانـة

بطاقة مؤشر الأداء :معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

رمز المؤشر:1.1.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2. **تعريف المؤشر**: يدلّ هذا المؤشّر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.
3. **طبيعة المؤشر**:مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: يتمّ احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية إلى تاريخ منح الإذن بالرفع بالمكتب الحدودي للعمليات التجارية بميناء رادس الذي يمثل حوالي 80% من المجموع الوطني.حيث تتولّى الإدارة العامة للديوانة حاليا احتساب معدّل آجال التسريح الديواني على ضوء عيّنة شهرية من عمليات التوريد يتمّ تحديدها إثر تحقيق ميداني بميناء رادس ينجز خلال الأسبوع الأخير من كلّ شهر ويشمل كلّ عمليات الرفع التي تتمّ في هذه الفترة.

2- **وحدة المؤشر: يوم**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:التصاريح الديوانية لدى المكاتب.

4- **تاريخ توفّر المؤشر**:سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur):0.5 يوم سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**:رئيس المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	يوم	**0.98**	**0.54**	**0.53**	**0.52**	**0.50**

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يتأثر هذا المؤشر بالإجراءات التي تمّ و سيتمّ تفعيلها على غرار تأليـة الإجراءات الديوانية، الترفيع في عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين، تركيز نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج يمكّن من رقمنة الأعمال والإجراءات الديوانية وتحديثها، إنجاز المخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة 2020/2024 و الذي يحتوي على العديد من المشاريع التي من شانها أن تساهم في تسهيل التسريح الديواني، العمل على تركيز منظومة المراقبة اللاحقة، بالإظافة إلى دخول بيان الحمولة المسبق حيز التطبيق (أمر حكومي عدد 1005 لسنة 2018 يتعلق بضبط طرق إعداد وإيداع بيان الحمولة المسبق بالطرق الإلكترونية), كلّ هذه الإجراءات ستمكّن من التقليص في أجل التسريح الديواني في السنوات المقبلة وخاصّة في سنة 2024 ولذلك تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2022، 20232024 كما هو مبين بالجدول,حيث تمّ تحديد 0.53 يوم لسنة 2022 كقيمة منشودة, وسيمكّن تحسّن نسبة لامادية الإجراءات الديوانية و بلوغها القيمة المنشودة في سنة 2024 والتي قدّرت بـ 94% من بلوغ النسبة المرجوّة لهذا المؤشر و التي قدّرت بـ 0.5 يوم.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء :عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

رمز المؤشر:2.1.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

2. **تعريف المؤشر**: يدلّ هذا المؤشّر على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفّر فيهم الشروط اللازمة للتمتّع بالامتيازات التسهيلات.

3. **طبيعة المؤشر**:مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**:العدد الجملي لمطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم خلال السنة.

2- **وحدة المؤشر:عدد جملي**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:مطالب المتعاملين الاقتصاديين المسجلة لدى خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد.

4- **تاريخ توفّر المؤشر**:سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):153 سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**:المسؤول عن خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	عدد جملي	79	89	107	128	153

[2]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يـرتبط تحديـد القـيم المنشـودة لسـنوات 2022،2023 و2024 بالنسـبة لمؤشـر عـدد المتعـاملين الإقتصـاديين بالعـدد الجملـي للمطالـب التـي تـمّ إيـداعها مـن طـرف المتعـاملين الإقتصـاديين للإنتفـاع بالصـفة المـذكورة وبنسـبة المطالـب التـي تسـتجيب للشـروط وقـد لـوحظ خـلال السـنوات الأخيـرة أن نسـبة المطالـب المقبولـة والتـي إنتفعـت بالصـفة قـدّرت بـ 20%وهي نسبة تمّ إعتمادها في تحديد التقديرات على المدى المتوسط.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :**

بطاقة مؤشر الأداء :نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر :3.1.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2. **تعريف المؤشر :**يعكس هذا المؤشّر نجاعة الإدارة العامة للديوانة في دعم المؤسسات التي تعمل في ميدان التجارة الخارجية(توريد وتصدير) وذلك بإلغاء التعامل معها بالوثائق (عدم تقديم الوثائق على سند ورقي) وتعويضها بتعامل لا مادي (إلكتروني).
3. **طبيعة المؤشر :**مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني.

2- **وحدة المؤشر : نسبة جملية**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**الحصول على العدد الجملي للوثائق الديوانية الورقية المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها وتحديد النسبة المئوية من مكتب الدراسات والتشريع أساسا ووحدة الاتصال.

4- **تاريخ توفّر المؤشر :**سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):94% سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**مدير إدارة الإحصائيات والإعلامية والفاعل العمومي شركة شبكة تونس للتجارة TTN

---

[3] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني	نسبة جملية	61	83	89	90	94

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

3. يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني. وتعتبر نسبة 94% هي القيمة المنشودة لسنة 2024 والمضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 , وذلك على ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2020 والذي تمّ تضمينه بالتقرير السنوي للأداء 2020 والمتمثّل في نسبة 61%، ويبين الجدول التالي طريقة تحديد القيم المنشودة سالفة الذكر:

Documents des Procédures Douanières	2020		2021		2022		2023		2024	
	Tot. Dém 85%	Par. Déma 95 %	Tot. Dém 94%	Par. Déma 96%	Tot. Dém 96%	Par. Déma 98%	Tot. Dém 96%	Par. Déma 98%	Tot. Dém 96%	Par. Déma 98%
Manifeste Maritime Anticipé	13385									
Manifeste Magasin cale	45825									
Manifeste Aérien	7034									
Taux Déma. Manifeste	90%		94%		96%		97%		98%	
DAE	124257									
DDM	1247868									
Taux Déma. DDM	90%		94%		96%		97%		98%	
Demande Privilège Fiscal DPF	6080									
Taux Déma. DPF	50%		60%		70%		70%		87%	
Titre de commerce TCE	347846									
Taux Déma. TCE	92%		94%		96%		96%		98%	
Demande Contrôle Technique DCT	12274									
Taux Déma. DCT	80%		85%		90%		90%		94%	
Bon de Sortie		13310								
DAE	49382									
Hors manifeste	184440									
Manifesté										
Total	247132									
Taux Déma. BS	85%		95%		98%		98%		98%	
Obligation Cautionnée	10794									
Taux de Déma. OC	96%		97%		98%		98%		98%	
DDM / DCT=685										
DDM / TCE= 21,31,33,39,22,15,16	387545									
DDM / DPF										
Taux Dématérialisation Procédures Douanières	61%		83%		89%		90%		94%	

4. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر الأداء :عدد الخدمات على موقع الوابالمتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر:1.0.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

2. تعريف المؤشر: يمكّن الموقع المتعاملين مع الإدارة من الحصول على العديد من الخدمات الإدارية عن طريق تعمير المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونيا إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.

3. طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule):يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد الخدمات المتوفرة على موقع الواب.

2- وحدة المؤشر: عدد جملي

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:عدد الخدمات على موقع الواب حسب معطيات خلية الاتصال

4- تاريخ توفّر المؤشر:سنويا

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):23 سنة 2024

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس خلية الاتصال

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	عدد جملي	19	20	21	22	23

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغ العدد الجملي الخدمات على موقع الواب في سنة 2020 عدد 19 خدمة بعد أن كان العدد الجملي المسجّل في موفى سنة 2018، 18 خدمة.

و تجدر الإشارة إلى أنه في إطار إنجاز الموقع الجديد للديوانة والذي تمّ إطلاقه للعموم خلال شهر نوفمبر 2018، تمّت إعادة النظر في جميع الخدمات القديمة المعروضة في اتجاه تحيينها وتحسينها كخدمة الأداء على العربات أو خدمة التعريفة المندمجة أو في اتجاه حذفها كبعض الخدمات التي لا تحقق إضافة بالنسبة للمستعمل وذلك في إطار تبسيط وتطوير الموقع الجديد للديوانة في نسخته 2019، والذي يعكس تطورا من حيث جودة الخدمات المقدمة وليس من حيث عدد الخدمات بناءً على تصور جديد تمّ تحقيقه بالموقع الجديد. وعلى ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2020 تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات 2022-2023 و2024بإضافةخدمة كل سنة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء :عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري

رمز المؤشر:1.2.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.
2. **تعريف المؤشر**:يعتبر هذا المؤشّر هاما لقياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع).
3. **طبيعة المؤشر**:مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule):يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية.

2- وحدة المؤشر: عدد

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:عدد المحاضر المجمعة من قبل الإدارات الجهوية للديوانة.

4- تاريخ توفّر المؤشر:سنويا

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur):23 سنة 2024

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:رئيس خلية الاتصال

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	عدد	87154	97017	111078	126413	145375

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر وقد تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات 2022،2023و2024 بالنسبة لهذا المؤشر على ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2020 وهو 87154 محضر , وقد قام مديرو الإدارات الجهوية (رؤساء برامج فرعية) بتحديد القيم المنشودة و المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 كما يبينه الجدول التالي:

الإدارة الجهوية	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
الإدارة الجهوية تونس الجنوبية	51028	62154	73661	86919	99957
الإدارة الجهوية تونس الشمالية	22571	14180	15599	16300	18745
الإدارة الجهوية سوسة	6831	13172	14028	15010	17262
الإدارة الجهوية صفاقس	4479	4763	4883	5002	5752
الإدارة الجهوية القصرين	167	14	37	47	54
الإدارة الجهوية مدنين	1195	1190	1250	1310	1507
الإدارة الجهوية قفصة	436	290	230	265	305
الإدارة الجهوية جندوبة	447	1263	1390	1560	1794
المجموع	87154	97026	111078	126413	145375

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء :عدد المحاضر للحدّ من التهريب

رمز المؤشر :2.2.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

4. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.

5. تعريف المؤشر: هذا المؤشّر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة.

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر.

2- وحدة المؤشر: عدد

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني والحرس الوطني والشرطة، والمسجلة لدى مكاتب الديوانة الراجعة بالنظر للإدارات الجهوية.

4- تاريخ توفّر المؤشر: سنويا

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur):27854سنة 2024

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:): مديرو الإدارات الجهوية للديوانة.

---

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
عدد المحاضر للحدّ من التهريب	عدد	11834	20633	21888	24221	27854

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء :نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

رمز المؤشر :3.2.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
2. **تعريف المؤشر:** يستعمل هذا المؤشّر لقيس التواجد الفعلي لمصالح وحدات وفرق الحراسة التابعة للحرس الديواني.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الدوريات المنجزة خلال السنة على عدد الدوريات المنشود وحدة المؤشر: نسبة مأوية.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة جملية

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة

4- **تاريخ توفّر المؤشر:**سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur):78%سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:):**مدير إدارة الحرس الديواني

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	نسبة	70	68	72	75	78

[7]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر الأداء :عدد البيوعات بالمزاد العلني

رمز المؤشر:1.3.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرّف في المحجوز
2. **تعريف المؤشر:**هذا المؤشّر يعكس ولو بصفة غير مباشرة أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):)**: يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة

2- **وحدة المؤشر:** عدد

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**عدد البيوعات بالمزاد العلني حسب مكتب الإيداع والحجز.

4- **تاريخ توفّر المؤشر:**سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur):78%سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:)**:رئيس مكتب الإيداع والحجز

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
عددالبيوعات بالمزاد العلني	عدد	763	1150	1200	1300	1400

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:**

[8]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

بطاقة مؤشر الأداء :عدد الإحالات

رمز المؤشر :2.3.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التصرّف في المحجوز
2. **تعريف المؤشر** هذا المؤشر يبين عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة.
3. **طبيعة المؤشر :**مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):)**: يحتسب هذا المؤشّر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

2- **وحدة المؤشر :** عدد

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**عدد الإحالات حسب مكتب الإيداع والحجز.

4- **تاريخ توفّر المؤشر :**سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[9](Valeur cible de l'indicateur):1600 سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:)**: رئيس مكتب الإيداع والحجز

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
عدد الإحالات	عدد	799	1350	1400	1500	1600

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :**

---

[9]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء :عدد محاضر الإتلاف

رمز المؤشر :3.3.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرّف في المحجوز
2. **تعريف المؤشر** هذا المؤشر يقيس عدد عمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرّف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule):): يتمّ احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).

2-وحدة المؤشر: عدد

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:عدد محاضر الإتلاف.

4-تاريخ توفّر المؤشر:سنويا

5-القيمة المستهدفة للمؤشر[10](Valeur cible de l'indicateur):250 سنة 2024

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:):رئيس مكتب الإيداع والحجز

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
عدد محاضر الإتلاف	عدد	96	190	200	230	250

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

---

[10]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إستخلاص الديون المثقلة

رمز المؤشر:1.4.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين نسبة إستخلاص الديون
2. **تعريف المؤشر** يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة استخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):):** يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة مبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها على المبلغ الجملي للديون المثقّلة ويكون ذلك سنويا.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**المبلغ الجملي للديون المثقّلة ومبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها.

4- **تاريخ توفّر المؤشر:**سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[11](Valeur cible de l'indicateur):0.40%سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:)**:مدير إدارة الاستخلاص

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة إستخلاص الديون المثقلة	نسبة	0.27	0.25	0.30	0.35	0.40

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**

[11] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

بطاقة مؤشر الأداء :نسبة التصاريح موضوع الأذونبالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

رمز المؤشر :2.4.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** :تحسين نسبة إستخلاص الديون
2. **تعريف المؤشر:** هذه النسبة تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة تصفية التصاريح.
3. **طبيعة المؤشر**:مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):)**: يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...

2- **وحدة المؤشر**: نسبة

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها والعدد الجملي للتصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...

4- **تاريخ توفّر المؤشر**:سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[12](Valeur cible de l'indicateur):0.27% سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير إدارة الإحصائيات والإعلامية بالتعاون مع خلية تطوير نظام "سند".

---

[12]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	نسبة	0.36	0.40	0.33	0.30	0.27

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء :حصة النساء من التكوين المستمر

رمز المؤشر: 1.5.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساوات بين النساء والرجال و فئات المجتمع**
2. **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من إحتساب نسبة النساء اللاتي تلقين تكوينا مستمرا خلال السنة بالمقارنة مع العدد الجملي للعديد الذين تلقوا تكوينا. ويعدّ هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة التي تكرس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على إعتبار أهمية التكوين المستمر في المجال الديواني كعنصر محدّد للإرتقاء وتنمية القدرات ومنح فرص أكبر لتولي خطط وظيفية في المستقبل.
3. **طبيعة المؤشر**:مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):)**: يتمّ إحتساب هذا المؤشر بقسمة العدد الجملي للنساء اللاتي تلقين تكوينا في جميع المجالات الديوانية خلال السنة على العدد الجملي للعديد المتكون خلال السنة

2- **وحدة المؤشر**: نسبة

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:العدد الجملي للنساء اللاتي تلقين تكوين والعدد الجملي للعديد المكون خلال السنة

4- **تاريخ توفّر المؤشر**:سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[13](Valeur cible de l'indicateur):16% سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** :مدير إدارة الإنتدابات والتكوين

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
حصة النساء من التكوين المستمر	نسبة	%10	%12	%14	%15	%16

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

[13] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

بطاقة مؤشر الأداء :نسبة النساء بمواقع صنع القرار

رمز المؤشر:2.5.0.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساوات بين النساء والرجال و فئات المجتمع**
2. **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من إحتساب نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع صنع القرار بخطة قيادية كمدير أو رئيسة مكتب والذي يتمّ إحتسابه بقسمة عدد النساء اللاتي تمّ تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):):** يتمّ إحتساب هذا المؤشر بقسمة عدد النساء اللاتي تمّ تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية

2- **وحدة المؤشر:** نسبة

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**العدد الجملي للنساء اللاتي تمّ تعيينهن بخطط وظيفية والعدد الجملي للخطط الوظيفية

4- **تاريخ توفّر المؤشر:**سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[14](Valeur cible de l'indicateur):15% سنة 2024**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:):**رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة النساء بمواقع صنع القرار	نسبة	%7	%9	%11	%13	%15

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

[14] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج الجباية

بطاقة مؤشــر قيس أداء: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد .

رمز المؤشر :.1.1.0.2

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
2. **تعريف المؤشر:** في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد االجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد االجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. و فى صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به و الاجابة عن سؤاله فى غضون اجل اقصاه 48 ساعة .
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة (qualité).

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)** :عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة في الحين مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة إعلامية
4. **. تاريخ توفر المؤشر:15/09/2021**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** نسبة الأجوبة في الحين% 100 .
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج** : مدير مركز الإرشاد االجبائي عن بعد.

VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر.1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد	%	99.9	100	100	100	100

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

بالرغم من تحقيق نسبة إنجاز تفوق 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية، يتمّ الإبقاء على متابعة نتائج هذا المؤشر نظرا لأهميته البالغة وذلك من باب عدم الغفلة عنه والحرص على تحقيق نسبة إنجاز تبلغ 100%.

علما أن مركز الإرشاد الجبائي عن بعد هو حاليا موضوع برنامج تعصير تمّ الشروع فيه خلال سنة 2021 يرمي إلى توسيع مهامه (خدمات متعددة) وتدعيم سبل التواصل مع المواطنين لتشمل، إضافة إلى الهاتف، البريد الإلكتروني وإحداث منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر** : لا شيء

بطاقة مؤشـر قيس أداء :عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية.

رمز المؤشر 2.1.0.2:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق بإحتساب عدد الشهائد الجبائية المدرجة بتطبيقة إعلامية جديدة للتصرف في الشهائد تم وضعها طور الإستغلال بداية من شهر جانفي 2017 حيث ستمكن من توحيد نماذج الشهائد المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف عبئ الاعمال المادية للأعوان. ويندرج إحداث هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجباية الرامي إلى إدراج بالتطبيقة الإعلامية الجديدة للتصرف في الشهائد 35 نوع شهادة مسلمة من قبل مختلف المصالح الجبائية للمطالبين بالأداء في غضون 5 سنوات .
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة (qualité)،

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)** عدد جمعي الشهائد الجبائية المدرجة بتطبيقة إعلامية جديدة للتصرف في الشهائد تم وضعها طور الإستغلال بداية من شهر جانفي 2017
2. **وحدة المؤشر:** العدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** : تطبيقة إعلامية جديدة للتصرف في الشهائد.
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 35نوع شهادة
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة الاستقصاءات والبرمجة و والتصرف في المخاطر

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.1.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية	عدد	5	5	5	5	5

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمّ تحقيق نسبة إنجاز بلغت 100% خلال السنوات الثلاث المنقضية (2018–2020) وسيتم الحرص على احترام برنامج التنفيذ بنفس النسبة خلال الفترة اللاحقة. علما وأن إدارة الجباية بصدد ضبط قائمة جديدة في شهادات ستتم برمجة إدراجها بالمنظومة الإعلامية إنطلاقا من سنة

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر : لا شيء

بطاقة مؤشــر قيس أداء : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال.

رمز المؤشر 3.1.0.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
2. **تعريف المؤشر:** يندرج هذا المؤشر في إطار تحسين علاقة الإدارة بالمطالب بالأداء من خلال تقليص آجال دراسة ملفات مطالب إسترجاع فائض الأداء على القيمة المضافة وحصرها في حدود 30 يوما.
وتمكن نتائج هذا المؤشر من متابعة نسبة معالجة الإدارة للملفات في غضون 30 يوما من تاريخ إيداعها بمكتب الضبط مستوفاة الشروط والوثائق.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد كسري: القاسم (عدد المطالب المودعة) – المقسوم (عدد المطالب المدروسة خلال 6 أشهر من تاريخ إيداعها)
2. **وحدة المؤشر:** %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المنظومة الإعلامية "رفيق "
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 100%
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للاداءات** (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**
2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.1.2 :نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما	%	19.9	22	25	30	35

3. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تم خلال سنة 2021 إدراج هذا المؤشر ضمن إطار القدرة على الأداء لبرنامج الجباية وذلك بمناسبة إعداد مشروع قدرة الأداء لسنة 2022 نظرا للأهمية الفائقة لتقليص آجال الإرجاع بالنسبة للمعنيين بالأمر بالنظر إلى أهمية توفر السيولة خاصة في تداعيات جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الإقتصادية.

4. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر** : لا شيء

بطاقة مؤشــر قيس أداء: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

رمز المؤشر :.1.2.0.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.**
2. **تعريف المؤشر:** يمكن من قيس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** هي عملية طرح عنصرين" أ و ب " أ: نسبة إيداع عند انقضاء أجال الإيداع
   ب: نسبة إيداع أخر السنة
2. **وحدة المؤشر:** عدد النقاط .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** نظام المعلومات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : الشهر الأوّل من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 26 نقطة
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة التطبيقات الإعلاميّة ونظام المعلومات .

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	عدد النقاط	**30**	**23**	**24**	**25**	**26**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تحرص الإدارة على دفع المطالبين بالأداء إلى إيداع تصاريحهم الجبائية من خلال:

- القيام بحملات تحسيسية تذكرهم بقرب حلول الآجال لتفادي توظيف خطايا مالية.

- دعوة المتخلفين عن إيداع تصاريحهم لتسوية وضعيتهم في غضون 30 يوما من توصلهم تنبيه لتفادي إصدر قرار في التوظيف ضدهم.

تحسن ملحوظ في نسبة الإنجاز ساهمت فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بربط خلاص معاليم الجولان بالنسبة لأصحاب المعرفات الجبائية وتسجيل العقود بضرورة تسوية الوضعية الجبائية.

3. .تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر : لا شيء

بطاقة مؤشـر قيس أداء :عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية

رمز المؤشر :. 2.2.0.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي**
2. **تعريف المؤشر**: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية و إلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائية.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: عدد جمعي لعدد المخالفات الجبائية الجزائية التي تمت معاينتها من قبل مختلف مصالح المراقبة الجبائية.
2. **وحدة المؤشر: عدد**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100.000**عملية.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**. وحدة النزاع الجبائي والمصالحة الجبائية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.2.2: عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية	عدد	34 669	50 000	55 000	60 000	65 000

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تطور عدد المعاينات للمخالفات الجبائية تبعا لاستقرار الوضع الأمني في البلاد تدريجيا مما نتج عنه استعادة السير العادي للعمل بمصالح المراقبة الجبائية وخاصة فيما يتعلق بعمليات المراقبة بالطريق العام التي تكون في إطار دوريات مشتركة مع أعوان الأمن والديوانة. غير أن بروز جائحة كوفيد خلال سنة 2020 أثر سلبا على النسق العادي لسير مصالح الجباية وعلى الدورة الاقتصادية عموما.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر** : لا شيء

بطاقة مؤشــر قيس أداء عدد :عمليات المراجعة الجبائية

رمز المؤشر :.3.2.0.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.**
2. **.تعريف المؤشر:**

في إطار التصدي للتهرب الجبائي تقوم الإدارة بعمليات مراجعة جبائية تهدف إلى التثبت من أسس و قواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.

3. **طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي** : مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المنظومة الإعلامية "صادق".
4. **.تاريخ توفّر المؤشر** : الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 50.000 عملية
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة الاستقصاءات والتّبادل الدولي للمعلومات والبرمجة و والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.2.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية	عدد	11 914	20 000	25 000	30 000	35 000

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

وتسعى الإدارة إلى تكثيف عدد العمليات المنجزة من خلال تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة بأعوان محققين وتقليص مدة المراجعة باعتماد آلية المراجعة الهادفة (الحد من الفترة أو الأداءات المعنية بالمراجعة). ولمساندة المصالح المكلفة بالمراجعة تسعى الإدارة إلى تدعيم نظام الإستقصاء و النفاذ إلى المعلومة الجبائية من ذلك تكثيف الجهود الرامية إلى إبرام إتفاقيات تبادل معلومات ذات طابع جبائي مع أطراف من داخل وخارج البلاد التونسية.

غير أن بروز جائحة كوفيد خلال سنة 2020 أثر سلبا على النسق العادي لسير مصالح الجباية

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

- ✓ قلة الانتدابات مقارنة بالحاجيات
- ✓ ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة

بطاقة مؤشــر قيس أداء : مردود المراقبة الجبائية

رمز المؤشر :. 1.3.0.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .

تعريف المؤشر :

يتمثل مردود المراقبة الجبائية في مجموع المبالغ التي أصبحت مستحقة لفائدة الخزينة تبعا لمجموع تدخلات الإدارة المنتهية بصلح أو بحكم قضائي بات أو بعدم الإعتراض على قرار التوظيف الإجباري.

2. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي.
2. وحدة المؤشر: مليون دينار.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
4. تاريخ توفّر المؤشر : : الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 10.000 مليون دينار
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة الاستقصاءات والتّبادل الدولي للمعلومات والبرمجة و والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.3.2 : مردود المراقبة الجبائية	مليون دينار	3 177	3 500	4 000	4 500	5 000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تسعى الإدارة إلى الترفيع في مردود المراقبة الجبائية بمعدل زيادة 500 مليون دينار مقارنة بالسنة السابقة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ قلة الموارد البشرية.

بطاقة مؤشــر قيس أداء : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

رمز المؤشر .3.0.2:2

.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة**
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري.** القاسم : مردود الصلح / المقسوم : الدفع بالحاضر
2. **. وحدة المؤشر:%**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منضومتي الإعلامية "رفيق " و "صادق".
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): ≥** % 50
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة التطبيقات الإعلاميّة ونظام المعلومات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.	%	23.42	35.0	36.0	37.0	38.0

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

في إطار المساهمة في تعبئة موارد الخزينة و الرفع من مستوى السيولة، تحث الإدارة أعوانها على تفضيل نهج الصلح على النزاع الجبائي خاصة إذا تضمن دفع جزء من المبلغ بالحاضر.

وفي هذا الصدد تسعى الإدارة إلى الترفيع في نسبة الدفع بالحاضر بزيادة 1% مقارنة بالسنة السابقة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

- ✓ مناخ اقتصادي واجتماعي صعب أثر سلبا على السيولة المالية لجل المؤسسات

بطاقة مؤشــر قيس أداء : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

رمز المؤشر :.3.3.0.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .

2. تعريف المؤشر: موسط السلسلة الإحصائية (Médiane) ضمن قائمة النسب الراجعة لمختلف هياكل المراقبة والمتعلقة بنسبة المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل مختلف المحاكم الإبتدائية بما يعكس مدى وجاهة أسس التعديل وجودة أعمال الفرق المكلفة بالمراقبة والصلح والنزاع الجبائي.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): الإعتماد في طريقة إحتساب المؤشر على معدل موسط السلسلة الإحصائية (Médiane) لمجموع المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري والمصادق عليها على مستوى المحاكم الابتدائية

2.وحدة المؤشر: %

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهياكل المكلفة بالمراقبة

4.تاريخ توفّر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 80%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة النزاع الجبائي والمصالحة الجبائية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.3.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية	%	75	74	76	77	78

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

وفي هذا الصدد تسعى الإدارة إلى الترفيع في نسبة الدفع بالحاضر بزيادة 1% مقارنة بالسنة السابقة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر : لا شيء

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج المحاسبة العمومية

بطاقة مؤشـر قيس أداء : نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية

رمز المؤشر:1.1.0.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. **تعريف المؤشر**:يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد الفورية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تامين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الإيفاء بتعهداتها. وتشترك في هذا الهدف مع مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق النجاعة في هذا المجال.
3. **طبيعة المؤشّر**:مؤشّر فاعليّة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية=

(استخلاصات الموارد الفورية بعنوان السنة الجارية–استخلاصات الموارد الفورية بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات الموارد الفورية بعنوان السنة السابقة

2. **وحدة المؤشّر:** النسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** قائمات التجميع الدوريّة المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد المستخلصة للدولة.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur)**:11 %
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** رئيس الوحدة المكلّفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 1.1.3:نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية	مليون دينار	29434.9	–	–	–	–
	نسبة مائوية		15	11	11	11

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

تم خلال سنة 2020،تسجيل تراجع في نسبة تطوّر استخلاص الموارد الفورية من ديون جبائية وغير جبائية تقدر بـ **4.38 %**مقارنة بسنة 2019 حيث تم استخلاص 29434.9م.د مقابل 30783.6 م.د سنة 2019 والراجع الى ما شهده الاقتصاد العالمي والوطني من جراء انتشار الوباء وغلق القباضات المالية خلال فترة الحجر الصحي.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة تطور استخلاص الديون الفورية نسبة 15% سنة 2021 وخلال السنوات 2022 و2023 و2024.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:

بطاقة مؤشـر قيس أداء : نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة

رمز المؤشر:2.1.0.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. **تعريف المؤشر:** يسمح هذا المؤشر بقياس نسبة تطور حجم استخلاص الديون المثقلة من سنة إلى أخرى.
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر فاعليّة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

نسبة تطور استخلاص الموارد المثقلة=

(استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة الجارية–استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة السابقة

2. **وحدة المؤشّر:** النسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** قائمات التجميع الدوريّة المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد المثقلة للدولة.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** شهريا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**11 %
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** رئيس الوحدة المكلّفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 3.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	مليون دينار	1218	–	–	–	–
	نسبة مائوية	-23%	15	15	15	15

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

تم خلال سنة 2020 ،تسجيل تراجع في نسبة تطوّر استخلاص الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية تقدر بـ 23 %مقارنة بسنة 2019 حيث تم استخلاص 1218م.د مقابل 1820.45م.د سنة 2019.

رغم أن سنة 2019 تمثل سنة عفو جبائي، إلا أنه قد تمت المحافظة على نفس نسق الاستخلاص خلال سنة 2020 وذلك إذا ماأخذنا بعين الاعتبار للمبالغ الهامة المستخلصة بصفة استثنائية خلال سنة 2019 على مستوى قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى . حيث تم استخلاص مبالغ هامة:320 م.د تم استخلاصها بعنوان دين مثقل بذمة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ومبلغ 183 م.د بعنوان دين مثقل بذمة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. وبذلك تصبح نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة دون اعتبار المبالغ الهامة المستخلصة بصفة استثنائية 3%.

ويعتزم في موفى سنة2021 تحقيق تطوّرا بـ 15% و كذلك للسنوات 2022 و2023 و2024.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:

بطاقة مؤشـر قيس أداء : نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر:3.1.0.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**: تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. **تعريف المؤشر**:
3. **طبيعة المؤشّر**:مؤشّر فاعليّة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر**:

نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات=

جملة الموارد المستخلصة في السنة (فورية ومثقلة)/جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة بميزانيتها

2. **وحدة المؤشّر**: النسبة (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر**: قائمات التجميع الدورية المرسلة من قبل السادة قباض الجماعات المحلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur)**:100 %
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج**: رئيس الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية.

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

4. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر**:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 4.1.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	مليون دينار	1134	-	-	-	-
	نسبة مائوية[3]	91%	100%	100%	%100	%100

5. **تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:**

تم خلال سنة 2020، استخلاص مبلغ 1134م.د من موارد العنوان الأول للجماعات المحلية والتي قدرت ميزانياتها استخلاص 1241.8 م.د ما يعادل بالتالي نسبة انجاز للتقديرات بـ 91% . ويعود هذا التراجع إلى الإغلاق الكلي نتيجة للجائحة الصحية الكوفيد-19 من جهة والى أنه تم خلال سنة 2019 سن إجراءات العفو الجبائي لسنة 2019 بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية الذي شهد تراجعا خلال سنة 2020.

6. أما بالنسبة لسنة 2021 والسنوات 2022 و2023 و2024 سيتم العمل على تحقيق نسبة 100% من تقديرات ميزانيات الجماعات المحلية.
7. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--**

بطاقة مؤشـر قيس أداء : نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

رمز المؤشر:4.1.0.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. **تعريف المؤشر:**
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر فاعليّة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة=

(استخلاصات موارد الجماعات المحلية المثقلة المستخلصة (بعنوان السنة الجارية– بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات موارد الجماعات المحلية المثقلة بعنوان السنة السابقة

2. **وحدة المؤشّر:** النسبة (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** قائمات التجميع الدورية المرسلة من قبل السادة قباض الجماعات المحلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**100 %
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** رئيس الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية.

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات	مليون دينار	154.5	196.95	-	-	-

المحلية المثقلة (مؤشر جديد)	نسبة مائوية[3]	%(-33)	%10	%10	10%	10%

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

تم خلال سنة 2020، استخلاص مبلغ 154.5م.د من المعاليم المثقلة للجماعات المحلية والذي تراجع مقارنة بنتائج سنة 2019 حيث تم استخلاص 233.1 م.د. ويعود هذا التراجع إلى الإغلاق الكلي نتيجة للجائحة الصحية الكوفيد-19 من جهة الذي أثر على معاليم الأسواق التي تم طرحها والى أنه تم خلال سنة 2019 سن إجراءات العفو الجبائي لسنة 2019 بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية الذي شهد تراجعا هاما خلال سنة 2020.

أما بالنسبة لسنة 2021 والسنوات 2022 و2023 و2024 سيتم العمل على تحقيق نسبة تطور استخلاص المعاليم المثقلة تقدر بـ 10% .

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--

بطاقة مؤشـر قيس أداء : نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

رمز المؤشر:1.2.0.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** إحكام تأدية النفقات العمومية
2. **تعريف المؤشر:** يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة منظومة تأدية النفقات العمومية باحتساب معدل عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ التأشير عليها من قبل المحاسب العمومي وتاريخ صرفها.
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر نجاعة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ التأشير على الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها

مجموع الأوامر بالصرف للسنة

2. **وحدة المؤشّر:** عدد الأيام
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** منظومة "أدب"
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):** 5 أيام
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** الأمانة العامة للمصاريف

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين	يوم (1)	5	5	5	5	5

2. **تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:**

بلغ معدل آجال التأشير على النفقات العمومية سنة 5،2020 أيام وهو ما يبين مدى سرعة الإدارة على الإيفاء بتعهداتها للمتعاملين معها. ومن المتوقع أن يتواصل المحافظة على هذه النتيجة خلال السنوات القادمة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--

بطاقة مؤشـر قيس أداء : أجل تقديم الحساب العام للادارة المالية والجداول المرفقة له الى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه

رمز المؤشر:1.3.0.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** مسك محاسبة موثوقة وتقديمها في الآجال.
2. **تعريف المؤشر:** يقيم هذا المؤشر مدى احترام الآجال القانونية لإرسال الحساب العام للدولة وللجداول المرافقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر فاعلية

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد الأشهر من نهاية سنة التصرف المحاسبي إلى تاريخ إرسال الحساب العام للدولة وللجداول المرافقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.

2. **وحدة المؤشّر:** عدد الاشهر
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** المصلحة المكلفة باعداد الحساب العام للدولة وغلق الميزانية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):** 12 شهرا
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** المصلحة المكلفة بإعداد الحساب العام للدولة وغلق الميزانية

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه	عدد الأشهر	15 شهرا (1)	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا

(1) تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2018 بتاريخ 13 مارس 2020 عوضا عن موفى 2019.

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الآجال لبلوغ الهدف المحدد.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--

بطاقة مؤشـر قيس أداء : معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية

رمز المؤشر:1.4.0.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**: تحسين جودة الخدمات
2. **تعريف المؤشر**: يعتبر الاستقبال المباشر مهمّا بالنسبة لمصالحنا إذ نحرص على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن لنسدي له الخدمة ويدل على ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية و توزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات حرصا على تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.
3. **طبيعة المؤشّر**: مؤشّر جودة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر**:

يتم احتساب هذا المؤشر بقيس معدل انتظار المواطن أمام شبابيك القباضات في أوقات الذروة وخارجها.

3. **وحدة المؤشّر**: عدد الدقائق
4. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر**: القائمات المستخرجة من التطبيقة الخاصة باحتساب معدل الانتظار.
5. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
6. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 5 دقائق**
7. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج**: الخلية المكلفة بالجودة

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر : معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	**دقيقة**	**5**	**5**	**5**	**5**	**5**

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

لم يتجاوز معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية سنة 2020، الهدف المأمول بـ 5 دقائق وهو ما تسعى الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص المحافظة عليه خلال السنوات القادمة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--

بطاقة مؤشــر قيس أداء : عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

رمز المؤشر:2.4.0.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:** تحسين جودة الخدمات
2. **تعريف المؤشر:** في إطار برنامج تعصير الإدارة وبهدف تيسير الخدمات للمواطن حتى يستجيب لواجبه الجبائي ويقوم بتسديد ديونه، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على ذمته مطرفيات الدفع الإلكتروني في عدة قباضات مالية. و يتميز هذا الإجراء بعديد المزايا نخص منها بالذكر تأمين العمليات ، ربح الوقت و التوفير الحيني للسيولة بخزينة الدولة.
3. **طبيعة المؤشّر:** مؤشّر جودة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**
عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الالكتروني.

2. **وحدة المؤشّر:** العدد
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** وحدة الإعلامية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 412 قباضة**
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** المدير المكلّف بالتجهيزات والمعدات.

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني	العدد	+131 (235)	+104 (339)	+23 (362)	_	_

2. **تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:**

تمّ خلال سنة 2020، تجهيز 131 قباضة مالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني وقد تم تكوين الأعوان والإطارات في الغرض مع ربطها بالمنظومة رفيق وسيتم خلال سنة 2022 إتمام المشروع بالتجهيز الكلي للقباضات المالية الموزعة على كامل تراب الجمهورية بمطرفيات الدفع الالكتروني.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج مصالح الميزانية

بطاقة مؤشــر قيس أداء : الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

رمز المؤشر:.4.1.1.1

I-الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

2- تعريف المؤشر: نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: $ER = {}^{(|x - \hat{x}|)}/_{x}$ باعتبار **x** هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و $\hat{x}$ هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.

2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة رفيق

4- تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ،ابتداء من شهر مارس للسنة (n+1)

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2.5% سنة2024

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر) :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية 2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	%	17,0	3,0	3,0	2,5	2,5

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تقدير هذا المؤشر بـ3% في قانون المالية لسنة 2021 مع المحافظة على نفس التقديرات لسنة 2022 و ذلك بالعلاقة مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها تونس و العالم بأسره من جراء تفشي وباءCOVID-19 و عدم وضوح آثاره الاقتصادية على المستوى الوطني و الدولي من ناحية وعلى الأقل على المدى القصير من ناحية أخرى.

في حين وقع التحسين في تقديرات المؤشر على المدى المتوسط أي لسنتي 2023 و2024 الى 2.5%.

ويجدر التذكير الى أن الهدف من المؤشر هو تقليص هامش الخطأ في تقديرات الموارد الذاتية للدولة بغاية تحسين التصرف في المالية العمومية وذلك للحفاظ على توازن الميزانية والسياسة المالية للدولة.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:عدم وجود أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطارالميزانية متوسط المدىحيث يقع الاعتماد على طرق احتساب بسيطة في التنبؤبموارد ميزانية الدولة.

بطاقة مؤشــر قيس أداء : الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

رمز المؤشر: 2.1.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

2-تعريف المؤشر:هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات الاستثمارات.هي نفقات الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة لميزانية الدولة وعلى القروض الخارجية الموظفة

3-طبيعة المؤشر مؤشر جودة

II-الخصائص الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر $ER = {}^{(x - \hat{x})}/_{\hat{x}}$:باعتبار **x** هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات و $\hat{x}$ هي جملة تقديرات نفقات الاستثمارات.

2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية%

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد

4- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة n+1

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0%

6- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات وتقديرات قانون المالية الأصلي الخاصة بالمؤشر)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية 2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 2.1.1.4:الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات	%	3	0.1	0.1	0.1	0.1

2-تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر

بالنسبة لتقديرات المؤشر على مدى ثلاث سنوات 2022-2024, يتوقع تسجيل استقرار في جودة التقديرات عند 0.1 %.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز.
- ترسيم مشاريع غير قابلة للتنفيذ خلال السنة المعنية
- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

بطاقة مؤشــر قيس أداء : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

رمز المؤشر: 1.2.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

2-تعريف المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها. والمقصود بالحسابات الخاصة الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة

3-طبيعة المؤشر مؤشر جودة

II- الخصائص الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر: عدد الحسابات الخاصة (حسابات أموال المشاركة وحسابات الخاصة في الخزينة) التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها /العدد الجملي للحسابات الخاصة

2-وحدة المؤشر: نسبة مائوية%

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة

4-تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة n+1

5-القيمة المستهدفة للمؤشر: 90% لسنة 2024

6-المسؤول عن مؤشر البرنامج:رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية 2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها	%	50	60	70	80	90

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر

توقع بالنسبة للفترة 2022-2024 استعادة فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة **تدريجيا** لنسق أعماله خاصة في ما يتعلق بالحسابات المحدثة قبل صدور القانون الأساسي للميزانية.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة جرد هذه الحسابات الخاصة واستخراج جميع النصوص القانونية المتعلقة بها

تنقيح القوانين والنصوص المتعلقة بتخصيص موارد لفائدة الحسابات الخاصة

بطاقة مؤشــر قيس أداء : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

رمز المؤشر: 2.2.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

2- تعريف المؤشر: يمثل تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات حسب الأقسام

3- طبيعة المؤشر مؤشر جودة

II-الخصائص الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:عدد الأقسام التي تم إعداد التبويب النهائي المتعلق بها / جملة أقسام نفقات ميزانية الدولة

2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية%

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.

4- تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة n+1

5- القيمة المستهدفة للمؤشر:100 % لسنة 2021

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج(الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية 2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 2.2.1.4: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات		86	100	-	-	-

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

سيتم إعتماد التبويب النهائي للنفقات عند إعداد ميزانية الدولة لسنة 2023 وهو ما يفترض الإنتهاء من إعداده في موفى 2021 أو بداية سنة 2022 على أقصى تقدير.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- الحضور الدوري لكافة أعضاء فريق العمل.

بطاقة مؤشــر قيس أداء : آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.1.4

I-الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

2- تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية.و تحتوي هذه النشرية على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.

3- طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:احتساب معدل سنوي لعدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرية الإحصائية الشهرية

2- وحدة المؤشر:: اليوم

3- مصدرالمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية

4- تاريخ توفر المؤشر:في نهاية السنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر:35 يوما لسنة 2024

6- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية 2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.3.1.4 آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	يوم	55	35	35	35	35

2- تحليل النتائج و تقدرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة ارتفاعا خلال سنة 2020 يعود أساسا الى فترة الحجر الصحي التي مرت بها جميع الإدارات خلال أشهر مارس، أفريلو ماي من سنة 2020 بالعلاقة مع إجراءات التوقي من فيروس COVID-19.

أما عن التقديرات على المدى المتوسط فقد تمت المحافظة على نفس المستوى للمؤشر أي في حدود 35 يوما.

بطاقة مؤشــر قيس أداء : دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

رمز المؤشر: 2.3.1.4

I-الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

2- **تعريف المؤشر**: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولةالذييتمإعدادهمن طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. يبينالتقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسيةو مقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة. و تقدر القيمة المشتهدفة لهذا المؤشر بـ 3أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 4 أشهر.

3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II-الخصائص الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**:احتسابمعدلعدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير و تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.

2- **وحدة المؤشر**: الشهر

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: موقع وزارة المالية

4- **تاريخ توفر المؤشر**: في نفس يوم نشر التقرير.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**:3 أشهر لسنة 2024

6- **المسؤول عن مؤشر البرنامج**: المدير العام للموارد و التوازنات

III-قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية 2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.3.1.4 دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	شهر	4,1	3	3	3	3

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ المؤشر المتعلق بآجال نشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة 4.1 شهر مقابل 3 أشهر مقدرة.

ويعود هذا التراجع في أداء المؤشر الى أن إعداد التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة يمر بعديد المراحل ويتطلب الكثير من المعطيات من خارج البرنامج وخارج الإدارة و ذلك قصد تقديم المعلومة الدقيقة و التحاليل المناسبة و تكريس الشفافية في المالية العمومية.

كما أن فترة الحجر الصحي التي مرت بها جميع الإدارات خلال أشهر مارس، أفريلو ماي من سنة 2020 بالعلاقة مع إجراءات التوقي من فيروس COVID-19 أدت الى التمديد في آجال نشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الى موفى السداسي الثاني من سنة 2019.

و تجدر الإشارة الى تواصل تحسن جودة المؤشر المذكور بالمقارنة مع النتائج المنجزة سنة 2019 (4.8 شهر) و سنة 2018 (5.8 شهر)

أما على مستوى تقديرات المؤشر على المدى المتوسط فقد قدرت آجال صدور التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة بـ3 أشهر خلال السنوات 2022 و 2023 و كذلك 2024.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الدين العمومي

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: معدل تكلفة الدين العمومي

رمز المؤشر :1.1.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في كلفة الدين العموميوالتحكم في مخاطره
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مبلغ الفوائد والعمولات التي تم تسديدها خلال السنة على اجمالي حجم الدين العمومي الخام للسنة الماضية .
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي"SIADE"والمنظومة الخاصة بمتابعة الدين الداخلي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**4.4% في موفىسنة 2022
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الادارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
المؤشر 1.1.1.5 : معدل تكلفة الدين العمومي	%	%4.4	%4.5	%4.4	%4.3	%4.5

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

بالنسبة لسنة 2020، سجّل معدل تكلفة الدين العمومي ارتفاعا طفيفا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت كلفة الدين 4.4٪ويعود ذلك أساسا لتداعيات جائحة كورونا على المديونية العمومية وإرتفاع حاجيات تمويل الميزانية مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي للسنة. ويتوقع أن تبقى كلفة الدين في نفس المستوى (نسبيّا) وذلك نظرا لإستمرار الأزمة الصحيّة وتعمّق تداعياتها المالية.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

يتم إعداد المشروع السنوي للأداء للسنة خلال شهر أفريل /ماي من كل سنة وذلك إستنادا لتقديرات أولويّة يتم إعتمادها قبل إعداد والمصادقة على قانون المالية للسنة. لينتج عنه أنّ تقديرات مشروع الأداء لا تتوافق في أغلب الأحيان مع تلك المذكورة في قانون المالية.

من جانب آخر يسمح القانون الأساسي للميزانية بأن ينقِّح قانون المالية التعديلي خلال السنة قانون المالية لنفس السنة بينما يستحيل تحيين تقديرات المؤشرات خلال نفس السنة.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

رمز المؤشر :2.1.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. **تعريف المؤشر**: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي قصد التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمديونية الخارجية منها مخاطر سعر الصرف.
3. **نوع المؤشر**:مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة حجم الدين الداخلي على حجم الدين العمومي
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE"ومنظومة متابعة الدين الداخلي
4. **تاريخ توفّر المؤشر**:موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**:35.6 % في غضون سنة 2022
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	2023	2024
المؤشر 2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%	%34.1	%31	%35.6	%35	%35.9

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** يتوقّع أن يتواصل التعويل بصفة كبيرة على السوق المحلية لرقاع الخزينة (على المدى القصير والمتوسّط) وذلك في محاولة لتلبية حاجيات الحساب الجاري للخزينة نظرا لصعوبة تعبئة موارد الإقتراض الخارجي جراء مخلفات الأزمة الصحية على الوضع الإقتصادي.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

بطـاقة مـؤشـــر الأداء:معدل مدة سداد الدين العمومي

رمز المؤشر :3.1.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره وذلك قصد إحكام التصرف في المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل
3. **طبيعة المؤشر:**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين x مدة سداد كل مبلغ) / حجم الدين العمومي.
2. **وحدة المؤشر:** سنة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي SIADE ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**أكثر من 7 سنوات في موفى سنة 2022
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	سنة	6.1	7≤	7≤	7≤	7≤

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ليبلغ حوالي 6 سنوات نهاية سنة 2020،ويعود ذلك أساسا إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي بسبب ارتفاع حجم إصدار رقاع الخزينة قصيرة المدى في2020 وقصر آجال الديون الداخلية بالعملة إضافة إلى اقتراب أجال تسديد الديون السابقة وتراكمها على المدى المتوسط، هذا مع تراجع معدل مدة سداد الدين الخارجي خاصة نتيجة تراجع معدل مدة سداد القروض الرقاعية ومتوسط أجال قروض صندوق النقد الدولي.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء:مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة

رمز المؤشر :4.1.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطر
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق باحتساب مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة ومتابعة تطوره قصد إحكام التصرف في مخاطر إرتفاع سعر الفائدة.
3. **طبيعة المؤشر:**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مجموع (حجم الدين ذو فائدة متغيرة + اصل الدين الثابت في غضون سنة)/ حجم الدين العمومي.
2. **وحدة المؤشر:** %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي"SIADE"ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**أقل من 40 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
المؤشر 4.1.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة	%	39.9	≥40	≥40	≥40	≥40

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

بالنسبة لسنة 2020، ما يقارب39.9٪ من حافظة الدين العمومي تبقى معرضة لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مـؤشـــر الأداء:نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية

رمز المؤشر :1.2.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
2. **تعريف المؤشر:** يعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة بهدف التقليص من الفوارق بين التقديرات والانجازات بما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**إحتساب مبالغ إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير ورقاع الخزينة 52أسبوع المنجزة خلال السنة،بالإضافة إلى الاكتتاب الوطني،وقسمتها على المبالغ المقدرة بالميزانية.
2. **وحدة المؤشر:**%
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**منظومة إصدار رقاع الخزينة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفى شهر ديسمبر من كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100%
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الادارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	2023	2024
المؤشر 1.2.1.5:نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية	%	%87.4	%100	%100	%100	%100

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :**

لتحسين نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية، يجب أن يتمّ تعبأة موارد إقتراض داخلية في حدود التقديرات المذكورة في قانون المالية للسنة. وفي هذا الإطار، وقع تحديد القيم المنشودة للمؤشّر للسنوات القادمة=100% (أي أنّه يجب العمل على أن تكون الإنجازات مساوية للتقديرات).

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

بطـاقة مـؤشـــر الأداء:حجم التداول في السوق الثانوية

رمز المؤشر :2.2.1.5

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة وذلك لضمان سيولة وعمق السوق الأولية لإصدارات رقاع الخزينة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاع الخزينة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:إحصائيات التونسية للمقاصة"Tunisie Clearing" والمنظومة الخاصة بمتابعة الدين الداخلي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر**:موفى شهر ديسمبر من كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**:30% في موفىسنة 2022 .
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الادارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
االمؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%	41.1	25	30	30	30

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

شهد حجم تداول رقاع الخزينة بالسوق الثانوية تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى41.1٪مقارنة بـ 15.5٪ محققة في 2019، ويفسر نشاط السوق الثانوية لرقاع الخزينة في سنة 2020 بتعدد عمليات السوق المفتوحة التي قام بها البنك المركزي التونسي في عدة مناسبات.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

4.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

رمز المؤشر :1.3.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين نسق تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع.
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق باحتساب نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة .
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مجموع (النفقات المنجزة بعنوان قروض خارجية موظفة – الإعتمادات المدفوعة) / النفقات المنجزة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** السحوبات المرسمة بقاعدة معطيات الدين الخارجي"سياد" مع إضافة رصيد حسابات القروض الخاصة المفتوحة بالعملة بعنوان المشاريع لدى البنك المركزي التونسي والإعتمادات المدفوعة بعنوان هذه القروض على منظومة "أدب".
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى شهر أفريل من السنة الموالية للسنة المعنية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** ≥40%
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الادارة العامةلمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس أداء الهدف	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 1.3.1.5 : نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة	%	40	≥20	≥40	≥40	≥40

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**ارتفع مؤشر النفقات المنجزة والتى لم يتم تسويتها باعتمادات دفع سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى عدم تمكن الجهات المنفذة من انجاز عمليات التسوية في الإبان وذلك باعتبار:

- ان سنة 2020 هي أول سنة لتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية والذي بمقتضاه أصبحت تسوية النفقات المتعلقة بانجاز مشاريع الدولة بقروض خارجية محددة في الزمن (لا يتجاوز 20 جانفي) على خلاف السنوات السابقة.

- إشكاليات تقنية تتعلق بتحيين منظومتى سياد و أدب طبقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد لسنة 2019 .
- عدم ترسيم اعتمادات دفع كافية لتمكين الوزارات والهياكل التابعة لها من تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية علاوة عن تجاوز حجم النفقات لما هو مرسم بقانون المالية.
- عدم تقيد البعض من الهياكل المنفذة لمشاريع الدولة بمقتضيات منشور السيد وزير المالية لسنة 2008 والمتعلق بتسوية السحوبات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة عبر منظومتي "سياد" و"أدب.

ويتوقع أن لا تتجاوز نسبة النفقات المنجزة والغير المسواة من النفقات المنجزة على القروض الخارجية عتبة 40 % على المدي المتوسط.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشــر أداء : نسبة تسديد الشغورات بوزارة المالية في الآجال

رمز المؤشر : 1.1.0.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرّف في الموارد البشريّة
2. **تعريف المؤشر:** يعتمد هذا المؤشّر لقيس مدى قدرة الإدارة العامّة للتصرّف في الموارد البشرية على تلبية الحاجيات الحقيقية لمختلف الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة المالية من الانتدابات والمتمثلة في الانتدابات الاستثنائية التي سيتّم تسديدها عن طريق فتح مناظرات خارجية في مختلف الرتب والأسلاك وانتداب خريجي مدارس التكوين المتخصصّة والمتمثّلة أساسا في خريجي المدرسة الوطنية للإدارة ومعهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر ومعهد تمويل التنمية للمغرب العربي والانتدابات وفق آلية الحراك الوظيفي عن طريق النقل أو الإلحاق.

ويتم ذلك استنادا لما تمّ ضبطه من شغورات تحدد الحاجيات الفعلية لمختلف برامج مهمّة المالية في إطار إعداد مشروع ميزانية الوزارة على المدى المتوسط (2022-2024) والتقارير المقدّمة من قبل برنامجي الجباية والمحاسبة العمومية حول تحديد العدد الأدنى من الأعوان الواجب توفره بالمراكز المحاسبية ومراكز مراقبة الآداءات إضافة إلى محتوى قرارات ضبط الخطط ومجموع الخطط المصادق عليها بمقتضى قانون المالية للسنة المعنية.

ويقصد بتسديد الشغورات بوزارة المالية في الآجال هو التوصّل إلى انتداب كافّة الخطط التي تمّت برمجتها خلال نفس السنة وتنظيمها مرورا بجميع الإجراءات المتعلّقة بها من مرحلة ضبط الحاجيات وصولا إلى تعيين المعنيين بالأمر بمراكز العمل.

وقد تمّ تبنّي هذا المؤشر لتماشيه مع التوجهات العامّة للوزارة في مجال التصرف في الموارد البشرية من خلال توفير الوسائل البشرية الضرورية والملّحة للوزارة وذلك مع تدعيم الآليات الواردة ضمن منشور السيّد رئيس الحكومة عدد 12 بتاريخ 11 جوان 2021 والمتعلّق بمشروع إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 والمتمثلة في تطبيق برنامج الحراك الوظيفي بين مختلف الإدارات العمومية لفائدة وزارة المالية وانتداب خريجي مدارس التكوين بالمناظرات الخارجية كتدبير استثنائي في تسديد الشغورات بكافة برامج مهمة المالية وخاصة برنامجي الجباية والمحاسبة.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة تسديد الشغورات بوزارة المالية في الآجال= نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب عن طريق المناظرات الخارجية + نسبة انجاز الخطط المخصصة لانتداب خريجي مدارس التكوين + نسبة تسديد الشغورات عن طريق النقلة أو الإلحاق، ويتم احتساب هذه النسب كالتالي:

- نسبة انجاز الخطط المخصصّة للانتداب عن طريق المناظرات الخارجية = عدد الخطط المنجزة عن طريق الانتداب الخارجي خلال السنة المالية المعنية/ العدد الجملي للخطط الشاغرة بمهمة المالية خلال السنة المالية المعنية

- نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب من خريجي مدارس التكوين= عدد الخطط المنجزة من الانتدابات من خريجي مدارس التكوين خلال السنة المالية المعنية/ العدد الجملي للخطط الشاغرة بمهمة المالية خلال السنة المالية المعنية
- نسبة تسديد الشغورات عن طريق النقلة أو الإلحاق بالتناظر والفردي= عدد المترشحين المقبولين لتسديد الخطط المصادق عليها عن طريق النقلة أو الإلحاق بالتناظر والفردي بعنوان السنة المالية المعنية / العدد الجملي للخطط المخصصّة لتسديد الشغورات عن طريق النقلة أو الإلحاق المصادق عليها بميزانية الوزارة بعنوان السنة المالية المعنية.

2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مصدر إداري.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 64 % بعنوان سنة 2022، 70 % بعنوان سنة 2023 و76 % بعنوان سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيّدة لمياء الوسلاتي (مديرة درجة استثنائية).

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.1.0.9: نسبة تسديد الشغورات بوزارة المالية في الآجال	%	-	37	52	57	63
المؤشر الفرعي الأول 1.1.1.0.9: نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب عن طريق المناظرات الخارجية خلال السنة المالية المعنية	%	-	-	10	10	10
المؤشر الفرعي الثاني: 2.1.1.0.9: نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب من خريجي مدارس التكوين خلال السنة المالية المعنية	%	-	30	32	35	38
المؤشر الفرعي الثالث 3.1.1.0.9: نسبة تسديد الشغورات عن طريق النقلة والإلحاق خلال السنة المالية المعنية	%	-	7	10	12	15

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

يجمع المؤشر الخاص بنسبة تسديد الشغورات بوزارة المالية في الآجال الانتدابات الحاصلة من خريجي مدارس التكوين المتخصصّة (المدرسة الوطنية للإدارة ومعهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر ومعهد تمويل التنمية للمغرب العربي) والذّي تميز بمحدوديته خلال سنة 2021 حيث تمّ انتداب ثلاثة (03) إطارات من خريجي المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة ببرنامج القيادة والمساندة في حين تمّ تعيين 25 مستشارا للمصالح المالية من الدرجة الرابعة المدمجين في هذه الرتبة بمختلف برامج مهمة المالية من خريجي معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر وخريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي وهو عدد محدود لا يمكن من تلبية حاجيات كافة برامج الوزارة.

أمّا بالنسبة لتسديد الشغورات لفائدة برنامج الجباية عن طريق النقلة أو الالحاق باعتماد آلية التناظر فقد بلغ العدد الجملي للخطط المفتوحة والواردة صلب البلاغ الصادر بتاريخ 28 أوت 2020 ، 862 خطّة تنقسم إلى الخطط التالية وفقا لبيانات الجدول التالي:

الصنف	عدد الخطط	عدد المقبولين إثر عملية الفرز ا	عدد الناجحين
أ2	342	187	33
أ3	353	68	9
أ2 تمّت ترقيتهم إلى أ1 إثر ترشحهم في المناظرة			5
ب	180	65	بصدد الانجاز
العملة	87	50	بصدد الانجاز

واستنادا إلى بيانات الجدول أعلاه فإنّ عدد الناجحين في مناظرة الحراك الوظيفي في الأصناف من الصنف الفرعي أ2 وأ3 تمثّل نسبة محدودة لا تمكّن من تغطية نسبة 10 % الخطط الشاغرة على الأقل والمصادق عليها بالنسبة لهذه الأصناف.

كذلك الشأن بالنسبة لتسديد الشغورات لفائدة برنامج المحاسبة وبرنامج القيادة والمساندة عن طريق **الإلحاق والنقل الفردية** حيث بلغ العدد الجملي للخطط التي تمّ تسديدها خلال سنة 2021 باعتماد هذه الآلية 28 خطّة تنقسم إلى 27 خطّة في مختلف الأسلاك والرتب لفائدة الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص، خطّة وحيدة في سلك العملة لفائدة برنامج القيادة والمساندة وهو ما لايمكّن من الاستجابة لكافّة الشغورات التي تشكو منها مختلف الهياكل والمصالح الخارجية للوزارة.

وتبعا لذلك، سيتواصل العمل بهذه الآليات بعنوان السنوات 2022 -2023-2024 والمتمثلة في انتداب خريجي مدارس التكوين والحراك الوظيفي مع العمل على تدعيمها بتنظيم مناظرات خارجية استثنائية للانتداب في مختلف الرتب والأسلاك ذات الصبغة الملحة والمستعجلة وتبني برنامج للانتدابات على امتداد ستة سنوات لتغطية حاجيات مختلف هذه البرامج من الانتدابات في مختلف الأسلاك والرتب بمعدّل يصل إلى حوالي 1815 خطّة سنويا وهو ما يعادل حوالي 10 % من العدد الجملي للخطط الشاغرة المراد تسديدها سنويا بمختلف برامج مهمة المالية عن طريق الانتداب الخارجي هذا مع رسم الأولويات في انتداب الرتب ذات الصبغة الأكيدة والمستعجلة والتي سيتّم تلبيتها خلال سنة 2022 بالمصالح المركزية وخاصّة الخارجية للوزارة.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- غياب فتح مناظرات خارجية للانتداب في مختلف الرتب والأسلاك لفائدة وزارة المالية منذ سنة 2014 مقابل ارتفاع عدد المغادرين للوزارة (إحالة على التقاعد، نقلة خارجية، إلحاق، استقالة، مغادرة اختيارية...) وهو ما أدّى إلى تفاقم نسبة الخطط الشاغرة التي بقيت دون تعويض،

- محدودية عدد الخطط المسموح بها سنويا في انتداب خريجي مدارس التكوين المتخصصّة التي لا تمكّن بصفة فعلية من الاستجابة لكافّة الحاجيات المعبّر عنها من قبل مختلف هياكل الوزارة لتدعيم مصالحها بهذا الصنف من الانتدابات خاصة على المستوى الجهوي وذلك للاعتبارات التالية:

- تخصيص كلّ سنة من خمسة عشر (15) إلى عشرين (20) خطّة على أقصى تقدير لانتداب مستشاري المصالح المالية من خريجي معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي ويعود ذلك إلى محدودية طاقة استيعاب المعهد المذكور التي لا تسمح بالترفيع في عدد التلامذة المنتمين لنفس الفوج إضافة إلى ارتفاع المساهمة المالية للدولة التونسية قصد تكوين التلامذة التونسيين بالمعهد والتي يتّم الوفاء بها بالعملة الصعبة،
- العدد المحدود للراغبين في أن يتّم تبنّيهم بمختلف هياكل الوزارة من خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي،
- العدد الضئيل المخصّص للوزارة في انتدابات خريجي المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة خاصّة خلال السنوات الأخيرة حيث تمّ خلال سنة 2021 انتداب خطتين (02) اختصاص رقابة وتفقد وقضاء بالنسبة لسلك هيئة الرقابة العامّة للمالية وخطّة وحيدة اختصاص إدارة عامّة،
- غياب انتداب خريجي المرحلة المتوسطة من الصنف الفرعي أ2 وكذلك الصنف الفرعي أ3 من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة لعدم لجوء هذه الأخيرة لعملية فتح مناظرات خارجية في هذه الأصناف.

- محدودية عدد الخطط المسموح بها لتسديد الشغورات ببرامج مهمة المالية باعتماد آليات النقلة أو الالحاق عن طريق التناظر والتي لا تؤدّي إلى تغطية 10 % من مجموع الحاجيات على الأقّل المراد تسديدها باعتماد هذه الآلية خاصّة بالنسبة لبرنامج الجباية والمحاسبة ويعود ذلك إلى ما تتطلبه هذه الخطط من مؤهلات علمية وتجربة مهنية تقتضي توافقها مع الوظائف المطلوبة صلب هذه الخطط الشاغرة.

- تأخر صدور الأمر المتعلّق بالحراك الوظيفي الذّي من شأنه ضبط الشروط والإجراءات الخاصّة به والمنح والامتيازات المترتبة عنه إضافة إلى مشروع إحداث البورصة الوطنية للحراك الوظيفي للتشجيع على استقطاب أفضل الخبرات والكفاءات في مختلف الاختصاصات لفائدة وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (جزء المالية).
- عدم تنظيم دورات تكوينية متخصصّة في مختلف مجالات المالية العمومية وبعض الاختصاصات التقنية يتّم برمجتها خصيصا لفائدة الملحقين و الّذين تمّت نقلتهم إلى مختلف الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة.

بطاقة مؤشــر أداء: نسبة تقدّم الدراسة المتعلقة بالتناصف بين الجنسين بوزارة المالية

رمز المؤشر : 2.1.0.9

I – الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرّف في الموارد البشريّة

2- **تعريف المؤشر:** يعتمد هذا المؤشّر لقيس تقدم الأشغال الخاصّة بدراسة مقاربة النوع الاجتماعي ونسبة التناصف بين الجنسين بوزارة المالية وذلك في مجال التسميات في الخطط الوظيفية والتعيين باللجان المحدثة بالوزارة والمعنية بمعالجة الملفات ذات الصلة بمهمة المالية قصد رصد وتحليل تطور احتلال المرأة للمناصب العليا ودورها في مواقع المسؤوليّة والقرار مقارنة بالعنصر الرجالي وذلك بالاستناد إلى الإحصائيات المسجلة بعنوان كلّ درجة من درجات الخطط الوظيفية المسندة للنساء وتوزيعها على المستوى الوطني (المركزي والجهوي) وعدد النساء المعيّنين صلب اللجان المحدثة بالوزارة وفي ذلك تكريس لمقاربة النوع الاجتماعي في مجال التصرف في الموارد البشرية من خلال مزيد تدعيم مبادئ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II – التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: النسبة المستخلصة من المؤشر الفرعي عدد 1 + النسبة المستخلصة من المؤشر الفرعي عدد2 وهي كالتالي:

- المؤشر الفرعي عدد1: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة العنصر النسائي/ نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية لكلا الجنسين
- المؤشر الفرعي عدد2: العدد الجملي للنساء المعيّنين صلب اللجان المحدثة بوزارة المالية / مجموع تركيبة هذه اللجان

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.

4- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر:72 % بعنوان سنة 2022، 78 % بعنوان سنة 2023 و83 % بعنوان سنة 2024

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّدة دليلة الحجاجي (كاهية مدير التسميات في الخطط الوظيفية)

III – قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.1.0.9: نسبة تقدّم الدراسة المتعلقة بالتناصف بين الجنسين بوزارة المالية	%	-	38	72	78	83
المؤشر الفرعي الأول 1.2.1.0.9: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي	%	-	38	42	45	48
المؤشر الفرعي الثاني 2.2.1.0.9: نسبة النساء المعيّنين في اللجان المحدثة بوزارة المالية	%	-	-	30	32	35

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

مثلت تقديرات المؤشر الفرعي الأول الخاص بنسبة التسميات في الخطط الوظيفية المقترحة لفائدة العنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي بعنوان سنة 2021 نسبة 38 % على المستوى الوطني إلاّ أنّ هذه النسبة تطرح تباينا هاما وعدم التوازن باعتبار درجة الخطّة الوظيفية المسندة للعنصر النسائي (رئيس ديوان، كاتب عام وزارة، مدير عام، مدير، كاهية مدير، رئيس مصلحة) وتوزيعها على المستوى الجهوي والمركزي.

هذا ومثّلت تقديرات هذا المؤشر بعنوان السنوات 2022 نسبة 42 %، 2023 نسبة 45 % وسنة 2024 نسبة 48 % وذلك في إطار العمل على اتخاذ الإجراءات والأنشطة الكفيلة بالتشجيع على تسمية الإطارات النسائية في مختلف درجات الخطط الوظيفية خاصّة على المستوى الجهوي.

أمّا بالنسبة لتقديرات المؤشر الفرعي الثاني المتعلّق بنسبة النساء المعيّنين باللجان المحدثة بوزارة المالية والتي حددّت بـ30 % بعنوان سنة 2022 وصولا إلى 35 % بعنوان سنة 2024 وذلك من خلال دراسة الدور الذّي تضطلع به الإطارات النسائية في دراسة مختلف الملفات المعروضة على أنظار اللجان المختصّة ومدى قدرتها على مناقشة الإشكاليات والصعوبات التي تطرحها واقتراح الحلول الملائمة لها والعمل على التكريس التدريجي للإطارات النسائية المنتمين لمختلف الرتب والحث عل تعيينهم بمختلف اللجان المحدثة وخاصّة المرأة العاملة على المستوى الجهوي.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- الإطار القانوني المتمثّل في الأمر الحكومي عدد 1245 لسنة 2006 المؤرّخ في 24 أفريل 2006 والمتعلّق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية وشروط الإعفاء منها حيث يضبط شروط الإسناد والإعفاء من الخطّة الوظيفية والتي تخضع أساسا للسلطة التقديرية لرئيس الإدارة دون التنصيص صراحة على ضرورة احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ،

– افتقار المصالح المعنية بالتصرف في الموارد البشرية لمنظومة معلوماتية مندمجة تتضمّن المؤهلات العلمية والمهنية لكافّة إطارات الوزارة والتي من شأنها أن تساعد على انجاز القرار في تسمية الإطار الأجدر لتكليفه بالخطّة الشاغرة سواء كان رجلا أو إمرأة وذلك بما يتماشى مع متطلبّات الخطّة،

– وجود بعض اللجان بوزارة المالية بصفة غير رسمية (commissions officieuses) في ظلّ غياب مقرّرات تضبط تركيبة هذه اللجان والمهام الموكولة إليها.

بطاقة مؤشر أداء : نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة إطارات وأعوان وزارة المالية

رمز المؤشر: 9 . 1 . 1 . 32

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريف المؤشر** : يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على تقييم أدائها فيما يتعلّق بإنجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية وذلك بالاعتماد على جملة من المعايير الموضوعية على غرار حجم الموارد المالية الموضوعة في الغرض والإمكانيات اللوجيستية المتوفرة (طاقة استيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون و تفاعل مختلف هياكل وزارة المالية في المشاركة في برنامج التكوين ...) وهو ما ينجرّ عنه قياس الأثر الإيجابي الذّي يترتب عن إنجاز مخطط التكوين السنوي على قدرات الإطارات و الأعوان من خلال تطوير أدائهم وتحيين معارفهم في مجالات تدخلهم و الرفع من قدارتهم الاتصالية (لغات و برامج معلوماتية ...) و حثهم على مزيد العطاء والمثابرة، هذا بالإضافة إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة حول نسبة التأطير، والعمل على تحسينها عبر الترفيع من عدد المنتفعين بالتكوين من سنة إلى أخرى.

يمكّن هذا المؤشر من برمجة الإعتمادات المالية الضرورية لإنجاز مخططات التكوين بعنوان السنوات المقبلة، إذ أنّ عدم التحكّم في نسبة إنجاز هذا المخطط في الآجال من شأنه أن يؤدّي إلى رصد إعتمادات وتجميدها لفائدة هذا البرنامج دون استعمالها بصورة فعلية خلال السنة الماليّة المعنية برصد تلك الاعتمادات.

3. **طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**:عدد الدورات التكوينية المنجزة في السنة/ عدد الدورات التكوينية المبرمجة بمخطّط التكوين السنوي للوزارة
2. **وحدة المؤشر**:نسبة مأوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : مصدر إداري : المدرسة الوطنية للمالية ومختلف هياكل وزارة المالية
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : آخر السنة المالية المعنية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر** : 75 % سنة 2022
6. **المسؤول عن المؤشر** : مدير عام المدرسة الوطنية للمالية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات (1)		التقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة إطارات وأعوان وزارة المالية	%	47	50	75	80	

(1) بدون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين من برامج مشتركة وخصوصية من قبل إدارة المدرسة الوطنية للمالية، دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة، 47% بعنوان سنة 2020 وهي بذلك تكون قد شهدت إنخفاظا ملحوظا مقارنة بنسبة قيس الأداء المبرمجة. وهذا التراجع هو نتيجة للظروف الصحية التي شهدتها البلاد نتيجة تفشي فيروس كوفيد -19.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

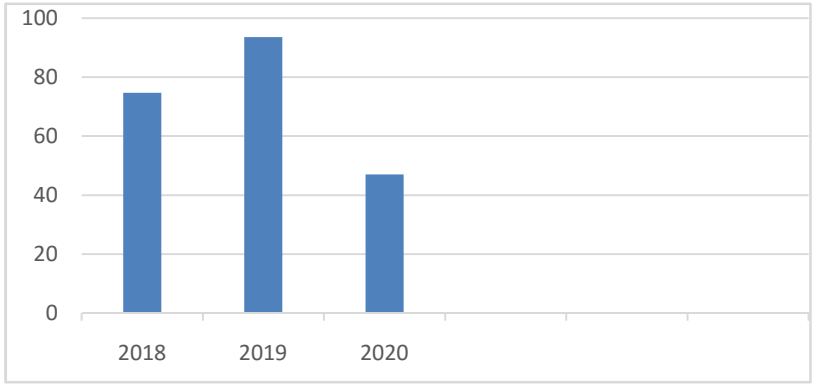

المؤشر: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة إطارات وأعوان وزارة المالية

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تطعيم الفريق العامل بكفاءات يوكل إليها مهمّة مساعدة اللّجان المحدثة بالمدرسة على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الاقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الاختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكوّنون في عرض الدروس وقد تمّ في هذا الإطار تنقيح القرار المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة العلمية بالمدرسة الوطنية للمالية بتاريخ 06 فيفري 2017،
- تولت المدرسة الوطنية للمالية إبرام عقد مع مؤسسة "France Expertise " بتاريخ 24 أفريل 2018، امتدّ على ثلاثة سنوات، حول إعداد حقائب تكوين في إطار مخطط التكوين الخاص بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية، الذي بمقتضاه شرعت المدرسة في إعداد 25 حقيبة تكوين وتمّ ابرام ملحق تعديلي يتعلق بتفعيل التكوين الإفتراضي الذي من شأنه سياسهم في تشريك عدد أكبر من المنتفعين بالتكوين حتى في ظلّ تواصل الظروف الصحية الحاالية.

وضع خطّة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها:

- على مستوى البرمجة باعتبار الأهداف التي ينبغي أن يتم الاتفاق بشأنها وتحديدها بكل دقة وبصفة مسبقة وخاصّة عند إعداد مخطّط التكوين وحثهم على برمجة الدورات التكوينية التي تعكس الحاجيات الفعلية للتكوين دون سواها،
- على مستوى التنفيذ،
- على مستوى المتابعة وللتقييم،

وتمكن هذه الخطة المشتركة من تحديد المعوقات وبالتالي الخروج بمقترحات وتوصيات لتلافي الإشكاليات مستقبلا.

- البحث عن فضاءات تكوين خارجية لإحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة على مستوى جهوي لتغطية حاجيات التكوين للمصالح الجهوية لوزارة التكوين وذلك قصد تجاوز محدودية فضاءات التكوين بالمدرسة، وفي هذا الإطار تمّ إبرام إتفاقيات مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف ولايات الجمهورية لإحتضان الملتقيات التكوينية على مستوى جهوي.
- دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الإنتفاع بالتكوين بأقلّ كلفة ممكنة.

وقد انطلقت المدرسة بعد في برمجة دورات تكوينية لفائدة إطارات جهوية في مجال هندسة التكوين وبيداغوجيا التكوين بالتنسيق مع المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين.

- إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطّلبات التصرّف الحديث وتطوير منظومة التكوين.
- تحيين مستوى تأجير المكوّنين والأخذ بعين الاعتبار لمراحل التكوين لفائدة الرتب الدنيا وقد صدر الأمر الحكومي عدد 55 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جانفي 2020 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2596 لسنة 2007 المتعلق بضبط نظام تأجير مختلف أصناف المدرسين والأعمال الإستثنائية والباحثين القارين وغير القارين بالمدرسة الوطنية للمالية.
- إرساء منصّة التكوين على الخطّ التي ستدخل في مرحلتها التجريبية بداية من جوان 2021.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

5-1: النقائص والعراقيل التي حالت دون تسجيل مستوى أفضل للمؤشر:

تعتبر سنة 2020 سنة إستثنائية باعتبار الجائحة الصحية التي عرفتها البلاد المتمثلة في تفشي كوفيد – 19 وما فرضتها من إجراءات وقائية خاصّة منها تعليق الانشطة التكوينية بجميع مؤسسات التكوين العمومي وهو ما نتج عنه تراجعا ملحوظا في مؤشر قيس الأداء.

5-2: النقائص المتعلقة بجودة المؤشر:

- المؤشر الحالي لا يميّز بين الأنشطة التكوينية ولا يبرز نوعية وأهمية كل منها ولا يعكس بالتالي المستوى الحقيقي لإنجازات المدرسة وجودة عملية التكوين.

- إن إعتماد مؤشر" نسبة الإنجاز الفعلي للمخطط السنوي للتكوين"، يعتبر مؤشرا هاما إلا أنه في حد ذاته لا يفي بالغرض وخاصة إذا ما تعلق الأمر بضرورة تفصيل وتحليل مكونات العملية التكوينية، حيث يتجه الرأي لمزيد تفصيل وتجزئة هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية يؤخذ فيها بعين الإعتبار المجهود الذي تقوم به وحدة البحوث النشر والمتمثل أساسا في تدقيق ومراجعة وتحيين السندات البيداغوجية باعتبارها أدوات التكوين الرئيسية ولما لها من أثر إيجابي على مردودية وجودة التكوين وهو ما لا يمكن لمؤشر القياس المعتمد حاليا بيانه وإبرازه بوضوح.

- وعليه يقترح تجزئة المؤشر الحالي إلى مؤشرات فرعية يتم إسناد نسب مائوية لكل منها ويؤخذ فيها بعين الإعتبار توفير الإمكانيات البيداغوجية اللازمة من سندات بيداغوجية موحدة توضع على ذمة المكونين والمتكونين على حد السواء بالإضافة إلى مراجع وكتب ونشريات توفرها وحدة البحوث والنشر وتضعها بفضاء المكتبة على ذمة الباحثين والمتكونين لمزيد اثراء زادهم المعرفي وتمكينهم من وسائل العمل الضرورية لإنجاز البحوث وكذلك للإعداد لامتحانات الوحدات القيمية في المرحلة الحالية ولمختلف المناظرات المبرمجة في مختلف مراحل التكوين بما فيها التكوين الأساسي في مراحل قادمة.

بطاقة مؤشر الأداء : آجال فتح و إحالة أو تفويض الاعتمادات

رمز المؤشر :1.2.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ترشيد حوكمة النفقات العمومية

2. **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر في إحتساب الآجال التي تتطلبها عملية توزيع أو تحويل الإعتمادات وإحالتها وتفويضها لفائدة المصالح المركزية والجهوية للوزارة المسؤولة على إنجاز النفقات. ويتم ذلك بإحتساب الآجال الإدارية الخاصة بكل المطالب المقدمة خلال السنة.

3. **طبيعة المؤشر** :مؤشر نجاعة .

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر :

المؤشر1.2.1.9= آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات	الآجال الإدارية لدراسة طلبفتح وتوزيع أو تحويل الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات**(1)**		+الآجال الإدارية لإحالة أوتفويض الإعتمادات**(2)**
المؤشر 1.2.1.9= آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات	(تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات) –(تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط الفرعي).	**+**	**+** تاريخ التفويض أو الإحالة – تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات

- **الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح وتوزيع أو تحويل الإعتمادات** =تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م– تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

- **الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات** =تاريخ إحالة أو تفويض الإعتمادات –تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م.

وحدة قيس المؤشر :اليوم

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

– تاريخ ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة, أو تاريخ تلقي المراسلات عبر منظومة عليسة،

- تاريخ قرارا تتوزيع أو تحويل الإعتمادات بين المشاريع حسب منظومة أدب،
- تاريخ قرارات الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.

❖ **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** :من خلال جدول متابعة طلبات فتح الإعتمادات وجدول متابعة تفويض أو إحالة الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات .

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- منظومة عليسة،
- منظومة أدب.

تاريخ توفر المؤشر : سنوي

القيمة المنشودة للمؤشر 02 أيام سنة 2024

المسؤول على المؤشر : مدير إعداد وختم ومتابعة تنفيذ ميزانية وزارة المالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية	الوحدة	الانجازات			ق.م 2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.1.9 : أجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات.	يوم			11	3	2	2	2
المؤشر الفرعي. 1.1.2.1.9 : آجال دراسة طلب فتح وتوزيع أو تحويل الاعتمادات من قبل مصالح إ ع ش م م ت				7	2	1	1	1
المؤشر الفرعي2.1.2.1.9: آجال إحالة أوتفويض الإعتمادات من قبل مصالح إ ع ش م م ت				4	1	1	1	1

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة)

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات لتقليص آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات وذلك بالحرص على بلوغ الآجال الدنيا لدراسة طلبات الفتح و إحالة وتفويض الإعتمادات والمقدرة بيوم واحد.

وحيث مكنت منظومة عليسة من تقليص آجال ورود الطلبات وتوزيعها مما سينعكس على تقليص آجال المؤشر.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

لا يعكس هذا المؤشر الآجال المستقطعة لإستكمال الوثائق اللازمة لدراسة طلبات فتح الإعتمادات والتي تؤثر سلبا على النتائج المنشودة للمؤشر.

بطاقة مؤشر الأداء : آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية

رمز المؤشر :2.2.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2. **تعريف الهدف** :يهدف هذا المؤشر إلى التقليص في الآجال المتعلقة بتنفيذ الشراءات العمومية المنجزة من قبل مصالح الإدارة وخاصة تلك المتعلقة بإعداد كراس الشروط ورأي لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية.
3. **طبيعة المؤشر** :مؤشر نجاعة **من حيث التحكم في المراحل المختلفة لإنجاز عملية الشراء .**

التفريعات :

- **مؤشر فرعي 1: آجال إعداد كراسات الشروط:** هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة و إعداد و ختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.
- **مؤشر فرعي 2: آجال التقييم الفني والمالي:**هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.
- **مؤشرآجال الاستلام الوقتي:**هي عدد الأيام الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وانجاز الشراءات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر :يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية:

المؤشر 2.2.1.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية.	=	تاريخ الاستلام الوقتي	– تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط

- ❖ **آجال إعداد كراسات الشروط** = تاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة –تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط.
- ❖ **آجال التقييم الفني والمالي** = تاريخ إبداء اللجنة لرأيها للمشتري العمومي–تاريخ فتح العروض.
- ❖ **آجال الاستلام الوقتي** =تاريخ الاستلام الوقتي – تاريخ إصدار الإذن بالتزود.

2.وحدة قيس المؤشر : اليوم.

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- مصلحة إعداد وبرمجة الشراءات
- مصلحة تنفيذ الشراءات
- مصلحة التصرف في المخزون.
- مصلحة التصرف في المعدات والتجهيزات
- لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

4. تاريخ توفر المؤشر : سنوي

5. القيمة المنشودة للمؤشر :60 يوما سنة 2024

6.المسؤول على المؤشر :مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية ولجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

III– قراءة في نتائج المؤشر

***1.*سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:**

الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر2.2.1.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية.	يوم	140	62	61	60	60
المؤشر الفرعي.1.2.2.1.9 آجال إعداد كراس الشروط		20	13	12	11	11
المؤشرالفرعي.2.2.2.1.9 آجال التقييم الفني و المالي		30	24	24	24	24
المؤشرالفرعي 3.2.2.1.9. آجال التسليم		90	25	25	25	25

2. تحليل النتائج والتقديرات :

سجل نسق مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية تطورا تراجعا بعدد 74 يوما في أجال التنفيذ المذكورة حيث أصبحت 140 يوما في سنة 2020 عوضا عن 66 يوما سنة 2018.

ويبين الجدول الموالي تطور المؤشر المتعلق بآجال تنفيذ الشراءات باعتماد ثلاث مؤشرات فرعية على اعتبار أن التحكم في آجال التنفيذ يقصد بها التقليص من المدة التي تتطلبها مختلف الإجراءات ومن أهمها مدة إعداد كراسات الشروط، المدة التي يتطلبها إصدار تقرير التقييم المالي والفني للاستشارة وكذلك آجال الاستلام الوقتي للشراءات.

3. تحديد النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يمثل مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية مؤشرا جماليا لا يمكن على أساسه معرفة أسباب التأخير في تنفيذ الشراءات بدقة وهو ما يستوجب اعتماد مؤشرات فرعية لحصر الآجال المعنية بالمؤشر بكل دقة.

بطاقة مؤشر أداء : آجال خلاص المزودين و مسدي الخدمات

رمز المؤشر 3.2.1.9:

I- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف :ترشيد حوكمة النفقات العمومية

تعريف الهدف :يعكس المؤشر مدى سعي الإدارة إلى تقليص آجال خلاص المزودين الذين قاموا بإيداع مستنداتهم طبقا للإجراءات الجاري بها العمل.وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسين وهما آمر الصرف (المرحلة الإدارية) والمحاسب العمومي(المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يختص بقيس المدّة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوما.

ويهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع احتساب الآجال المستوجبة لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات و إسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.

نوع المؤشر : مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة من حيث المساهمة في تقليص آجال خلاص الفواتير الصادرة من المزودين و مسدي الخدمات.

دورية المؤشر :سنة

التفريعات :لا توجد تفريعات لهذا المؤشر.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية :

آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	=	***تاريخ توجيه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي المختص عبر مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات و***	-	***تاريخ إيداع الفواتير بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعداتمصحوبة***

المعدات.	***بالمؤيـــــدات القانونيـــــة اللازمة.***

وحدة قيس المؤشر *:اليوم*

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

المعطيات (الواردة و الصادرة) المضمنة بمنظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات و المعدات.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

منظومة مكتب الضبط *الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات و المعدات.*

القيمة المنشودة للمؤشر *:20 يوما*

المسؤول على المؤشر *:مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية.*

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

ترشيد حوكمة النفقات العمومية						
	وحدة القيس	انجازات	ق.م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشـــر : آجـــال خـــــــــلاص المـــــــــزودين ومسدي الخدمات	اليوم	27	22	22	21	20

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر معدل إنجازه ارتفاعا بيومين مقارنة بتقديراته لسنة 2020 والبالغة 25 يوما ويعود ذلك الى تفشي جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على جميع المجالات ويعود ذلك الى عدم تسوية الوضعية الجبائية للعديد من المزودين الى جانب التأخير في صدور مقرر الرقابة المعدلة على النفقات لميزانية سنة 2020 عن الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وفي هذا الاطار تسعى

مصالح الإدارة العامة للشوؤن المالية والتجهيزات والمعدات الى التقليص في الآجال من خلال تقدير 22يوم (سنة 2022) و21 يوم (سنة 2023)و20يوم (سنة 2024)كقيمة منشودة للمؤشر .

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

تتمثل أهم هذه النقائص في :

- الاستجابة المتأخرة للمصالح المعنية للمصادقة على الفواتير

- عدم قيام المزودين بتسوية وضعياتهم الجبائية مما يتعذر اصدار أوامر الصرف لفائدتهم

-ورود الفواتير لا تتضمن البيانات الوجوبيةالمنصوص عليها بالفصل 18أحكام قانون المالية **أو** تتضمن مبالغ غير صحيحة أو تتضمن أخطاء حسابية.

-

بطـــــاقة مؤشـــــــر أداء : نسبة تنفيذ دراسة و أشغال مشاريع البناءات المبرمجة

رمز المؤشر :4.2.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : برنامج القيادة و المساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : لا يوجد
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين التصرف في ميزانية الدولة
4. **تعريف المؤشر** : يهدف المؤشر إلى تنفيذ النسبة المبرمجة لدراسة و أشغال جميع مشاريع البناءات ، من خلال احتساب النسبة المائوية لتقدم تنفيذ المشاريع مقارنة بما هو مبرمج بميزانية وزارة الاقتصاد و المالية و دعم الإستثمار.
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية
7. **التفريعات** :

- **مؤشر فرعي عدد 1 : نسبة تنفيذ الدراسات**
- **مؤشر فرعي عدد 2 : نسبة تنفيذ الأشغال**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :

نسبة تنفيذ الدراسات= معدل نسب تنفيذ دراسة المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

مجموع(نسب إنجاز الدراسات X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)

مجموع قيمة الدراسات المقدرة

نسبة تنفيذ الأشغال= معدل نسب تنفيذ أشغال المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

مجموع(نسب إنجاز الأشغال X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)

مجموع قيمة الأشغال المقدرة

✓ **نسبة تنفيذ دراسة و أشغال مشاريع البناءات المبرمجة =**

(نسبة تنفيذ الدراسات x القيمة المالية المقدرة للدراسات) + (نسبة تنفيذ الأشغال x القيمة المالية المقدرة للأشغال)

مجموع قيمة المشاريع المبرمجة

2. وحدة المؤشر : النسبة المائوية.

3. طريقة تجميع البيانات و المعطيات :

الدراسات : الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الفنية للبناءات بالإدارة العامة للبنايات و اللجان الفنية بمختلف الإدارات الجهوية للتجهيز المدون في محاضر الاجتماعات.

الأشغال : محاضر اجتماعات الحظائر

4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري (الإدارة العامة للبنايات، الإدارات الجهوية للتجهيز)

5. تاريخ توفر المؤشر : آخر السنة المالية المعنية

6. القيمة المستهدفة للمؤشر : 94.5 % خلال سنة 2022 و100 % خلال سنة 2024.

80 % من الدراسات = **الدراسات التمهيدية المفصلة للأقساط الخاصة** (APD lots spéciaux) قبل الشروع في إعداد ملف طلب العروض (DAO)

60 % من الأشغـال = انجاز الأشغال الكبرى (Structures) قبل الشروع في الأشغال الثانوية (finitions)

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المدير العام للبنايات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر

	الوحدة	انجازات	ق.م 2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة تنفيذ الدراسات	%	**52.8**	85	90	100	100
نسبة تنفيذ الأشغال	%	**65.4**	90	95	100	100
نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة	%	**64.2**	89.5	94.5	100	100

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2020 بنسبة 79 % بينما بلغ المؤشر نسبة 64.2 % فقط، و ترجع أسباب عدم بلوغ المؤشر إلى الأهداف المرسومة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية التي تشرف بصفة مباشرة على إنجاز دراستها و أشغالها المصالح الجهوية للتجهيز، و التي تبلغ حوالي نسبة 70 % من القيمة الجملية للمشاريع، هي التي تشهد تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال عكس المشاريع ذات الصبغة الوزارية التي تشرف على إنجازها الإدارة العامة للبنايات بوزارة الاقتصاد و المالية و دعم الإستثمار و التي تنجز بنسبة 100 %.

3- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

يعود التعطيل خاصة إلى الأسباب التالية :

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين و بالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية.
- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...)
- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض و الإنطلاق في الأشغال
- عدم جاهزية بعض المقاولين لإنجاز المشاريع في اللآجال المحددة نظرا للظروف الاقتصادية و الصحية الاستثنائية التي تمر بها البلاد .

علما و أن الإدارة العامة للبنايات هي التي تتابع مشاريعها المركزية مباشرة بينما يقتصر دورها بالنسبة للمشاريع ذات الصبغة الجهوية في الناحية الفنية على المصادقة على مختلف مراحل الدراسات حسب الخصائص الفنية للبنايات التابعة للوزارة و مراقبة الأشغال و هي تسعى دائما إلى التسريع في الإنجاز و ذلك بمراسلة الولاة بصفة دورية لعقد اجتماعات للنظر في الأسباب التي حالت دون التقدم العادي للأشغال و التنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز للتسريع و على سبيل

المثال طلب إعداد رزنامة في مواعيد الإجتماعات الخاصة بدراسة و إنجاز المشاريع من المصالح الجهوية للتجهيز مع الملاحظة أن نسبة التجاوب في هذا الإطار متفاوتة.

- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :**

– إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة و إنجاز أشغال المشاريع ذات الصبغة الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة الاقتصاد و المالية و دعم الإستثمار.

– إعداد برنامج الإجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو اجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال.

– توفير الوثائق العقارية و الإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية، تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.

– إعداد مراسلات تذكير و عقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاة و ذلك بصفة دورية.

- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

مجال تدخل الإدارة العامة للبنايات في المشاريع الجهوية :

تشرف الإدارات الجهوية للتجهيز على إنجاز مختلف مراحل دراسة و إنجاز المشاريع الجهوية بصفة مباشرة باعتبارها المصلحة المختصة لدى السيد الوالي صاحب المشروع الجهوي، فهي المسؤولة على تعيين الجلسات و اجتماعات الحظيرة، أما بالنسبة للإدارة العامة للبنايات باعتبارها ممثل عن المصلحة المستفيدة فهي تسهر على متابعة هذه المشاريع والمصادقة على مختلف مراحل الدراسات والأشغال لكن دون أن يكون لها مسؤولية الإشراف عليها، وبالتالي فإن مجال تدخل الإدارة العامة للبنايات محدود خاصة بالنسبة للآجال.

و للحد من تأثير هذه النقائص سعت الإدارة العامة للبنايات لتركيز مصالح إقليمية لمتابعة إنجاز المشاريع ذات الصبغة الجهوية بصفة مباشرة بما من شأنه أن يمكن من مراقبة الإنجاز بصفة دائمة وعلى عين المكان وبالتالي التدخل الناجع في الوقت المناسب لفظ الإشكاليات الحاصلة وتفادي التأخير، إلا أنه نظرا لمحدودية الإمكانيات البشرية فقد تعذر تحقيق هذا الهدف.

بطاقة مؤشر الأداء:نسبة مهمّات الرقابة المنجزة والتي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء

رمز المؤشّر: 1.3.1.9

I.الخصائص العامة للمؤشّر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**:تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.
2. **تعريف المؤشر**:يتمثّل المؤشّر في إحتساب نسبة مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازهاوالقائمة على دراسة المخاطر والمتعلّقة بالأساس بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق الأداء خلال السّنة مقارنةبالبرنامج السنوي لتدخّل الهيئة.
3. **طبيعة المؤشّر**: مؤشّر فاعليّة

II.التفاصيل الفنية للمؤشّر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر**:

نسبة مهمّات الرقابة المنجزة والمتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال ومهمّات تدقيق الأداء خلال السنة

العددالجمليّ لمهمّات الرقابة المبرمجة

2. **وحدة المؤشّر**:نسبة مائويّة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر**: هيئة الرقابة العامة للمالية
4. **تاريخ توفّر المؤشّر**: سنويّا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر**:40% سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج**:رئيس هيئة الرقابة العامة للماليّة

III.قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	الوحدة	إنجازات			2021	تقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
المؤشّر1.3.0.9: نسبة مهمّات الرقابة المنجزة والتي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء	نسبة مائويّة			%55,6	%25	%30	%35	%40

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشّر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشّر عدد 1 بعنوان سنة 2020، نسبة **%55,6** مقابل تقديرات ب**20%** أي بنسبة إنجاز تقدر **ب278%.**

ويعود أسباب الفارق الإيجابيّ بين الإنجازات والتقديرات إلى تبريرات عديدة، من أبرزها:

- ضبط برنامج التدخّل السنويّ للهيئة كان إعتمادا بالأساس على دراسة المخاطر وطلبات مختلف الوزارات والهياكل المعنيّة والإفادات والعرائض المتأكّدة وإستغلال المعطيات المتوفّرة للهيئة حول ملفآت شبهات الفساد،
- إحترام مقتضيات الفصل 71 من القانونالأساسيالجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 الذّي ينصّ على تكليف هياكل الرقابة الإداريّة بفحص وتقييم وثائق الأداء المشار إليها بالقانون الأساسيّ،
- مواصلة تفعيل إتّفاقية التّعاون والشّراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

وبالتّالي تركّزت أعمال الرّقابة المبرمجة والمنجزة على إعطاء الأولويّة المطلقة للمهمّات المذكورة.

وإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة في إطار تعهّداتها الدّوليّة مع الممولّين الأجانب على غرار البنك الدوليّ للإنشاء والتّعمير (BIRD) والبنك الإفريقيّ للتّنمية (BAD) والوكالة اليابانيّة للتّعاون الدّوليّ (JICA) وغيرهم، بإنجاز مهمّات التدقيق السنويّ لحسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية(حوالي 30 مشروع سنويّ)، وتحرص الهيئة على إحترام آجال إرسال التّقارير النّهائيّة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.

3. تحديد أهمّ النقائص المتعلّقة بالمؤشر:

- إنجاز الهيئة خلال السّنة لعدد من مهمّات تفقّد وبحث غير مبرمجة بطلب من السيّد الوزير أو من جهات أخرى،
- إرتفاع عدد المشاريع الممولّة بموارد خارجيّة والتّي تتطلّب أكثر من 50 % من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائيّة للممولين الأجانب في الآجال التعاقديّة.

بطاقة مؤشر الأداء عدد2: نسبة تسوية النّقائص والمصادقة على التّوصيات أو التعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة.

رمز المؤشر:2.3.0.9

I.الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**::تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.
2. **تعريف المؤشّر**: يتمثل المؤشّر في إحتساب نسبة تسوية النّقائص والإخلالات والمصادقة على التوصيات أوالتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابةضمن التقارير النهائية.
3. **طبيعة المؤشّر**: مؤشّر فاعليّة

II.التفاصيل الفنيّة للمؤشّر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر**:

عدد النقائص المسوّاة والتوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها على مستوى التقارير النهائيّة

عدد النقائص والتوصيات المضمنة بالتقارير الأوليّة للتفقّد الصادرة عن الهيئة

2. **وحدة المؤشّر**: نسبة مائويّة
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر**: هيئة الرقابة العامة للمالية
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويّا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر**:60% سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج**: رئيس هيئة الرقابة العامة للماليّة

III.قراءة في نتائج المؤشّر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	الوحدة	إنجازات			2021	تقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
المؤشّر 2.3.0.9: نسبة تسوية النّقائص والمصادقة على التّوصيات أو التعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة.	نسبة مائويّة	–	–	%79,6	45%	50%	55%	60%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشّر:

بلغت الإنجازات المتعلّقة بالمؤشّر عدد 2 بعنوان سنة 2020 نسبة **79,6%** مقابل تقديرات ب**40%** أي بنسبة إنجاز تقدرب**199%**.

ويمكن تفسير هذه الوضعيّة بما يلي:

- تمّ تسجيل بعض النقائص على مستوى تطبيق طريقة إحتساب المؤشر الجديد الذّي تمّ إعتماده سنة 2020 نظرا لغياب طريقة موحّدة بخصوص صياغة التوصيات على مستوى التقارير الأوّليّة للرّقابة، حيث يتمّ التّنصيص أحيانا ضمن التّقارير الأوّليّة بصفة صريحة على توصيات، (على غرار: يوصي فريق الرقابة ب...، يدعو فريق الرّقابة إلى ...) في حين يتمّ الإكتفاء في حالات أخرى بسرد بعض الملاحظات والنّقائص المسجّلة، حيث يتمّ إرجاء تقديم التوّصيات عند إعداد التقارير النهائية .
- تتضمّن بعض التقارير النهائيّة للرقابة جملة من التوصيات الإضافيّة يقع صياغتها على ضوء إجابات الهياكل الخاضعة للرقابة على التقارير الأولوية للهيئة، ولا يمكن في هاته الحالة أخذها بعين الإعتبار عند إحتساب المؤشّر.

3. تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج المهمّات الرّقابيّة من طرف الهياكل والمصالح الخاضعة للتفقّد.
- مدى تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التّقارير الأوّليّة للتفقّد.

بطاقات
الفاعلين العموميين

بطاقة عدد01: ديوان مساكن أعوان المالية

I- التعريف:

1- النشاط الرئيسي:

- شراء مساكن مبنية وإعدادها للكراء أو البيع لفائدة أعوان وزارة المالية.
- بناء مساكن أو أحياء سكنية للكراء أو البيع لفائدة أعوان وزارة المالية.
- شراء أراضي وتهيئتها وبيعها لبناء مساكن لفائدة أعوان وزارة المالية.

2- مرجع الإحداث:

- قانون عدد 19 لسنة 1998 مؤرخ في فيفري 1989.
- الجمعية العامة التأسيسية الأولى: 20 سبتمبر 1989.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 403 لسنة 1989 مؤرخ في 15 مارس 1989 والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان.
- الأمر عدد 3008 لسنة 2012 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 والمتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان مساكن أعوان المالية.
- الأمر عدد 2051 المؤرخ في 12 جوان 2013 والمتعلق بشروط إسناد الخطط الوظيفية والإعفاء منها بديوان مساكن أعوان المالية.

5- تاريخ آخر عقد أهداف بين الوزارة وديوان مساكن أعوان وزارة المالية:

تم عرض آخر عقد أهداف ديوان مساكن أعوان المالية على وزارة المالية سنة 2019 ليشمل الفترة 2020-2024 ولم يتم إمضاؤه بعد.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- **الإستراتيجية:**

يتسم برنامج عمل ديوان مساكن أعوان المالية لسنة 2022 بالتوجهات الإستراتيجية التالية:

- تلبية طلبات المساكن على الصعيد المركزي (إقليم تونس الكبرى).
- مزيد التعامل مع الباعثين العقاريين العموميين في إطار برنامج الإستثمار قصد حلق ديناميكية مشتركة مع المؤسسات العمومية.
- تجديد الرصيد العقاري للديوان بالتفويت في العقارات القديمة المتواجدة بالجهات وتعويضها بأخرى جديدة.
- مواصلة سياسة إعادة إستثمار عائدات الإستثمار لتدعيم الميزانية بالموارد الذاتية المتأتية من برامج الإستثمارات للسنوات الفارطة (أكرية وبيوعات).
- تحديث أساليب العمل صلب الإدارة بتركيز منظومات إعلامية للتصرف في البيوعات والأكرية والتصرف في الميزانية.

2- أهم الأولويات والأهداف:

- يعمل ديوان مساكن أعوان المالية على تحقيق هدفين متمثلين في:

الهدف الأول: تدعيم الرصيد العقاري للديوان ويقع قيسه بمؤشر الأداء المتمثل في عدد المساكن المقتناة سنويا.

الهدف الثاني: تطوير الإستجابة لطلبات التملك ويقع قيسه بمؤشر الأداء المتمثل في النسبة المائوية للإستجابة لطلبات إقتناء المساكن بمقارنة عدد مطالب الإقتناء بعدد المساكن التي تم بيعها.

3- المساهمة في أهداف البرنامج:

بإعتبار أن الهدف الأساسي والإستراتيجي للديوان يتمثل في مزيد الإضطلاع وتفعيل الدور الإجتماعي له في إطار الإستجابة لطلبات الموظفين للتمليك والكراء، وإستنادا للأهداف التي تم ضبطها من طرف برنامج القيادة والمساندة لمهمة المالية والتي تتمحور أساسا حول ترشيد النفقات العمومية وتحسين التصرف في الموارد البشرية، يتضح وأن أهداف الديوان هي من الأهداف التي تساهم بصفة غير مباشرة في تحقيق هدف البرنامج المتمثل في تحسين التصرف في الموارد البشرية بإعتبار أن أنشطة الديوان الموافقة للنشاط عدد6 "الإحاطة الإجتماعية" في إطار التنزيل العملياتي للبرنامج تمكن الموظف من الحصول على مسكن بأيسر الطرق وبالتالي تعتبر أهداف الديوان أهداف خصوصية مكملة لأهداف البرنامج (objectifs complémentaires).

4- أهم الأنشطة:

*إقتناء عقارات جديدة: بإعتبار العدد الهام لمطالب الكراء والشراء بخصوص إقليم تونس الغربية سيواصل الديوان التمركز بالجهة من خلال إقتناء عددا من المساكن جديدة.

* التفويت في المساكن القديمة: يواصل الديوان التفويت في المساكن في إطار إستراتيجية امة منتهجة من قبله تهدف إلى تجديد رصيده العقاري، وذلك بعد قيام الديوان بتحديد القيمة العقارية لمساكنه بالقيام بإجراء إختبارات عقارية.

* تهيئة مساكن الديوان: تقوم المصالح الفنية للديوان بمعاينة المساكن بصفة دورية وإقتراح تعهدها ببعض الإصلاحات بما يخول للديوان إعادة تسويغها في أفضل الحالات.

*تحديث المنظومة الإعلامية بالديوان: تحديث أساليب العمل صلب الإدارة بتركيز منظومات إعلامية للتصرف في البيوعات والأكرية والميزانية.

5- الإجراءات المصاحبة التي تطلب تدخل الدولة:

قصد بلوغ الأهداف المرسومة في عقد الأهداف من ناحية وتمكين الديوان من مزيد القيام بدوره وبالمهام التيمن أجلها بعث من ناحية أخرى فإن هناك بعض الإجراءات من الضروري العمل على تفعيلها:

البيانات	الإجراء
النظام الأساسي	تم إعداده ومناقشته مع مجلس المؤسسة وإرساله إلى الإدارة العامة للمساهمات وتم عقد عدة إجتماعات في الغرض سنة 2018.
الإنتدابات	تم الأخذ بعين الإعتبار ضمن برنامج الإنتدابات للوزارة لسنة 2020 وضع فني إعلامية للديوان مع العمل على تخصيص نسبة من المنتدبين الجدد لفائدة الديوان خلال سنوات القادمة

إحالة 2016 مسكنا من الإدارة العامة للديوانة لفائدة الديوان	ضبط هذه الممتلكات بالتنسيق مع مصالح الديوانة وإعلام وزارة أملاك الدولة قصد إعتمادها ضمن الرصيد العقاري للديوان
تخصيص منحة بـ2 مليون دينار سنوات 2020 و2021 و2022 و4 مليون دينار لسنتي 2023 و2024 ضمن ميزانية وزارة المالية لفائدة الديوان	على غرار ماهو معمول به السنوات الفارطة

4- الإجراءات المصاحبة :

- تدعيم قدرات أعوان وإطارات الديوان بتكوينهم في مجال تدخلهم،
- تمكين الديوان من نظام أساسي خاص بأعوانه وإطارته،
- دعم الديوان بالإطارات الفنية اللازمة لتفعيل دور الديوان كباعث عقاري،
- مواصلة دعم الديوان من قبل ميزانية الدولة حتى يتمكن من إستكمال البنية المالية من ناحية، وإتمام المراحل العقارية والقانونية اللازمة لإحالة العقارات الراجعة له بالنظر تلك التي سيقوم ببيعها من ناحية أخرى.

III- **الميزانية** والتقديرات على المدى المتوسط

1- ميزانية التصرف للفترة 2020-2024:

السنة	**المداخيل**		**المصاريف**	
	البيانات	**المبلغ**	**البيانات**	**المبلغ**
2020	موارد ذاتية	**1870.000**	إقتناء مساكن	3000.000
	كراء مساكن الديوان	630.000	إقتناء اراضي	350.000
	بيع المساكن القديمة	550.000	مصاريف صيانة وتهيئة	120.000
	بيع المساكن الجديدة	650.000	ومعدات	
	إيرادات مالية	40000	مصاريف تصرف	400000
	منحة الميزانية	**2000000**	**الجملة**	**3870.000**
2021	**موارد ذاتية**	**2140.000**	إقتناء مساكن	3000.000
	كراء مساكن الديوان	700.000	إقتناء أراضي	500.000
	بيع المساكن القديمة	550.000	مصاريف صيانة وتهيئة	140.000
	بيع المساكن التي سيتم	550.000	ومعدات	
	إقتناؤها خلال المخطط	300.000	مصاريف تصرف	500.000
	إيرادات مالية	40.000	**الجملة**	**4140.000**
	منحة الميزانية	**2000.000**		
2022	**موارد ذاتية**	**2790.000**		
	كراء مساكن الديوان	750.000	إقتناء مساكن	3000.000
	بيع المساكن القديمة	450.000	إقتناء أراضي	1000.000
	بيع المساكن الجديدة	450.000	مصاريف صيانة وتهيئة	140.000
	بيع المساكن التي سيتم	700.000	ومعدات	
	إقتناؤها خلال المخطط		مصاريف تصرف	650.000
	بيع أراضي	400.000	**الجملة**	**4790.000**
	إيرادات مالية	40.000		

	منحة الميزانية	**2000.000**		
2023	**موارد ذاتية**	**3550.000**	إقتناء مساكن	5500.000
	كراء مساكن الديوان بيع	800.000	إقتناء أراضي	1500.000
	المساكن القديمة	450.000	مصاريف صيانة وتهيئة	50.000
	بيع المساكن الجديدة	600.000	ومعدات	
	بيع المساكن التي سيتم	1200.000	مصاريف تصرف	700.000
	أقتناؤها خلال المخطط		**الجملة**	**7750.000**
	بيع أراضي	650.000		
	إيرادات مالية	50.000		
	منحة الميزانية	**4000.000**		
2024	**موارد ذاتية**	4450.000	إقتناء مساكن	5500.000
	كراء مساكن الديوان بيع	850.000	إقتناء أراضي	1650.000
	المساكن القديمة	450.000	مصاريف صيانة وتهيئة	200.000
	بيع المساكن الجديدة	550.000	ومعدات	
	بيع المساكن التي سيتم	1850.000	مصاريف تصرف	1200.000
	أقتناؤها خلال المخطط		**الجملة**	**8550.000**
	بيع أراضي	800.000		
	إيرادات مالية	50.000		
	منحة الميزانية	**4000.000**		
الجملة		**29100.000**		**29100.000**

السنة	المداخيل		المصاريف	
	البيانات	المبلغ	البيانات	المبلغ
2020	موارد ذاتية	**1870.000**	إقتناء مساكن	3000.000
	كراء مساكن الديوان	630.000	إقتناء اراضي	350.000
	بيع المساكن القديمة	550.000	مصاريف صيانة وتهيئة	120.000
	بيع المساكن الجديدة	650.000	ومعدات	
	إيرادات مالية	40000	مصاريف تصرف	400000
	منحة الميزانية	**2000000**	**الجملة**	**3870.000**
2021	**موارد ذاتية**	**2140.000**	إقتناء مساكن	3000.000
	كراء مساكن الديوان	700.000	إقتناء أراضي	500.000
	بيع المساكن القديمة	550.000	مصاريف صيانة وتهيئة	140.000
	بيع المساكن التي سيتم	550.000	ومعدات	
	إقتناؤها خلال المخطط	300.000	مصاريف تصرف	500.000
	إيرادات مالية	40.000	**الجملة**	**4140.000**
	منحة الميزانية	**2000.000**		
2022	**موارد ذاتية**	**2790.000**		
	كراء مساكن الديوان	750.000	إقتناء مساكن	3000.000
	بيع المساكن القديمة	450.000	إقتناء أراضي	1000.000
	بيع المساكن الجديدة	450.000	مصاريف صيانة وتهيئة	140.000
	بيع المساكن التي سيتم	700.000	ومعدات	
	إقتناؤها خلال المخطط		مصاريف تصرف	650.000
	بيع أراضي	400.000	**الجملة**	**4790.000**
	إيرادات مالية	40.000		
	منحة الميزانية	**2000.000**		
2023	**موارد ذاتية**	**3550.000**	إقتناء مساكن	5500.000
	كراء مساكن الديوان بيع	800.000	إقتناء أراضي	1500.000
	المساكن القديمة	450.000	مصاريف صيانة وتهيئة	50.000
	بيع المساكن الجديدة	600.000	ومعدات	
	بيع المساكن التي سيتم	1200.000	مصاريف تصرف	700.000
	أقتناؤها خلال المخطط		**الجملة**	**7750.000**
	بيع أراضي	650.000		
	إيرادات مالية	50.000		
	منحة الميزانية	**4000.000**		
2024	**موارد ذاتية**	4450.000	إقتناء مساكن	5500.000
	كراء مساكن الديوان بيع	850.000	إقتناء أراضي	1650.000
	المساكن القديمة	450.000	مصاريف صيانة وتهيئة	200.000
	بيع المساكن الجديدة	550.000	ومعدات	
	بيع المساكن التي سيتم	1850.000	مصاريف تصرف	1200.000

	أقتناؤها خلال المخطط		**الجملة**	**8550.000**
	بيع أراضي	800.000		
	إيرادات مالية	50.000		
	منحة الميزانية	**4000.000**		
الجملة		**29100.000**		**29100.000**

ميزانية الإستثمار

السنة	**صنف المساكن التي سيتم إقتناؤها**	**عدد المساكن**	**التكلفة بأسعار 2019**	**الإستثمار خلال الفترة**					**طريقة التمويل**
				2020	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**	**منحة من الميزانية**
2020	إقتصادي	20	3.0	3.0					2.0
2021	إقتصادي	20	3.0		3.0				2.0
2022	إقتصادي	20	3.0			3.0			2.0
2023	إقتصادي	35	5.5				5.5		4.0
2024	إقتصادي	35	5.5					5.5	4.0
المجموع		**130**	**20.0**	**3.0**	**3.0**	**3.0**	**5.5**	**5.5**	**14.0**

بطاقة عدد02: مركز الإعلامية لوزارة المالية

1. التعريف:

- **النشاط الرئيسي:**دراسة وإنجاز واستغلال النظم المعلوماتية لفائدة وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.
- **ترتيب المنشأة:صنفأ**
- **مرجع الإحداث:القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 (الفصول من 78 الى 80).**
- **مرجع التنظيم الإداري والمالي:الأمر عدد 799 لسنة 1982 المؤرخ في 17 ماي 1982.**
- **تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمؤسسة:** /

2. إطار القدرة على الأداء:

أ) الاستراتيجية العامة:

مركز الإعلامية مسؤول على تنفيذ استراتيجية وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار في ميدان تكنلوجيا المعلومات. حيث يسهر المركز على:

- دراسة وتصميم وتطوير نظم المعلومات،
- التصرف في مراكز البيانات وتأمين حسن استغلالها،
- إدارة الشبكة المعلوماتية لتراسل المعطيات والتصرف في مختلف الاجهزة الموضوعة على ذمة المستعملين،
- تقديم الإحاطة التقنية لمختلف الهياكل التابعة للوزارة.

ب) أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- مواصلة الأعمال الخاصة بمشروعإرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية ويهدف المشروع إلى إرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على أخذ القرار وتمكّن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة.ويأخذ المشروع بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية التالية:

  - تفعيل أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية والذي يعتمد منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف (النتائج)،
  - وضع نظام محاسبي متطور يمكّن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية (محاسبة ميزانيتيه، محاسبة عامة ومحاسبة تحليلية، بالاعتماد على القيد المزدوج)،
  - تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء،
  - تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد،
  - الارتقاء بالخدمات الديوانية،
  - التصرف النشيط في رصيد الخزينة،
  - إرساء نظام معلوماتي مندمج يمكن من التبادل الآلي للمعطيات بين مختلف منظومات المالية العمومية والمنظومات الوطنية الأخرى.
- تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص في اتجاه تحديث المسارات العملياتية وتبسيط الإجراءات للمطالبين بالأداءات وكذلك توفير حلول رقمية متطورة تمكن من مقاومة التهرب الجبائي ومن التوجيه الفعال لعمليات الاستخلاص والمراقبة الجبائية.

- دعم تعصير وسائل العمل من خلال تعميم المنظومة الخاصة بالتصرف في الوثائق ومنظومة البريد الإلكتروني.
- تنفيذ مشاريع جديدة ذات مردود ضريبي هام من خلال استغلال أهم قواعد البيانات التي تملكها الوزارة وذلك باعتماد أحدث تقنيات معالجة المعلومات "Bigdata-Machine learning".
- السهر المتواصل على سلامة النظم المعلوماتية وحماية الشبكة المعلوماتية من الاختراقات وذلك بدعم مركز البيانات بتجهيزات ومنظومات جديدة ومتطورة.

ت) أهم الأنشطة:

- **بخصوص النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص**

في إطار تجسيم التوجهات الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والمتعلقة أساسا بـ:

- تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء،
- تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد،

تمّ الشروع في تطوير النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص بالتعاون مع مكتب دراسات متخصص تم التعاقد معه في اطار مشروع FIRST الممول منالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ويندرج المشروع في اتجاه تحديث المسارات العملياتية وتبسيط الإجراءات للمطالبين بالأداءات وكذلك لتوفير حلول رقمية متطورة تمكن من مقاومة التهرب الجبائي ومن التوجيه الفعّال لعمليات الاستخلاص والمراقبة الجبائية. وفي هذا الإطار تمّ في مرحلة أولى:

- ✓ وضع قاعدة البيانات المرجعية الموحدة لنظام المعلومات الجديد وكذلك عمليات التصرف فيها (المطالبين بالأداء، الواجبات الجبائية، الوضعية الجبائية، التصنيفات...)،
- ✓ تطوير بوابة الخدمات الجبائية (Portail des Téléservices Fiscaux) التي تسمح لجميع المطالبين بالأداء بالانخراط عن بعد و فتح الحساب الجبائي الخاص بهم بما يمكّنهم من القيام بكل الإجراءات التي يحتاجونها كالإيفاء بالالتزامات الجبائية والاطلاع على الوضعية الجبائية والتواصل مع المصالح الجبائية. وسيكون الولوج إلى هذه المنظومة بدون اعتماد الشهادات الإلكترونيةToken&Digigo ممّا سيُسهّل القيام بالواجبات الجبائية. كما تخول نفس هذه المنظومة للمهنيين من محاسبين وخبراء محاسبين مزيدا من السهولة في التعاطي مع الملفات الجبائيةلحرفائهم.
- ✓ وضع آليات وبرمجيات تساعد على ضمان ترحيل البيانات والتعايش بين نظامي المعلومات الحاليوالجديد
- ✓ القيام بدورات تكوينية لمستخدمي المنظومة من أعوان وإطارات مصالح ومكاتب المراقبة الجبائية.
- ✓ القيام بالتجارب اللازمة لضمان حسن سير هذه المنظومة والعمل على تحسين فعاليتها قبل دخولها حيز الاستغلال.

- **بخصوص النظام المعلوماتي للتصرف المالي الجديد**

على إثر المصادقة على القانون الأساسي الجديد للميزانية، وفي إطار الاستعداد لإعداد ولتنفيذ ميزانية سنة 2021 طبقا للمقتضيات التي أتى بها القانون، تمّت مواصلة ادراج التحيينات اللازمة على المنظومات المعلوماتية «أمد»، و «أدب»، و «الأمانة العامة» و «الخزينة العامة» من أجل:

- ✓ اعتماد الهيكلة الجديدة للمهمات: البرامج، البرامج الفرعية، الوحدات العملياتية والأنشطة.
- ✓ اعتماد التصنيفات الجديدة للنفقات وللموارد.

- ✓ إعداد التقارير والوثائق المتعلقة بإعداد الميزانية حسب صيغتها الجديدة.
- ✓ إعداد أوامر توزيع الاعتمادات في صيغتها الجديدة (حسب المهمة وحسب البرنامج) ...
- ✓ تمكين المهمات الخاصة من اعداد وتنفيذ ميزانياتها.
- ✓ اعتماد قواعد التصرف الجديدة الخاصة بتنفيذ الميزانية.
- ✓ في إطار تعميم استغلال المنظومة المعلوماتية الخاصة بإعداد وبمتابعة المشروع السنوي للقدرة على الأداء وتحسن أداءها تمّ انجاز دورات تكوينية لفائدة رؤساء البرامج ومعاونيهم، وذلك بالتعاون مع وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة.
- ✓ ضمان الاعمال الخاصة بتأطير المستعملين وتكوينهم، وبمتابعة حسن سير استغلال المنظومات المعلوماتية والتدخل عند الاقتضاء: منظومة متابعة القدرة على الأداء، أمد، أدب مركزي، أدب مؤسسات، أدب جهوي، أدب بلديات، منظومة أمانات المصاريف، ومنظومة الخزينة العامة.

وقد تمّ التقدم في اعداد الدراسات اللازمة والمتعلقة بإرساء نظام معلوماتي جديد يشمل الأعمال المتعلّقة بإعداد الميزانية وتنفيذها، التصرف المحاسبي، والتصرف الفعّال في الخزينة والمتابعة الحينية للتدفقات المالية، وذلك طبقا للتمشي الذي وقع اقراره والقاضي بالتعاقد مع مكتب دراسات مخصص توكل له مهمةإعداد خارطة للنظام المعلوماتي للتصرف المالي الجديدعلى المستويات التالية:

- ✓ المستوى الاستراتيجي: الخيارات والتوجهات الاستراتيجية للنظام المعلوماتي الجديد،
- ✓ المستوى الوظائفي: وصف لمختلف الوظائف المكونة للأعمال التي حددت في المستوى العمليّاتي بقطع النظر عن الخيارات التكنولوجية،
- ✓ المستوى التطبيقي: التطبيقات المعلوماتية التي ستوضع حيز الاستغلال والعلاقة فيما بينها.
- ✓ المستوى العملياتي: جملة العمليات والأنشطة المهيكلة للنظام المعلوماتي الجديد (processus métier)،

وأوكل إليه أيضا:

- ✓ اقتراحفرضيات وخيارات التنفيذ (اقتناء منظومات، تطوير داخلي مع إمكانية الاستعانة بمكاتب مختصة في المجال، صيانة وملاءمة التطبيقات المستغلة حاليا، ...).
- ✓ انجاز عدد محدد من كراسات الشروط الوظيفية الخاصة بالتطبيقات ذات الأولوية: المحاسبة، التصرف في الخزينة، القيادة والتحليل.

من ناحية أخرى، تمّ الانطلاق في تنفيذ مشروع FAST (Fiscal and Accounting System for Tunisia) للتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والذي يهدف الى تدعيم قدرات المصالح المعنية لقيادة وإدارة المشروع، وكذلك لتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنجاز النظام المعلوماتي للتصرف المالي الجديد.

حيث تمّ:

- ✓ تحديد الخيارات والتوجهات الاستراتيجية للنظام المعلوماتي الجديد،
- ✓ دراسة مكونات النظام المعلوماتي الحالي وتشخيص الوضعية الحالية بالنظر للتوجهات الاستراتيجية ولمتطلبات الإصلاحات المزمع تنفيذها،
- ✓ انجازالدراسات المتعلقة بتحديد جملة العمليات والأنشطة المهيكلة للنظام المعلوماتي الجديد (processus métier) واعداد مواصفاتها،

- ✓ انجاز الدراسات المتعلقة بوصف مختلف الوظائف المكونة للانشطةالمهيكلة للنظام المعلوماتي الجديد التي حددت في المستوى العمليّاتي،
- ✓ اعداد خارطة التطبيقات المعلوماتية التي ستوضع حيز الاستغلال والعلاقة فيما بينها وكذلك اقتراح فرضيات وخيارات التنفيذ (اقتناء منظومات، تطوير داخلي مع إمكانية الاستعانة بمكاتب مختصة في المجال، صيانة وملاءمة التطبيقات المستغلة حاليا، ...).

ويتمّ حاليّاانجاز المرحلة الخاصة بإعداد كراسات الشروط الوظيفية والتقنية الخاصة بالتطبيقات ذات الأولوية: المحاسبة، التصرف في الخزينة، القيادة والتحليل.

- **مشروع «RASSEM» لحوسبة عمليات التعريف بالإمضاء**

يهدف المشروع إلى تحسين متابعة تسجيل العقود والكتابات المبرمة والتي تمّ في شأنها التعريف بالإمضاء ومدى احترام الالتزامات الجبائية وكذلك تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المصالح البلدية والمصالح الجبائية في خصوص عملية التعريف بالإمضاء وتسجيل العقود.

ويشتمل المشروع على مكونان أساسيان:

- ✓ حوسبة عمليات التعريف بالإمضاء اليدوي،
- ✓ تجريد عمليات التعريف بالإمضاء من طابعها المادي باستعمال الإمضاء الإلكتروني.

وقد تمّ التعاقد مع مكتب دراسات متخصص أوكلت له مهمة تطوير المنظومة المعلوماتية ووضعها حيز الاستغلال. حيثتم الانتهاء من تطوير المنظومة والانطلاق في الاعداد لوضعها حيز الاستغلال بمركز الإعلامية لوزارة المالية.

- **مشروع «NACEF» للتصرف في أجهزة تسجيل العمليات**

انجاز مشروع «**NACEF**» الخاص باعتماد جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان.المشروع في طور الإنجاز، حيث تمّ:

- ✓ اعداد المواصفات الوظيفية والتقنية للنظام المعلوماتي الخاص بالتصرف في أجهزة تسجيل العمليات وفي التثبت من البيانات المجمعة وتحليلها وكشف عمليات التحيل.
- ✓ اصدار طلب العروض المتعلق باقتناء المنصة المعلوماتية (المعدات والتجهيزات المعلوماتية والنظام المعلوماتي) الخاصة بالتصرف في أجهزة تسجيل العمليات وفي استغلال المعطيات.
- ✓ اعدادوإصدار الأمر الحكومي المتعلق بضبط الطرق العملية لاعتماد جهاز تسجيل العمليات المتعلّقة بخدمات الاستهلاك على عين المكان (أمر حكومي عدد 1126 لسنة 2019 مؤرخ في 26 نوفمبر 2019).
- ✓ اعداد نسخة أوّلية لكراس المواصفات الوظيفية والتقنية لجهاز تسجيل العمليات.
- ✓ اعداد نسخة أوّلية للدليل المفصّل لإجراءات المصادقة والاعتماد لأجهزة تسجيل العمليات.

ويتم حاليا تطوير النظام المعلوماتي للتصرف في أجهزة تسجيل العمليات من طرف المزود الذي تمّ اختياره على إثر اصدار طلب العروض المشار اليه أعلاه.

ث) الإجراءات المصاحبة

- العمل على الترشيد المستمر للإجراءات الإدارية داخل المركز من خلال اقتناء ووضع حيز الاستغلال لمنظومة مندمجة للتصرف.

- إعداد مشروع هيكل تنظيمي جديد للمركز وإحالته إلى سلطة الإشراف.

I. الميزانية:

1. تقديم عام لتقديرات ميزانية مركز الإعلامية لوزارة المالية للسنة المالية 2022:

- **الموارد**

الوحدة: الدينار

بيانات الموارد	2022
مردود الأتاوة على المعالجة الآلية للمعلومات	15 000 000
تقديرات منحة الدولة	0

- **ميزانية التصرف**

يتوقع أن تبلغ ميزانية التصرف لسنة 2022 تقديرات جمليّة تساوي292 13 أد.

- **ميزانية التجهيز**

يتوقع أن تبلغ ميزانية التجهيز للمركز لسنة 2022 تقديرات جمليّة تساوي311 8أد.

2. تقديرات ميزانية مركز الإعلامية لوزارة المالية للسنة المالية الحالية:

الوحدة: الدينار

البيانات	2020	2021
ميزانية التصرف	إنجازات	تقديرات
أعباء التأجير	9 682 213.230	10 256 137.617
أعباء التسيير	1 513 063.476	1 660 764.460
المجموع (1)	**11 195 276.706**	**11 916 902.077**
ميزانية التجهيز		
أنظمة المعلومات	300 000	7 300 000
البنية التحتية Datacenter	439 000	790 000
كلفة الاستغلال والسلامة	-	2 120 000
الصيانة	-	75 000
المجموع (2)	**739 000.000**	**10 285 000**

بطاقة عدد 03 : شركة شبكة تونس للتجارة

التعريف:

1.النشاط الرئيسي: تسهيل وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية والنقل الدولي للبضائع وذلك من خلال:

–تجريدها من طابعها المادي

– ربط كل المتدخلين بالشباك الموحد الإلكتروني

– التصرف في منظومة الفوترة الإلكترونية

– الهندسة المعلوماتية

– تكوين مستخدمي الشباك الموحد الإلكتروني.

2. مرجع الإحداث: كتب تاريخ 02 ديسمبر 1999 مسجل بقباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس في 05 جانفي 2000 مجلد 24، سلسة، D خانة 239.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: القانون الأساسي للشركة، مجلة الشركات التجارية، مجلة الشغل، قانون عدد78 لسنة 1985 والنصوص المتممة و المنقحة له، الأمر عدد 2197 لسنة 2002 مؤرخ في 7 أكتوبر 2002 يتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على منشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرفها وتسييرها و تحديد الإلتزامات الموضوعة على كاهلها

5. تاريخ إمضاء آخر برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:2010–2011

إطار الأداء :

1. الإستراتيجية العامة:

تتمحور الخطة الإستراتيجية للشركة حول الأولويات والأهداف التالية:

1. إعادة تصميم وصياغة منظومة الشباك الموحد الإلكتروني لتتطابق مع أحداث المعايير الدولية وتواكب النظم المعلوماتية لجديدة لمختلف المتدخلين على غرار الديوانة والبنك المركزي التونسي بإعتبار أن الشباك الموحد الإلكتروني يعتبر أداة أساسية للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط ورقمنة إجراءات التجارة الخارجية والنقل. وقد تم إدراج هذا المشروع في إطار التعاون الفني والمالي مع مؤسسة "تحدي الألفية ". وتجدر الإشارة أنه تم عرض مختلف سبل إنجاز هذا المشروع المقترح من قبل اللجنة الإستراتيجية للشركة على أنظار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 29 أفريل 2021، حيث تم إقتراح عدة صيغ للإنجاز تتمثل خاصة في:
   – اللجوء إلى المناولة،
   – الشراكة بين القطاع العام والخاص،
   – تعزيز إدارة التطوير والمشاريع الجديدة بالموارد البشرية الكافية،
2. تطوير نشاط الشركة وإعطائها دفعا جديدا يمكنها من التطور والقيام بمشاريع كبرى ذات علاقة بالرقمنة على الصعيد المحلي والدولي من خلال تبني مقترحات اللجنة الإستراتيجية للشركة التي عرضت على أنظار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 29 أفريل 2021 والمتمثلة في السبل التالية:

* تمكين الشركة بإعتبارها تعمل في محيط تنافسي من المرونة خاصة في ما يتعلق بالصفقات والإنتداب والتأجير لدعم مواردها البشرية والمحافظة على كفاءاتها وتحفيزهم لضمان الحد الأدنى من الإستمرارية والتطور وذلك من خلال تمكينها

من الإستثناء المنصوص عليه بالفصل 22 ثالثا من القانون عدد 36 لسنة 2006 المؤرخ في 12 جوان 2006 على غرار البنوك العمومية وشركة إتصالات تونس وغيرها.

*الترفيع في رأس مال الشركة وفتح المجال لمساهمين لهم علاقة مباشرة بنشاط الشركة من أجل ضمان مساهمتهم في تطوير نشاط الشركة كالبنوك الخاصة وشركات التأمين وشركات الشحن والترصيف والجامعة الوطنية للنقل والغرف النقابية للمهنيين (الوسطاء لدى الديوانة، وكلاء العبور، وكلاء السفن ...)

*مساهمة شبكة تونس للتجارة في شركة يتم إحداثها بمشاركة شركاء إستراتيجيين حتى تتمتع الشركة بالمرونة الكافية في التصرف لى غرار مثيلاتها في القطاع الخاص وللإستجابة لطلب تطوير مشاريع الرقمنة في عدة مجالات كالمجال البنكي، مجال التأمين ولإقتحام الأسواق الدولية لتركيز شبابيك موحدة إلكترونية ومنظومات الدفع الإلكتروني والإمضاء الإلكتروني، وغيرها من الخدمات في مجال الرقمنة والهندسة المعلوماتية.

3. تركيز نظام للتصرف وإستغلال قواعد البيانات لتمكين أصحاب القرار من إتخاذ الإجراءات المناسبة وفق الأهداف الوطنية المرسومة في مجال تحسين مناخ الأعمال من جهة وإرساء متابعة ديناميكية لمختلف الإجراءات الجبائية والديوانية المتخذة وتقييم مدى تأثيرها على التجارة الخارجية والعمليات اللوجستية من جهة أخرى.

4. مواصلة الشركة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتصدير فيما يخص رقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإدراج جميع المتدخلين في عمليات التوريد والتصدير في شبكة تونس للتجارة بالتنسيق مع جميع المتدخلين وخاصة وزارة التجارة وتنمية الصادرات.

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

تساهم شركة شبكة تونس للتجارة بصفة مباشرة في رقمنة الإجراءات المتعلقة بالتصدير والتوريد والنقل الدولي، كما تساهم بصفة غير مباشرة عن طريق مساندة بعض البرامج المتعلقة بتحديث النظم المعلوماتية الراجعة بالنظر إلى الهياكل التالية:

–وزارة التجارة ودعم الصادرات،

–المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية،

– الديوانة،

–البنك المركزي التونسي،

–البنوك التجارية،

–وزارة النقل،

–الديوان التونسي للتجارة.

أهم الأنشطة:

تتمثل أهم الأنشطة التي ستتولى الشركة تنفيذها والتي تساهم مباشرة في تحقيق أداء برنامج القيادة والمساندة في ما يلي:

1- الإنطلاق في الأشغال اللازمة لتطوير منظومة الشباك الموحد بهدف الأخذ بعين الإعتبار متطلبات النظام المعلوماتي الجديد للديوانة المزمع إقتناؤه وتركيزه ووضعه حيز الإستغلال خلال الثلاث سنوات المقبلة وذلك من خلال إعداد المواصفات الفنية الخاصة بتخاطب وتبادل المعلومات بين منظومة الشباك الوحيد لإجراءات التجارة الخارجية والمنظومة الجديدة للديوانة في ما يخص les modules suivants : les Export et régimes, Tarif, référentielle entreprise, gestion des risques, interopérabilité TTN, Mise en place de l'environnement. مما يستلزم توفير الموارد البشرية للشركة لمعاضدة مجهودات الديوانة في هذا المشروع.

2- تركيز un système de management de la sécurité de l'information من خلال الإنطلاق في الأشغال اللازمة للحصول على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO27001 طبقا للتوصيات التي أفضت إليها مهمة التدقيق في نظام السلامة المعلوماتية التي قامت بها الشركة خلال سنة 2020 والتي من أهمها إعداد مخطط إستمرارية

العمل (PCA) وتحديد وصياغة سياسة السلامة المعلوماتية (politique de sécurité) وتركيز نظام لتدعيم حلول السلامة المعلوماتية يمكن من حماية الشباك الموحد من الإختراقات والدخول غير المرخص له (l'authentification forte par deux facteurs via SMS : code OTP) وتدعيم عمل مركز المتابعة والمراقبة وذلك بتركيز نظومة تمكن من متابعة وتحليل معطيات سجل الأداء (VMS : Vulnerability Management System : Logging) وتدعيم عمل مركز المتابعة والمراقبة وذلك بتركيز منظومة تمكن من التصرف وإدارة المعلومات والبيانات بصفة آنية وتحليلها بالإعتماد على مختلف وسائل الحماية للنظام المعلوماتي للشبكة وعبر مصادر مختلفة SIEM : Security Information and Event Management.

الإجراءات المصاحبة:

طبيعة الصعوبات	التفصيل	الحلول المقترحة
صعوبات هيكلية	غياب النظام الأساسي الخاص بأعوان شركة شبكة (الوثيقة الجاري بها العمل: نظام التأجير وشروط العمل مؤرخ في فيفري 2000)	سحب النظام الأساسي الخاص بأعوان مركز الإعلامية لوزارة المالية وجميع ملاحقه على أعوان لشركة كما تم إقتراحه من قبل سلطة الإشراف.
صعقبات قطاعية	تقدم إنجاز برنامج الرقمنة على مستوى إجراءات التجارة الخارجية والنقل مرتبط بجاهزية الأطراف الأخرى المتدخلة	إصلاح نظام الحوكمة ومتابعة مشاريع الرقمنة في إطار لجان قطاعية منظمة بنصوص قانونية خصوصية
صعوبات تشريعية	تمكين شركة شبكة ونس للتجارة من مرونة في التصرف على غرار البنوك العمومية وشركة إتصالات تونس وغيرها.	–لدى شركة شبكة تونس للتجارة إمكانيات كبيرة وهي بصدد تلقى عروض عمل وتعاون كبيرة في مجال الرقمنة، كما ان لديها خصوصيات تستوجب المرونة في الإنتدابات والصفقات حتى تتمكن من التطور والتجاوب مع كافة العروض الواردة عليها وتبعا لذلك طلبت تمكينها من الإستثناء المنصوص عليه بالفصل 22 ثالثا من القانون عدد9 لسنة 989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية على غرار البنوك العمومية وشركة إتصالات تونس. وقد أيد أعضاء مجلس إدارة الشركة هذا المقترح الذي من شأنه أن يجعل الشركة تتجاوز الصعوبات والعراقيل ويعطيها دفعا جديدا يمكنها من التطور والقيام بمشاريع كبرى ذات علاقة بالرقمنة.
ضعف إستغلال الفاتورة الإلكترونية		تفعيل العمل بالفصل 22 من قانون المالية لسنة 2016 الذي يقضي بوجوبية إستعمال الفاتورة الإلكترونية من قبل الشركات الراجعة بالنظر لإدارة المؤسسات

		الكبرى في معاملاتها مع المشترين العموميين، تفعيل العمل بالفصل 46 من قانون المالية لسنة 2019 الذي يقضي وسيع مجال التعامل بالفاتورة الإلكترونية يشمل وجوبا المعاملات بين المهنيين بعنوان عمليات بيع الأدوية والمحروقات وذلك بإستثناء تجار التفصيل دعوة الإدارة العامة للمحاسبة والإستخلاص إلى موافاة مركز الإعلامية لوزارة المالية بقواعد التصرف الخاصة بفواتير الإرجاء (factures d'avoirs) ليتم تحيين منظومة أدب

الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

سيتم تمويل كل الإستثمارات المزمع تنفيذها بالإعتماد الكلي على الموارد الذاتية للشركة.

الوحدة: مليون دينار

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف (تأثير تركيز النظام الأساسي الجديد 2022-2024)	3.979	4.820	5.852	7.227	8.846
منها: منحة بعنوان التأجير منحة بعنوان التسيير	0.000 0.000	0.000 0.000	0.000 0.000	0.000 0.000	0.000 0.000
ميزانية الإستثمار	0.104	1.428 منها 0.418- لتدعيم السلامة المعلوماتية 0.400- لوضع نظام تصرف مندمج للمعلومات	6.520 منها لإقتناء قطعة أرض لبناء مقر إجتماعي للشركة بما فيها تكاليف التسجيل	0.815	0.725
المجموع	**4.083**	**6.248**	**12.372**	**8.042**	**9.571**

بطاقة عدد 04: البنك التونسي للتضامن BTS Bank

I–التعريف:

1.النشاط الرئيسي: النشاط البنكي (تمويل المؤسسات والمشاريع الصغرى)

2. مرجع الإحداث: الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 ديسمبر 1997،

3. تاريخ إمضاء آخر برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:...

II– الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية العامة:

–المساعدة على دعم الإدماج المالي لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى،

– مزيد تعزيز حوكمة البنك والمحافظة على توازناته المالية،

– تصويب التمويلات للقطاعات ذات القيمة المضافة والتجديد في صيغ التمويل (منظومات إقتصادية، مؤسسات تضامنية...)،

– تنويع المنتوجات البنكية (الخدمات البنكية، التمويل الصغير، التمويل الإسلامي ...)

– مزيد دعم الموارد البشرية وتطوير السياسة الإتصالية للبنك

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

المساهمة المباشرة:

–رصد وتوفير خطوط وإعتمادات مالية في إطار الإستراتيجية الوطنية للعمل المستقل ومختلف الإستراتيجيات القطاعية،

–مزيد دعم البنك لتعبئة موارد المالية بشروط تفاضلية.

المساهمة غير المباشرة:

–دعم التشريعات لتحسين مناخ الأعمال،

– توفير الحوافز المالية والجبائية الملائمة لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى.

3. أهم الأولويات والأهداف:

–تمويل 12 ألف مشروع ومؤسسة صغرى سنويا،

–تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية لتوفير خدمات مالية متنوعة للحرفاء،

–تركيز صيغ تمويلية جديدة تستهدف القطاعات الواعدة والمجددة،

–المرافقة المالية وغير المالية للباعثين بالتعاون مع مختلف الهياكل الفاعلة في مجال النهوض بالتشغيل الذاتي.